المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة حائل
كلية التربيـة
قسـم الثقافة الإسـلامية

مصطلح(صدوق)عند الإمام البخاري من خلال الرواة الـذين أطـلق علـيهم البخاري هذا اللفظ

(جمع ودراسة)

بحث مقدم لاستكمال مطالب الحصول على درجة ماجستير الآداب
في الكتاب والسنة بكلية التربية في جامعة حائل

إعداد الطالب: **مكازي فرحان السعيد**
الرقم الجامعي: ٢٠١٥٠١٠١

إشراف

الـدكـتور محـمـد أبوعـبده

أستاذ مشارك – قسم الثقافة الإسلامية

الفصل الدراسي الثاني
١٤٣٨هـ / ٢٠١٧ م

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يَهْدِهِ الله فلا مضل له، ومن يضلل فلن تجد له وليًّا مرشدًا، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله.

أما بعدُ:

فإن علم مصطلح الحديث من أجلّ علوم الحديث وأعلاها وأنفعها، وقد اهتم علماء الحديث به اهتمامً بالغًا؛ وذلك لشرف غايته؛ إذ هو الطريق إلىٰ معرفة الصحيح من حديث رسول الله ﷺ فيعمل به، ومعرفة الضعيف فيرد، فهو بذلك كالطود والسياج الذي يمنع من أن يدخل في حديث رسول الله ﷺ ما ليس منه، أو أن يخرج من الحديث ما هو منه، ولا يكون ذلك إلا بمعرفة الرواة وتفقد أحوالهم، وتتبع مسالكهم، وكشف خباياهم، وتمييز ثقاتهم من ضعفائهم، ولهذا وغيره اعتبر بعض العلماء علم الجرح والتعديل نصف علم الحديث.

وقد وضع علماء الحديث لأنفسهم قواعد يستعملونها في تعديل الرواة وتجريحهم، وهذه القواعد عبروا عنها بألفاظ، صنفها وتناقلها الأئمة الحفاظ؛ ألفاظ مغزاها ومدلولها: وصف الراوي بما يفيد قبول حديثه أو رده، ومن هذه الألفاظ ألفاظ قد يطلقها بعض الأئمة، وهي تحتمل أكثر من معنًىٰ، ولا يفهَم مراد

الإمام من هذه اللفظة إلا بعد دراسة مستفيضة ومتأنية واستقراء وتتبع لهذا اللفظ في كتب هذا الإمام الناقد.

ومن هؤلاء الأئمة النقاد؛ الإمام البخاري أمير المؤمنين في الحديث، حيث أطلق علىٰ بعض الرواة لفظ (صدوق) وذلك من خلال سؤالات تلميذه الترمذي له، وقد سطرها في كتابه (علل الترمذي الكبير)، ووردت هذه اللفظة أيضًا في كتاب البخاري (التاريخ الكبير)، وقد يفهمه بعض من لا مراس عنده في مصطلحات المحدثين وألفاظهم علىٰ غير وجهه ومراده، وبناء علىٰ فهمه هذا يصدر حكمًا علىٰ الحديث خاطئًا (صحة أو ضعفًا)، وقد يصدر حكمًا علىٰ الإمام البخاري ويصنفه من الأئمة المتشددين أو من المتساهلين، لذا وجب دراسة هذا اللفظ (صدوق) عند الإمام البخاري.

سبب اختيار هذا الموضوع:

١- في أثناء دراستي وبحثي وقفت علىٰ بعض الدراسات والبحوث التي اعتنت بلفظ (الصدوق) عند بعض الأئمة؛ كما هو عند الإمام أبي حاتم الرازي، والحافظ ابن حجر العسقلاني؛ مما أثار انتباهي لهذا اللفظ (الصدوق) فطرحت الأمر علىٰ فضيلة الدكتور محمد أبو عبده فأشار عليّ أن أقوم بالبحث عن لفظ (الصدوق) عند الإمام البخاري، فأخبرني بأنه لفظ محايد ويحمل وجوهًا محتملة.

٢- بيان مراد الإمام البخاري من هذا الوصف (الصدوق)، حيث وجدت أنه بحاجة إلىٰ دراسة متأنية؛ ولم أقف علىٰ دراسة سابقة قامت ببحث هذا

الوصف عند البخاري؛ في حدود علمي.

٣- قمت بالبحث فوجدت مادة علمية ثرية لدراسة هذا الوصف، حيث إن عدد الرواة الذين أطلق عليهم الإمام البخاري لفظ (صدوق) ثلاثة وثلاثون راويًا، وذلك من خلال إحصائهم وجمعهم من كتابه (التاريخ الكبير)، وقد كان عددهم فيه (ثلاثة)، ومن كتاب (علل الترمذي الكبير) وعددهم (ثلاثون). ومن هنا عزمت علىٰ البحث في هذه المسألة.

فجزىٰ الله خيرًا كل من أشار عليّ بفكرة هذا البحث وبارك فيه.

أهمية هذا البحث:

١- أن لفظ (صدوق) لفظ محايد يُشكِل في معرفة مرتبة الراوي، ويؤثر بشكل مباشر في رتبة الحديث، فكيف تعامل البخاري مع هذا اللفظ؟

٢- مقارنة مدلول لفظ (صدوق) عند الإمام البخاري وعند غيره من الأئمة ممن استعمل هذا الوصف للوقوف علىٰ رتبة الراوي النهائية (من مراتب الجرح والتعديل).

مشكلة الدراسة :

تتلخص مشكلة الدراسة في عدم تحديد المفهوم الدقيق للفظ (الصدوق) عند الإمام البخاري، والأثر المترتب علىٰ ذلك؛ من إصدار أحكام خاطئة علىٰ بعض الرواة، وما يترتب علىٰ ذلك من حكم خاطئ في الرواية بقبول مردود، أو رد مقبول!

أهداف البحث:

١- الوقوف علىٰ حقيقة درجة الراوي الصدوق عند الإمام البخاري.

٢- الوقوف علىٰ رتبة الراوي الذي أطلق عليه البخاري (صدوق) في سُلم رُتب الجرح والتعديل؛ لأن كل رتبة عند أهل النقد لها حكم خاص.

٣- خدمة السنة النبوية ببيان مراد الأئمة من مصطلحاتهم وتقريبها لأفهام طلاب العلم.

٤- الإضافة الجديدة إلىٰ المكتبة الإسلامية لعلها تسد ثغرة في البناء الضخم لعلوم الحديث ومصطلحاته.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتفتيش وسؤال الكثيرين من المختصين في مجال البحث في السنة النبوية؛ لم أقف علىٰ بحث تناول هذا الموضوع من قبلُ بشكلٍ مستقِل، بل وجدت الباحثين تناولوا منهج الإمام البخاري في جامعه، أو الصناعة الحديثية عنده، مثل:

- منهج الإمام البخاري في الجرح والتعديل من خلال كتابه (التاريخ الكبير)، للطالبة ليلىٰ محمد، جامعة الكويت، كلية الشريعة.

- منهج الإمام البخاري في نقد الرجال وأثره في التصحيح والتضعيف عند المحدثين، للباحث فريد محمد هادي.

- منهج البخاري في الجرح والتعديل، للدكتور محمد سعيد حوىٰ، الجامعة

الأردنية.

ووقفت علىٰ عدة بحوث ورسائل علمية تناولت لفظ (الصدوق)، مثل:

البحث المقدَّم من الدكتور ثامر الحتاملة، وهو بعنوان (**الإمام أبو حاتم الرازي ومصطلحاته الخاصة في التعديل**)[(١)]، وقد تناول جزئية بسيطة في البحث، وهي (الصدوق عند أبي حاتم)، وخلص الباحث إلىٰ أن معنىٰ الصدوق عند أبي حاتم له عدة حالات: الأول: لا يُحتج به عنده، وهي أغلب الحالات، الثانية: فيمن يحسن حديثه لذاته، أو يصححه عنده وعند غيره، والثالثة: أن يقوله في إمام من الأئمة؛ كما أطلقه علىٰ الإمام مسلم[(٢)]. ولم يتطرق فيه للفظ الصدوق عند البخاري.

وبحث (الرواة الموصوفون بـ(صدوق يهم) عند الحافظ ابن حجر ممن اتفق الشيخان علىٰ الرواية عنهما في صحيحيهما)، وهو بحث مقدم من الدكتور نعيم الصفدي[(٣)] وتحدث فيه عن معنىٰ الصدوق عند ابن حجر، وعقد فيه دراسة تطبيقية علىٰ أحاديث الشيخين البخاري ومسلم في صحيحيهما، ولم يتطرقْ فيه للفظ الصدوق عند البخاري.

---

(١) بحث مقدم من د. ثامر الحتاملة؛ الأستاذ المساعد في كلية الإلهيات في جامعة بينكول التركية، لمجلة الحديث، من منشورات معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا). السنة الخامسة، العدد العاشر، ربيع أول، ١٤٣٧هـ – ٢٠١٥م، ص (٧٥ – ٩٨).

(٢) المرجع السابق: ص (٩٦).

(٣) بحث مقدم من د. نعيم الصفدي إلىٰ الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، يونيو ٢٠١١، (٤٥٥ – ٥١٣).

وكذلك بحث **(مرتبة الصدوق عند الحافظ ابن حجر – دراسة تطبيقية علىٰ صحيح البخاري)**[١] للباحث منير فريح قطيقان، ولم يتطرق فيه للفظ الصدوق عند البخاري أيضًا، بل اقتصرت الدراسة علىٰ الرواة الموصوفين بالصدوق في كتاب (التقريب) لابن حجر ومقارنة لهم بما رُوي عنهم في صحيح البخاري، ولم يتطرق أيضا للفظ الصدوق عند البخاري.

وكذلك بحث **(الصدوق عند المحدثين – مفهومه ومرتبته ودرجة حديثه)**[٢] للدكتور محمد إبراهيم خليل.

حدود الدراسة:

بما أن البحوث سالفة الذكر لم تفصل في مفهوم (الصدوق عند البخاري) في دراسة مستقلة، فإن هذا البحث سيسلط الضوء علىٰ لفظ (الصدوق) من خلال سؤالات الترمذي لشيخه البخاري في كتاب الترمذي (علل الترمذي الكبير)، ومن خلال كتاب (التاريخ الكبير) للإمام البخاري. والله تعالىٰ أعلم.

مصطلحات البحث:

الرواة: جمع راوٍ، والراوي: هو الذي يروي الحديث بسنده سواء كان عنده علم به أو لا.

---

(١) بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في كلية أصول الدين، قسم الحديث الشريف وعلومه، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين. ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٩م.

(٢) بحث مقدم من د. محمد إبراهيم خليل لمجلة سامراء، جامعة تكريت، كلية التربية، قسم علوم القرآن، المجلد الرابع، عدد ١١، السنة الرابعة، آب ٢٠٠٨م.

البخاري: هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجُعْفي، شيخ الإسلام، وإمام الحفاظ، وأمير المؤمنين في الحديث.

صدوق: لفظ من ألفاظ التعديل التي تشعِر بصدق الراوي، وسلامة دينه، لكنها لا تشعر بتمام ضبطه، ولذا فحديث من أُطلقت عليه هذه اللفظة «حسن».

منهج البحث:

قد استخدمتُ **مناهج علمية** أثناء بحثي في مدلول هذا اللفظ، **كالمنهج الاستقرائي** الذي لجأت إليه في استقراء كتاب (علل الترمذي الكبير) وكتاب (التاريخ الكبير) للوصول إلىٰ عدد الرواة الذين أطلق عليهم البخاري لفظ (صدوق)، **ثم المنهج المقارن**؛ حيث قارنت بين قول البخاري وبين أقوال الأئمة النقاد في الرواة الذين أطلق عليهم لفظ (صدوق) للوقوف علىٰ الرتبة النهائية لهذا الراوي، **ثم المنهج التحليلي** لتفكيك عبارات الأئمة للوصول إلىٰ أقرب فهم لألفاظهم ومصطلحاتهم.

إجراءات البحث:

١- أذكر اسم الراوي الذي وصفه الإمام البخاري بقوله: (صدوق).

٢- أترجم لهذا الراوي من كتب الرجال مع عزو كلام الأئمة فيه إلىٰ المصادر الأصلية.

٣- أنقُل كلام الإمام البخاري في هذا الراوي من موضعه الذي ذكره فيه، أو كلام الإمام الترمذي الذي نقل فيه كلام الإمام البخاري من موضعه.

٤- أذكر أقوال أهل الجرح والتعديل في هذا الراوي.

٥- أذكر قول الإمامين الذهبي والحافظ ابن حجر في الراوي؛ استئناسًا للمقارنة والترجيح.

٦- أبين القول الراجح في الراوي حسب ما وصل إليه اجتهادي.

٧- أحاول أن أضع الراوي (الصدوق عند البخاري) في سُلم مراتب الجرح والتعديل لأرىٰ في أي مرتبة يمكن أن أضعه فيه.

٨- وبالنسبة لتخريج الأحاديث الواردة في البحث، فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فأكتفي بذلك، وأما إن كان الحديث في غيرهما فإني أخرجه من كتب الحديث الأخرىٰ مع ذكر حكم العلماء علىٰ هذا الحديث، وإن كان ثمة خلاف أجتهد في حدود استطاعتي في استعمال قرائن الترجيح للوقوف علىٰ أقرب ما يكون للحكم علىٰ الحديث.

٩- أقوم بشرح الكلمات الغريبة في متون الأحاديث – إن وُجدت – من خلال كتب الغريب والشروح.

خطة البحث:

يُقسم هذا البحث إلىٰ: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس:

المقدمة:

بينتُ فيها أهمية الموضوع، وأسباب الكتابة فيه، ومشكلة الدراسة، والدراسات السابقة التي وقفتُ عليها، وخطة البحث، وعملي فيه.

والتمهيد: فيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالإمامين البخاري والترمذي، وكتابيهما (التاريخ الكبير)، و(علل الترمذي الكبير).

المطلب الثاني: أهمية علم الجرح والتعديل وحكمه وأدلة مشروعيته.

المطلب الثالث: مراتب الجرح والتعديل وألفاظها عند الأئمة.

والمبحث الأول بعنوان: (الصدوق) عند المحدثين ومرتبته وحكمه.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنىٰ لفظ (صدوق) لغةً واصطلاحًا.

المطلب الثاني: استعمال الأئمة للفظ الصدوق ودلالته عندهم.

المطلب الثالث: أقوال أهل النقد في الاحتجاج بحديث (الصدوق).

المبحث الثاني: خصصته للدراسة التحليلية لأحوال الرواة.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: دراسة أحوال الرواة الذين أطلق عليهم البخاري لفظة (الصدوق)، وبلغ عددهم ثلاثة وثلاثين راويًا.

المطلب الثاني: بيان المراد من لفظة (الصدوق) ومدىٰ صلاحيتها للاحتجاج عند الإمام البخاري.

والخاتمة تناولت فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال

البحث.

ثم ذكرت أهم المصادر والمراجع التي اعتمدتُ عليها؛ ومنها:

- الإفريقي. ابن منظور. محمد بن مكرم. **لسان العرب**. ط١، بيروت: دار صادر.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٤٢٢ه). **التاريخ الكبير**. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.
- البخاري. محمد بن إسماعيل. (١٤٠٧ه). **الجامع الصحيح**. ط٣. بيروت: دار ابن كثير.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. **الضعفاء الصغير**. مكتبة ابن عباس.
- البُستي. ابن حبان. محمد بن حبان بن أحمد التميمي. (١٣٩٥ه). **الثقات**. ط ١. دار الفكر.
- البستي. ابن حبان. محمد بن حبان بن أحمد التميمي. **المجروحين**. تحقيق محمود إبراهيم زايد.
- الترمذي. محمد بن عيسىٰ بن سَوْرة. (١٤٠٩ه). **علل الترمذي الكبير**. بيروت: عالم الكتب.
- الذهبي. محمد بن أحمد بن عثمان. (١٤٢٠ه). **الموقظة في علم مصطلح الحديث**. ط ٤. بيروت: مكتبة المطبوعات الإسلامية.

- الذهبي. محمد بن أحمد بن عثمان. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. بيروت: دار المعرفة.
- الرازي. عبد الرحمن بن أبي حاتم. (١٢٧١ه). **الجرح والتعديل**. ط١. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- العسقلاني. أحمد بن علي ابن حجر. (١٤٠٦ه). **تقريب التهذيب**. ط١. حلب: دار الرشيد.
- العسقلاني. أحمد بن علي ابن حجر. (١٤٠٤ه). **تهذيب التهذيب**. ط١. دار الفكر.
- العسقلاني. أحمد بن علي ابن حجر. (١٣٧٩ه). **فتح الباري**. بيروت: دار المعرفة.
- يحيىٰ بن مَعين. (١٤٠٥ه). **معرفة الرجال برواية ابن محرز**. ط١. دمشق: مجمع اللغة العربية.

وأخيرًا، هذا جهدي المتواضع؛ فإن أصبتُ فمن الله وحده، وله الحمد في الأولىٰ والآخرة، وإن أخطأتُ فمن تقصيري، ولله الأمر من قبلُ ومن بعد، وهو الغفور الرحيم.

الإهداء

أُهدي باكورة عملي وجهدي هذا إلىٰ:

والدتي الكريمة (أمدّ الله في عُمُرها)

وإلىٰ كل من وقف بجانبي وقدّم لي الدعم المعنوي من إخوتي وأصدقائي ومشايخي الكرام ... وأخص بالذكر شيخي المشرف علىٰ البحث فضيلة الشيخ الدكتور/ محمد أبو عبده.

شكر وتقدير

قال الله تعالىٰ : ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧].

وقال رسول الله ﷺ: «مَن لا يشكر الناسَ لا يشكر اللهَ».

أتوجه بالشكر الجزيل لجامعتي الموقرة ممثلة برئيسها الأستاذ الدكتور: **خليل بن إبراهيم البراهيم**، حفظه الله تعالىٰ، الذي عهدته لا يكلّ ولا يملّ في تقديم كل جهد لإبراز جامعتنا الغراء في أبهىٰ وأزهىٰ صورة، وذلك من خلال الاهتمام بطلبة الدراسات العليا في جميع التخصصات.

كما أتوجه بجزيل الشكر إلىٰ فضيلة الدكتور/ **حسن علي الزهراني** عميد كلية التربية، الذي وضع بصمات جليلة في هذه الكلية الغرّاء، فكان لها أثر واضح في دعم طلاب الدراسات العليا وتعزيزهم، وبث الثقة في أنفسهم للمُضِي قُدُمًا في أبحاثهم التي اقترحوها لاستكمال متطلبات مرحلة الماجستير.

وشكري الوافر لفضيلة الدكتور **خلف الشغدلي** رئيس قسم الثقافة الإسلامية، الذي ذلل لطلاب مرحلة الماجستير كل صعب حتىٰ يتمكنوا من متابعة دراستهم وبحثهم.

وأتوجه بالشكر **لأستاذي ومشرفي فضيلة الدكتور محمد أبو عبده**، حفظه الله تعالىٰ ورفع قدره، حيث كان لتوجيهاته وإرشاداته وتصويباته الأثر الكبير في صياغة بحثي هذا، فقد كان خير الناصح والموجه والمعين، فجزاه الله عني خيرًا،

وبارك فيه.

ولجميع أساتذتي ودكاترتي الأفاضل في قسم الثقافة الإسلامية، وخاصة في مسار الكتاب والسنة، الذين قدموا لي النصح والتوجيه خلال مرحلة الدراسة.

وكذلك أتوجه بجزيل الشكر لأصحاب الفضيلة الذين تفضلوا بقبول المشاركة في مناقشة هذا البحث، وهم:

الدكتور علي أبو الشكر، حفظه الله تعالىٰ.

الدكتور إكرامي الشاذلي، حفظه الله تعالىٰ.

وأتوجه بالشكر لأصدقائي وزملائي الرائعين الذين ما بخلوا علي بالدعاء.

التمهيد

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالإمامين البخاري والترمذي، وكتابيهما (التاريخ الكبير)، و(علل الترمذي الكبير).

المطلب الثاني: أهمية علم الجرح والتعديل وحكمه وأدلة مشروعيته.

المطلب الثالث: مراتب الجرح والتعديل وألفاظها عند الأئمة.

المطلب الأول:
التعريف بالإمامين البخاري والترمذي، وكتابيهما (التاريخ الكبير)، و(علل الترمذي الكبير)

التعريف بالإمام البخاري

نسبه ومولده:

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه الجُعفي. وأسلم المغيرة علىٰ يد اليمان الجعفي والي بخارىٰ، وكان مجوسيًّا.

وقد طلب والد البخاري العلم؛ قال البخاري: «سمع أبي من مالك بن أنس، ورأىٰ حماد بن زيد، وصافح ابن المبارك بكلتا يديه»[(١)].

وقد اختُلف في ضبط اسم جده الأعلىٰ (بردزبه)؛ فقد ضبطه الأمير ابن ماكولا[(٢)] بباء موحدة مفتوحة ثم راء ساكنة ثم دال مهملة مكسورة، ثم زاي ساكنة ثم باء موحدة ثم هاء، وقال ابن حجر: «هذا هو المشهور في ضبطه»[(٣)].

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٢.

(٢) الحافظ الأمير ابن هبة الله أبو نصر بن ماكولا، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنىٰ والأنساب ٨/ ٢٥٩.

(٣) ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة الفتح الباري / ٥٠١.

وقال ابن خلكان: «وقد اختلف في اسم جده؛ فقيل: يَزْذِبه بفتح الياء المثناة من تحتها وسكون الزاي وكسر الذال المعجمة، وبعدها باء موحدة ثم هاء ساكنة»[(١)].

وقال الذهبي في السير[(٢)]: «محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة، وقيل بذدزبة». وكذا ضبطه المِزِّي في تهذيب الكمال[(٣)]. وبردزبه بالبخاري، ومعناه بالعربية الزرّاع[(٤)].

وأما البخاري فهي نسبة إلىٰ البلد المعروف بما وراء النهر، يقال له: بخارىٰ، خرج منه جماعة من العلماء في كل فن يتجاوزون الحد، وصنف تاريخها أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان الغنجار الحافظ البخاري وأحسن في ذلك[(٥)].

وأما الجعفي فلأن أبا جده أسلم علىٰ يد اليمان الجعفي، فنُسب إليه لأنه مولاه من فوق[(٦)].

وُلد الإمام البخاري يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلةً خلتْ من شوال سنة أربع وتسعين ومائة، وقد ذكر البخاري أنَّه وجد تاريخ مولده بخطِّ أبيه،

---

(١) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ٤ / ١٩٠.
(٢) سير أعلام النبلاء، ١٢/ ٣٩١.
(٣) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٤/ ٤٣١.
(٤) هدي الساري / ٥٠١.
(٥) أبو سعيد السمعاني، الأنساب ١/ ٢٩٢.
(٦) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد ٥/ ٦.

وقد ذهب بصره في صِغره فرأت والدته في المنام إبراهيم الخليل فقال لها: «يا هذه، قد رد الله علىٰ ابنك بصره لكثرة بكائك أو دعائك»(١).

طلبه للعلم ورحلاته:

طلب البخاري العلم وهو صبي، وكان يشتغل بحفظ الحديث وهو في الكُتاب ولم تتجاوز سنه عشر سنين، وكان يختلف إلىٰ محدّثي بلده ويرد علىٰ بعضهم خطأه، فلما بلغ ستة عشر سنة، كان قد حفظ كتب ابن المبارك، ووَكِيع، وعرف فقه أصحاب الرأي، ثم خرج مع أمه وأخيه أحمد إلىٰ مكة، فلما حجّ رجع أخوه بأمه، وتخلف هو في طلب الحديث(٢). وكانت هذه أول رحلاته في طلب العلم، وكان ذلك حوالي سنة عشر ومائتين (٢١٠هـ)، ثمَّ رحل إلىٰ المدينة، والشام، ومِصر، ونَيسابور، والجزيرة، والبصرة، والكوفة، وبغداد، وواسط، ومَرْو، والرَّيّ، وبَلْخ، وغيرها، قال الخَطيب: «رحل في طلب العلم إلىٰ سائر محدِّثي الأمصار»(٣).

شيوخه:

وبعد هذه الرحلات الواسعة لا يُسْتَغْرب قول البخاري رحمه الله قبل موته

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٩٣، ومقدمة الفتح / ٥٠٢.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ١٢ / ٣٩٣، وتاريخ بغداد ٢ / ٧، ومقدمة الفتح ص٥٠٢. وذكر الحافظ ابن حجر حكايته فقال: «وقد سُئل البخاري: كيف كان بَدْءُ أمرِكَ؟ قال: أُلْهِمْتُ حِفظَ الحديث وأنا في الكُتَّاب، فقيل: كم كان سِنُّك؟ فقال: عشر سنين أو أقل، فلمَّا طعنتُ في ست عشرةَ سنة، كنتُ قد حفظتُ كُتب ابن المبارك ووكيع، وعرفتُ كلام هؤلاء».

(٣) انظر: تاريخ بغداد ٢/ ٤، وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٤.

بشهر: «كتبتُ عن ألفٍ وثمانين نفسًا»، ابتدأ السَّماع من شيوخ بلده بُخارىٰ، ثم أخذ عن شيوخ كثيرين قد ذكرهم من ترجم للبخاري؛ فمنهم من صنفهم علىٰ حروف المعجم؛ كالمزي في تهذيب الكمال[١] وحاول استقصاءهم، وذكرهم الذهبي في السير علىٰ البلدان[٢]، وذكرهم أيضًا علىٰ الطبقات[٣]، وقد تبعه الحافظ ابن حجر في ذكرهم علىٰ الطبقات[٤].

وهذه أسماء بعض منهم (علىٰ البلدان): سمع ببخاري قبل أن يرتحل من عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن اليمان الجعفي المسندي، ومحمد بن سلام البيكندي، وجماعة.

ثم سمع ببلخ من مكي بن إبراهيم، وهو من عوالي شيوخه.

وسمع بمرو من عبدان بن عثمان، وعلي بن الحسين، وصدقة بن الفضل، وغيرهم.

وسمع بالري من إبراهيم بن موسىٰ.

وسمع بنيسابور من يحيىٰ بن يحيىٰ وجماعة.

وفي بغداد من محمد بن عيسىٰ الطباع، وسريج بن النعمان، وعفان،

---

(١) تهذيب الكمال ٢٤ / ٤٣١.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٤.

(٣) المصدر نفسه ١٢/ ٣٩٥.

(٤) هدي الساري / ٥٠٣.

ومحمد بن سابق.

وفي البصرة من أبي عاصم النبيل، والأنصاري، ومحمد بن عرعرة، وغيرهم.

وفي مكة من أبي عبد الرحمن المقرئ، وخلاد بن يحيىٰ، والحميدي، وغيرهم.

وفي المدينة من عبد العزيز الأويسي، وأيوب بن سليمان بن بلال، وإسماعيل بن أبي أويس.

وفي مصر من سعيد بن أبي مريم، وأحمد بن إشكاب، وعبد العزيز بن يوسف، وأصبغ، وغيرهم.

وفي الشام من أبي اليمان، ومحمد بن يوسف الفِريابي، وأبي مُسهِر، وأمم سواهم.

وقال رحمه الله: «كتبت عن ألف وثمانين رجلًا ليس منهم إلا صاحب حديث، كانوا يقولون: الإيمان قول وعمل، يَزيد ويَنقُص»[(١)].

تلاميذه :

أخذ عنه خلقٌ كثيرٌ لا يُحصَون، قال الحافظ صالح بن محمد الملقَّب بـ(جَزَرة): «كان محمد بن إسماعيل يجلس ببغداد، وكنت أستملي له، ويجتمع في

(١) ذكره الذهبي في السير ١٢/ ٣٩٥، والحافظ في مقدمة الفتح / ٥٠٣.

مجلسه أكثر من عشرين ألفا»[١].

وروىٰ عنه خلق كثير، منهم: «أبو عيسىٰ الترمذي، وأبو حاتم، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وأبو بكر بن أبي الدنيا، وأبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، وصالح بن محمد جزرة، ومحمد بن عبد الله الحضري مطين، وإبراهيم بن معقل النسفي، وعبد الله بن ناجية، وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزيمة، وعمرو بن محمد بن بجير، وأبو كُريب محمد بن جمعة، ويحيىٰ بن محمد بن صاعد، ومحمد بن يوسف الفِرَبْرِي راوي الصحيح، وأبو بكر بن أبي داود، والحسين والقاسم ابنا المحاملي، وعبد الله بن محمد بن الأشقر، ومحمد بن سلمان بن فارس، ومحمد بن عنبر النسَفي، وأمم لا يحصَوْن، وروىٰ عنه الإمام مسلم في غير صحيحه»[٢].

منزلته العلمية:

اشتهر البخاري في عصره بالحفظ والعلم والذكاء، وقد وقعت له حوادث كثيرة تدل علىٰ حفظه، منها امتحانه يوم دخل بغداد، وهي قصة مشهورة[٣].

وكان رحمه الله واسع العلم، غزير الاطلاع، «قال ورّاق ابن أبي حاتم: قرأ علينا أبو عبد الله البخاري كتاب الهبة، فقال: ليس في هبة وكيع إلا حديثان مسندان أو ثلاثة، وفي كتاب ابن المبارك خمسة أو نحوه، وفي كتابي هذا خمسمائة

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٣٣.
(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩٧.
(٣) انظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري / ٥١٠.

حديث أو أكثر»[(١)].

وقال: «لا أعلم شيئًا يحتاج إليه إلا وهو في الكتاب أو السنة، فقيل له: يمكن معرفة ذلك كله؟ قال: نعم»[(٢)].

وقال له بعضهم: قال فلان عنك: لا تحسن أن تصلي. فقال: «لو قيل شيء من هذا ما كنت أقوم من ذلك المجلس حتىٰ أروي عشرة آلاف حديث في الصلاة خاصة»[(٣)].

ثناء الأئمة عليه:

أثنىٰ أئمة الإسلام، وحفاظ الحديث علىٰ الإمام البخاري ثناءً عاطرًا، واعترفوا بعلمه وفضله، وخاصة في الرجال وعلل الحديث، وهذا شيء يسير من ثناء هؤلاء الأئمة عليه مما نقله الحافظ الذهبي في (السير):

«قال الإمام البخاري رحمه الله: ذاكرني أصحاب عمرو بن علي الفلاس بحديث، فقلت: لا أعرفه، فسُروا بذلك، وصاروا إلىٰ عمرو فأخبروه، فقال: حديث لا يعرفه محمد بن إسماعيل ليس بحديث.

وكان إسحاق بن راهويه يقول: اكتبوا عن هذا الشاب – يعني البخاري – فلو كان في زمن الحسن لاحتاج الناس إليه لمعرفته بالحديث وفقهه.

---

(١) السير ١٢/ ٤١٠، وهدي الساري ٥١٢.

(٢) السير ١٢/ ٤١٢.

(٣) المصدر نفسه ١٢/ ٤١٣.

وقال الإمام أحمد: ما أخرجت خُراسان مثل محمد بن إسماعيل؛ وكان علماء مكة يقولون: محمد بن إسماعيل إمامنا وفقيهنا وفقيه خراسان.

وقال محمد بن أبي حاتم: سمعت محمود بن النضر أبا سهل الشافعي يقول: دخلت البصرة، والشام، والحجاز، والكوفة، ورأيت علماءها كلما جرىٰ ذكر محمد بن إسماعيل فضلوه علىٰ أنفسهم»[(١)].

عبادته وورعه وصلاحه:

وكما جمع الإمام البخاري بين الفقه والحديث، فقد جمع الله له بين العلم والعبادة، فقد كان كثير التلاوة والصلاة، وخاصة في رمضان، فكان يختم القرآن في النهار كل يوم ختمة، ويقوم بعد التراويح كل ثلاث ليال بختمة[(٢)].

وكان أحيانًا يعرِض له ما يؤذيه في صلاته فلا يقطعها حتىٰ يتمها، فقد أبَّره زنبور في بيته سبعة عشر موضعًا، وقد تورّم من ذلك جسده، فقال له بعض القوم: كيف لم تخرج من الصلاة أول ما أبّرك؟ فقال: «كنت في سورة فأحببت أن أُتِمّها»[(٣)].

كما كان رحمه الله ورعًا في منطقه وكلامه، فقال رحمه الله: «أرجو أن ألقىٰ الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحدًا»[(٤)].

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٢٠ – ٤٢٢.

(٢) المصدر نفسه ١٢/ ٤٤٩، وهدي الساري / ٥٠٥.

(٣) تاريخ بغداد ٢/ ١٢ – ١٣، السير ١٢/ ٤٢، هدي الساري / ٥٠٥.

(٤) تاريخ بغداد ٢/ ١٣، السير ١٢/ ٤٣٩، هدي الساري / ٥٠٥.

وكان مستجاب الدعاء، فلما وقعت له محنته قال بعد أن فرغ من وِرده: «اللهم إنه قد ضاقت عليَّ الأرض بما رحبت، فاقبضني إليك» فما أتمّ شهرًا حتىٰ مات(١).

وقال رحمه الله: ما ينبغي للمسلم أن يكون بحالة إذا دعا لم يُستجب له. فقالت له امرأة أخيه: فهل تبينتَ ذلك من نفسك أو جربتَ؟ قال: نعم، دعوتُ ربي مرتين فاستجاب لي، فلم أحب أن أدعو بعد ذلك، فلعله ينقص من حسناتي، أو يعجل لي في الدنيا. ثم قال: ما حاجة المسلم إلىٰ الكذب والبخل(٢).

أخلاقه:

كان – رحمه الله – كريمًا سمحًا كثير الإنفاق علىٰ الفقراء والمساكين، وخاصة من تلاميذه وأصحابه. ولا بأس أن أُورِد هذه القصة الدالة علىٰ أخلاقه العالية.

قال عبد الله بن محمد الصارفي: كنت عند أبي عبد الله في منزله، فجاءته جارية، وأرادت الدخول، فعثرت علىٰ محبرة بين يديه، فقال لها: كيف تمشين؟ قالت: إذا لم يكن الطريق كيف أمشي؟ فبسط يديه وقال لها: اذهبي فقد أعتقتك. قال: فقيل له فيما بعد: يا أبا عبد الله، أغضبتك الجارية؟ قال: إن كانت أغضبتني فإني أرضيت نفسي بما فعلتُ(٣).

---

(١) السير ١٢/ ٤٤٣.

(٢) السير ١٢/ ٤٠٢، هدي الساري / ٥٠٤.

(٣) سير أعلام النبلاء، ١٢/ ٤٥٢، وهدي الساري / ٥٠٤.

محنته وصبره:

لما ورد محمد بن إسماعيل البخاري نيسابور، قال محمد بن يحيىٰ الذُّهْلي لأهلها: اذهبوا إلىٰ هذا الرجل الصالح فاسمعوا منه. فذهب الناس إليه، وأقبلوا علىٰ السماع منه. حتىٰ ظهر الخلل في مجلس محمد بن يحيىٰ، فحسده بعد ذلك وتكلم فيه[(١)]، فدسّ بعض من يمتحنه في (مسألة اللفظ بالقرآن)، فلما حضر الناس مجلس البخاري قام إليه رجل فقال: يا أبا عبد الله، ما تقول في اللفظ بالقرآن، مخلوق هو أم غير مخلوق؟ فأعرض عنه البخاري ولم يجبه، فقال الرجل: يا أبا عبد الله. فأعاد عليه القول، ثم قال في الثالثة، فالتفت إليه البخاري وقال: القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة. فشغّب الرجل وشغّب الناس، وتفرقوا عنه، وقعد البخاري في منزله[(٢)].

قال يحيىٰ بن سعيد القطان: قال (أي البخاري): أعمال العباد كلها مخلوقة. فمرقوا عليه. وقالوا له بعد ذلك: ترجع عن هذا القول حتىٰ نعود إليك؟ قال: لا أفعل إلا أن يجيئوا بحجة فيما يقولون أقوىٰ من حجتي. قال يحيىٰ: وأعجبني من محمد بن إسماعيل ثباته[(٣)].

ونقل الذهبي عن الحاكم أنه قال: حدثنا طاهر بن محمد الوراق، سمعت محمد بن شاذل يقول: لما وقع بين محمد بن يحيىٰ والبخاري دخلتُ علىٰ

---

(١) تاريخ بغداد ٢/ ٣٠، والسير ١٢/ ٤٥٣، وهدي الساري / ٥١٥.

(٢) السير ١٢/ ٤٠٤، هدي الساري/ ٥١٥.

(٣) تاريخ بغداد ٢/ ٣٠، السير ١٢/ ٤٠٤.

البخاري فقلت: يا أبا عبد الله، أيش الحيلة لنا فيما بينك وبين محمد بن يحيىٰ؟ كل من يختلف إليك يطرد. فقال: كم يعتري محمد بن يحيىٰ الحسد في العلم، والعلم رزق الله يعطيه من يشاء، فقلت: هذه المسألة التي تُحكَىٰ عنك؟ قال: يا بني، هذه مسألة مشؤومة، رأيت أحمد بن حنبل وما ناله في هذه المسألة، وجعلتُ علىٰ نفسي ألا أتكلم فيها.

قال الذهبي: «المسألة هي أن اللفظ مخلوق، سئل عنها البخاري، فوقف واحتج بأن أفعالنا مخلوقة، واستدل لذلك، ففهم منه الذُّهْلي أنه يوجه مسألة اللفظ، فتكلم فيه، وأخذه بلازم قوله هو وغيره»[(١)].

وقد أظهر البخاري في هذه المحنة صبرًا لا مثيل له؛ فقد كان كثير من أصحابه يقولون له: إن بعض الناس يقع فيك، فيقول: ﴿إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦]، ويتلو أيضًا: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣]. وقال له بعضهم: كيف لا ندعو علىٰ هؤلاء الذين يظلمونك ويتناولونك ويتهمونك؟! فقال: قال النبي ﷺ: «اصبروا حتىٰ تلقَوْني علىٰ الحوض»[(٢)]. وقال: «مَن دعا علىٰ ظالمِهِ فقد انتصر»[(٣)(٤)].

---

(١) السير ١٢/ ٤٥٧.

(٢) أخرجه البخاري من حديث أسيد بن خضير، كتاب مناقب الأنصار، باب قول النبي ﷺ للأنصار: «اصبروا حتىٰ تلقوني علىٰ الحوض»، رقم (٣٧٩٢)، ٧/ ١٤٦، وفي كتاب الفتن، باب قول النبي: «سترون أمورًا بعدي تذكرونها»، رقم (٧٠٥٧)، ١٣/ ٧، مع الفتح.

(٣) أخرجه الترمذي من حديث عائشة في كتاب الدعوات، حديث رقم (٣٥٥٢)، وفي سنده أبو حمزة ميمون الأعور، قال الحافظ ابن حجر (تقريب التهذيب ٢/ ٥٥٦ ترجمة ٧٠٥٧): ميمون أبو حمزة الأعور (القصاب) مشهور بكنيته، **ضعيف**.

(٤) انظر: السير ١٢/ ٤٦١.

وقال أحمد بن سلمة: دخلت علىٰ البخاري فقلت: يا أبا عبد الله، هذا رجل مقبول بخراسان، وخصوصًا هذه المدينة، وقد لجَّ في هذا الحديث حتىٰ لا يقدر أحدٌ منا أن يكلمه فيه، فما ترىٰ؟ فقبض علىٰ لحيته ثم قال: ﴿وَأُفَوِّضُ أَمْرِيٓ إِلَى ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَصِيرُۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٤]، اللهم إنك تعلم أني لم أرِد المقام بنيسابور أَشَرًا ولا بطَرًا، ولا طلبًا للرياسة، وإنما أبتْ عليَّ نفسي في الرجوع إلىٰ وطني لغلبة المخالفين، وقد قصدني هذا الرجل حسدًا لما آتاني الله لا غير، ثم قال لي: إني خارج غدًا لتتخلصوا من حديثه لأجلي. قال: فأخبرت جماعة أصحابنا، فوالله ما شيّعه غيري كنت معه حين خرج من البلد. وأقام علىٰ باب البلد ثلاثة أيام لإصلاح أمره[(١)].

وقد اقترح عليه بعض أصحابه - وهو أحمد بن سيار - ألا يظهر هذا القول عند العامة، فإنها لا تحتمل منه هذا، وبيَّن له أنه لا يخالفه في قوله وإنما يدعوه إلىٰ ستره. فقال البخاري: إني أخشىٰ النار أُسأل عن شيء أعلمه حقًّا أن أقول غيره. فانصرف عنه أحمد بن سيار[(٢)].

ولقد كانت هذه المحنة سببًا للطعن في هذا الإمام العظيم، والقدح في عدالته عند بعض الأئمة المعاصرين له. قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: «قدم محمد بن إسماعيل الرَّيَّ سنة خمسين ومائتين، وسمع منه أبي، وأبو زُرعة، وتركا حديثه عندما كتب إليهما محمد بن يحيىٰ أنه أظهر عندهم بنيسابور أن لفظه

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٥٩، هدي الساري/ ٥١٦.
(٢) السير ٢٣/ ٤٥٦.

بالقرآن مخلوق»[(١)]. فقال الذهبي: «إن تركا حديثه، أو لم يتركا، البخاري ثقة مأمون يُحتج به في العالم»[(٢)].

ولم تكن محنة هذا الإمام لتنتهي بخروجه من نيسابور، بل قد وقعت له في بخارىٰ محنة أخرىٰ هي امتداد للأولىٰ؛ إذ «لما قدم البخاري بخارىٰ استقبله أهلها استقبالًا عظيمًا، وبقي أيامًا علىٰ الحفاوة والتكريم. فكتب بعدها محمد بن يحيىٰ الذهلي إلىٰ خالد بن أحمد أمير بخارىٰ: إن هذا الرجل قد أظهر خلاف السنة. فقرأ كتابه علىٰ أهل بخارىٰ، فقالوا: لا نفارقه، فأمره الأمير بالخروج من البلد، فخرج»[(٣)].

وقد ذكر المؤرخون سببًا آخر يمكن أن يكون هو السبب الحقيقي لنفرة هذا الأمير من البخاري؛ فقد طلب من البخاري لما قدم بخارىٰ أن يحمل «الجامع» و«التاريخ» وغيرهما من كتبه ليسمعها الأمير وأهل بيته، لكن البخاري اعتبر ذلك إذلالًا للعلم، وقال لرسوله: أنا لا أذل العلم، ولا أحمله إلىٰ أبواب الناس، فإن كانت لك إليّ شيء منه حاجة، فاحضر إلىٰ مسجدي أو في داري، وإن لم يعجبك هذا فإنك سلطان، فامنعني من المجلس ليكون لي عذر عند الله يوم القيامة؛ لأني لا أكتم العلم؛ لقول النبي ﷺ: «من سُئل عن

---

(١) الجرح والتعديل ٧/ ١٩١.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٦٣.

(٣) المرجع السابق ١٢/ ٤٦٣، وهدي الساري / ٥١٨.

علم فكتمه أُلجم بلجام من نار»[(١)(٢)].

وفاته:

لما مُنع البخاري من العلم خرج إلىٰ «خَرتَنك»، وهي قرية علىٰ فرسخين من سَمَرْقَند، كان له بها أقرباء فبقي فيها أيامًا قليلة، ثم تُوفي، وكان ذلك ليلة السبت ليلة عيد الفطر عند صلاة العشاء، ودُفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر سنة ستة وخمسين ومائتين، وعاش اثنتين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يومًا[(٣)]، وكانت حياته كلها حافلة بالعلم معمورة بالعبادة، فجزاه الله عن الإسلام وأهله خير الجزاء.

الآثار العلمية للإمام البخاري

لقد ترك الإمام البخاري إنتاجًا علميًّا غزيرًا يدل علىٰ علمه وتمكنه، وقد استفاد ممن قبله، واستفاد منه من جاء بعده، فاقتدوا به في مصنفاته، واحتذوا حذوه، وساروا علىٰ طريقته.

---

(١) أخرجه من حديث أبي هريرة أحمد ٢/ ٢٦٣ و ٣٠٥ و ٣٤٤ و ٣٥٣ و ٤٩٥، وأبو داود؛ كتاب العلم، باب كراهية منع العلم (٣٦٥٨) والترمذي؛ كتاب العلم، باب ما جاء في كتمان العلم (٢٦٥١)، وابن ماجه؛ كتاب العلم، باب من سُئل عن علم فكتمه (٢٦١) و (٢٦٦). وحسنه الترمذي، وصححه ابن حبان (٧٥)، كلهم من طريق: علي بن الحكم عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة به. وإسناد الحديث صحيح. وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو، صححه ابن حبان (٩٦) .

(٢) تاريخ بغداد ٢/ ٣٣، السير ١٢/ ٤٦٤.

(٣) تاريخ بغداد ٢/ ٣٤، وفيات الأعيان ٤/ ١٩١، السير ١٢/ ٤٦٦، هدي الساري / ٥١٨.

ولقد حفظتْ لنا كتب التاريخ والتراجم أسماء كتبه ومصنفاته، لكن الكثير منها فُقد منذ أمدٍ بعيد، وهذه أسماء كتبه التي ذكرها العلماء[(١)]:

١- الجامع الصحيح.

٢- الأدب المفرد.

٣-التاريخ الكبير.

٤- التاريخ الأوسط.

٥- التاريخ الصغير.

٦- خلق أفعال العباد.

٧-الرد علىٰ الجهمية.

٨-الجامع الكبير.

٩- المسند الكبير.

١٠-الأشربة.

١١- الهبة.

١٢- أسامي الصحابة الوحدان.

١٣- المبسوط.

١٤- المؤتلف والمختلف.

١٥- العلل.

١٦- الكُنىٰ.

---

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري ص٥١٦ – ٥١٧.

١٧- الفوائد.

١٨- قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم.

١٩- رفع اليدين في الصلاة.

٢٠- القراءة خلف الإمام.

٢١- بر الوالدين.

٢٢- الضعفاء (الكبير والصغير). الصغير موجود ومطبوع، ولكن الكبير مفقود، ونقل منه ابن أبي حاتم والذهبي وابن حجر.

وأما بالنسبة لكتابه (التاريخ الكبير):

يُعد «التاريخ الكبير» من أنفس ما كُتب في علم الجرح والتعديل، ويَتَمَيَّز بعدّة ميزات:

أولًا: هذا الكتاب قد ذَكَرَ أسماء كثيرة من أسماء الرواة، والبخاري حاول أن يستوعب في هذا الكتاب جميع الرواة الذين لهم رواية، وإن كان قد فَاتَه الكثير، لكن حاول أن يستوعب، ولذلك تجده أحيانًا يذكر بعض الرواة الذين ليس لهم إلا حديث واحد، وقد يكون أيضًا هذا الاسم الذي ذكره في «التاريخ الكبير» هو في الحقيقة وَهمٌ وخطأ، ومع ذلك يذكره البخاري، فهذه مَيزة تميز بها البخاري، فكتابه أوسع من جميع الكتب التي سبقته، ولذلك الكتب التي جاءت من بعده استفادت منه كثيرًا، ككتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، وكتاب ابن عدي «الكامل في الضعفاء».

ثانيًا: أنه يذكر بعض الأشياء التي تتعلق بهذا الراوي من جهة الصناعة

الحديثية (أي بيان السماعات والتدليس وغير ذلك)، فتجده يتكلم في بعض الرواة بالجرح والتعديل، ويسكت عن بعضهم.

ثالثًا: أنه كثيرًا ما يهتم بشيوخ وتلاميذ هذا الراوي.

رابعًا: أنه يذكر هل هذا الراوي سمع من الشيخ الذي يروي عنه أم لم يسمع؟ ولذلك يُعد كتابه من أهم الكتب التي تبحث مسألة السماعات؛ فكثيرًا ما يُنَبّه علىٰ مسألة السماعات فيقول: (فلان سمع، وفلان لم يسمع)، وهذه فائدة مهمة.

خامسًا: من ميزاته أن الراوي إذا وَقَعَ في اسمه اختلاف فإنه يبين هذا الاختلاف، ويحاول أن يذكر الراجح في اسم هذا الراوي، حتىٰ إنه أحيانًا يَتَوَسَّع في سِيَاقِ الأسانيد، من أجل أن يبين اسم هذا الراوي الذي وقع في اسمه اختلاف.

سادسًا: من ميزاته أن الاسم الذي يكون وهمًا وخطأً يذكره، ولذلك من لم يعرف صَنِيعه في هذا قد يَظن أن البخاري قد أخطأ، وظن أن هذا الراوي غير الراوي السابق، والبخاري يتعمد ذلك، فالراوي عندما يقع في اسمه اختلاف في وجهين أو ثلاثة، فأحيانًا يذكر هذا الاسم الذي اختلف فيه في مكانه، فمثلًا: أحمد بن محمد؛ لو اختلف في اسم أبيه، فقيل: إبراهيم، أو خالد، فإن البخاري يترجم له ثلاث مرات بهذه الأسماء الثلاثة، فأحيانًا عندما تقف علىٰ اسم هذا الراوي ويكون وقع في هذه الرواية خطأ، فعندما ترجع إلىٰ «التاريخ الكبير» تجد أن هذا الاسم موجود.

سابعًا: من فوائد هذا الكتاب أنه كتاب مُعَلَّل، فيه عِلَل كثير من الأحاديث.

ثامنًا: مما يتميز به هذا الكتاب أنه أورد كثيرًا من الأحاديث والآثار، وأسندها[(١)].

ثم قام الدكتور الجديع بإضافة ميزات أخرىٰ للتاريخ الكبير فقال:

«من تأمل هذا الديوان وجد أن البخاري اجتهد في استقصاء أسماء من بلغه ممن روىٰ العلم إلىٰ زمانه، وهو كتاب مليء بالعلم، وما يتصل منه بموضوع الجرح والتعديل، يجب أن يؤخذ بالاعتبار في شأنه ما يلي:

أولًا: لم ينص فيه علىٰ خطته، إنما تركها للناظر فيه.

ثانيًا: لم يلتزم فيه ذكر التعديل في الرواة، وإنما يرِد ذلك أحيانًا قليلة جدًّا.

ثالثًا: التزم أن يذكر الجرح في المجروحين، وذلك من جهة ما يحكيه من عبارات بعض الأئمة قبله، وتارة بعبارة نفسه، وتارة بنقد رواية ذلك الراوي، فيستفاد من خلال ذلك النقد جرحه عند البخاري، ولا يلزم بأنه جرح عددًا يسيرًا جدًّا من الرواة سكت عنهم في (التاريخ) وقدح فيهم في محل آخر، فالحكم للغالب الأعم.

رابعًا: لم يجر علىٰ الجرح بالجهالة، إلا ما يمكن أن يدل عليه قوله في مواضع في الراوي: «فيه نظر»؛ فإن التتبع يدل علىٰ أن طائفة ممن قال فيهم البخاري ذلك هم في جملة المجهولين.

---

(١) انظر: مقدمة في الجرح والتعديل، للدكتور عبد الله السعد، ١١ – ١٤ باختصار يسير.

وقد قال ابن عدي: «مراد البخاري أن يذكر كل راو، وليس مراده أنه ضعيف أو غير ضعيف، وإنما يريد كثرة الأسامي»[(١)]. وهذا المعنىٰ ذكره ابن عدي فيما يزيد علىٰ ثلاثين موضعًا من «الكامل في الضعفاء». وهو نص من إمام عارف ناقد، أن إدخال الراوي في «التاريخ الكبير» لا يعني بمجرده جرحًا ولا تعديلًا.

لكن لكون البخاري قلما ترك بيان الجرح لمن هو مجروح، فلو قال قائل: من سكت عنهم البخاري فغير مجروحين عنده، وإنما هم عدول، واحتمل في القليل منهم ألا يكونوا من المشهورين، فيلحقون بالمستورين، لكان هذا قولًا وجيهًا. نعم، لا يصح أن يطلق بتوثيق من سكت عنه البخاري بمجرد ذلك»[(٢)].

ومن منهجه في التاريخ الكبير:

١- **ظهر أن البخاري يترجم أولًا للصحابة، ثم يذكر مَن بعدهم علىٰ حروف المعجم**، وقد وقف علىٰ هذه الفائدة السيد هاشم الندوي في تعليقه علىٰ (التاريخ الكبير) فقال: «وقد عُلم من ترتيب المؤلف أنه في الأسماء التي يرتبها علىٰ الحروف يقدم أسماء الصحابة مع صرف النظر عن ترتيب الحروف الآباء، ثم يبدأ بتراجم الحروف، فيذكر تراجم من بعد الصحابة، وقد تقدم ذلك في بابي سليمان وسعد»[(٣)].

---

(١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال ٢/ ٢٨.

(٢) الجديع، تحرير علوم الحديث ١/ ٣٣١.

(٣) حاشية التاريخ الكبير ٤/ ٨٧.

قلت: ومما يُستفاد من ذلك أنه لو كان هناك راوٍ مختلف في صحبته، ثم وجدنا البخاري ذكره في تاريخه مع الصحابة، استدللنا علىٰ ذلك بأن البخاري يرىٰ صحبة هذا الراوي. قال الحافظ المزي في ترجمة عبد الله بن سراقة: «وقال البخاري في حرف السين من آباء من اسمه عبد الله بعد إفراده ذكر الصحابة في باب علىٰ حدة...»[(١)].

٢- **والبخاري قد يذكر الراوي في تاريخه في عداد الصحابة، والذي لم تثبت صحبته علىٰ احتمال كونه صحابيًّا،** قال الإمام البخاري في (تاريخه) لما ترجم ليزيد بن نعامة الضبي: «يروي عن النبي ﷺ»[(٢)].

وكان قد ذكره في عداد الصحابة، فهذا يقتضي من صنيعه أن له صحبةً عنده. إلا أن البخاري لما سأله الترمذي عن حديث يزيد بن نعامة قال: «هو حديث مرسل». وفسرها الترمذي بقوله: «كأنه لم يجعل يزيد بن نعامة من أصحاب رسول الله ﷺ»[(٣)]. وقال السيد هاشم الندوي في تعليقه علىٰ هذا الموضع من التاريخ الكبير: «فكأنه – يعني البخاري – إنما ذكره هنا للاحتمال»[(٤)].

٣-يُلاحَظ أن البخاري صنف تاريخه علىٰ الطبقات:

قال ابن أبي حاتم: «أدخل محمد بن إسماعيل البخاري في كتاب الطبقات

---

(١) تهذيب الكمال ١٥/ ١١.

(٢) التاريخ الكبير ٨/ ٣١٣ ترجمة رقم ٣١٤٤.

(٣) الترمذي، العلل الكبير / ٣٣٠، حديث رقم ٦١٢.

(٤) حاشية التاريخ الكبير ٨/ ٣١٤.

من التاريخ في باب: من كان يسمىٰ رباح، من الطبقة الأولىٰ من التاريخ: رباح بن الربيع الأسيدي، عن أخي حنظلة الكاتب التميمي، وروىٰ عنه المرقع بن صيفي»[(١)].

وقد يقف المتابع والمتفحص علىٰ مناهج أخرىٰ للإمام البخاري تبين صنيعه في تاريخه الكبير غير ما وقفتُ عليه وبينته، إلا أن هذا الأمر - أي: منهجية البخاري- ليس هو مدار البحث في هذه الدراسة.

التعريف بالإمام الترمذي:

اسمه ونسبه ومولده: هو محمد بن عيسىٰ بن سَوْرَة بن موسىٰ بن الضحاك، وقيل: هو محمد بن عيسىٰ بن يزيد بن سورة بن السكن، الحافظ، العلم، الإمام، البارع، ابن عيسىٰ السلمي، الترمذي، الضرير، مصنف (الجامع)، وكتاب (العلل)، وغير ذلك.

اختلف فيه؛ فقيل: وُلد أعمىٰ، والصحيح أنه أضرّ في كبره، بعد رحلته وكتابته العلم. ولد: في حدود سنة عشر ومائتين"[(٢)].

وقال ابن كثير: «ويقال محمد بن عيسىٰ بن سورة بن شداد بن عيسىٰ

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم ١/ ٣٤٤.

(٢) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ٣/ ٩٠٤، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٢٥/ ٢٧١. ابن خلكان، وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٨. وقال: ابن سورة بن موسىٰ الضحاك السلمي الضرير البوغي الترمذي. المزي، تهذيب الكمال ٢٦/ ٢٥٠.

السلمي الترمذي الضرير»[١].

طلبه للعلم ورحلاته:

قال الحافظ المزي: «طاف البلاد، وسمع خلقًا كثيرًا من الخراسانيين، والعراقيين، والحجازيين وغيرهم»[٢]. «ولم يرحل إلىٰ مصر والشام»[٣].

وسمع **بالحجاز**: من محمد بن يحيىٰ بن أبي عمر العدني، وبالبصرة: من محمد بن بشار بُندار، ومحمد بن المثنىٰ، وعمر بن علي بن بحر بن كثير الفلاس وغيرهم. **وبواسط**: من أبي الشعثاء علي بن الحسن. **وبالكوفة**: من أبي كريب، ومحمد بن عثمان بن كرامة، وعبيد بن أسباط، وعلي بن المنذر الطريقي في آخرين. **وببغداد**: من الحسن بن الصباح، وأحمد بن حسان بن ميمون، وأحمد بن منيع، ومحمد بن إسحاق الصاغاني. **وبالري**: من أبي زُرعة الرازي. **وبخراسان**: من علي بن حُجر ومحمد بن علي بن الحسن بن شقيق، وقتيبة بن سعيد، ومحمد بن يحيىٰ النيسابوري في خلق كثير[٤].

شيوخه:

تَفَقَّهَ في الحديث علىٰ إمام المُحَدِّثِينَ محمد بن إسماعيل البُخَارِي، وروىٰ عنه في «الجامع» خمسة وسبعين حديثًا، وأكثرَ مِن ذكر أقواله في الجرح والتعديل

---

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ١١/ ٧٧.

(٢) تهذيب الكمال ٢٦/ ٤٥١.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٧١.

(٤) ابن نقطة الحنبلي، التقييد لمعرفة رواة السنن والأسانيد ٩٦ – ٩٧.

حتىٰ زادت علىٰ مائة قول.

وقال له: ما انْتَفَعْتُ بك أكثر مما انْتَفَعْتَ بي، وقد شاركه التِّرْمِذِي في كثير من شيوخه، وسمع أيضًا من الإمام مسلم، ولم يروِ في جامعه عنه إلا حديثًا واحدًا، وهو حديث رقم ٦٩٠، وسمع أيضًا من الإمام أبي داود السّجِسْتَانِي صاحب السنن في خمسة مواطن من الجامع، وأرقامها ٤٦٨ و ٧٣٣ و ٣١٤٨ و ٣٩٦٢ و ٤١٥٨.

قال الذهبي: «روىٰ عن قتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن عمرو السواق البلخي، ومحمود بن غيلان، وإسماعيل بن موسىٰ الفَزاري، وأحمد بن مَنيع، وأبي مصعب الزهري، وبشر بن معاذ العَقَدي، والحسن بن أحمد بن أبي شعيب، وأبي عمار الحسين بن حريث، وعبد الله بن معاوية الجُمَحي، وعبد الجبار بن العلاء، وأبي كُرَيب، وعلي بن حُجْر، وعلي بن سعيد بن مسروق الكِندي، وعمرو بن علي الفَلاس، وعمران بن موسىٰ القَزاز، ومحمد بن أبان المُستمْلِي، ومحمد بن حميد الرازي، ومحمد بن عبد الأعلىٰ، ومحمد بن رافع، ومحمد بن عبد العزيز بن أبي رِزمة، ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، ومحمد بن يحيىٰ العَدَني، ونصر بن علي، وهارون الحمال، وهنّاد بن السَّرِي، وأبي همام الوليد بن شجاع، ويحيىٰ بن أكثم، ويحيىٰ بن حبيب بن عربي، ويحيىٰ بن دُرُسْت البصري، ويحيىٰ بن طلحة اليَربوعي، ويوسف بن حماد المعني، وإسحاق بن موسىٰ الخطمي، وإبراهيم بن عبد الله الهروي، وسويد بن نصر المروزي.

وأقدم ما عنده حديث مالك والحمادين، والليث، وقيس بن الربيع، وينزل حتىٰ إنه أكثر عن البخاري وأصحاب هشام بن عمار ونحوه»[(١)].

تلاميذه:

قال الذهبي: «**حدث عنه:** أبو بكر أحمد بن إسماعيل السمرقندي، وأبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المروزي، وأحمد بن علي بن حسنويه المقرئ، وأحمد بن يوسف النسَفي، وأسد بن حَمدُويَه النسفي، والحسين بن يوسف الفِرَبري، وحماد بن شاكر الوراق، وداود بن نصر بن سهيل البزدوي، والربيع بن حيان الباهلي، وعبد الله بن نصر أخو البزدوي، وعبد بن محمد بن محمود النسفي، وعلي بن عمر بن كلثوم السمرقندي، والفضل بن عمار الصرام، وأبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب، راوي «الجامع»، وأبو جعفر محمد بن أحمد النسفي، وأبو جعفر محمد بن سفيان بن النضر النسفي الأمين، ومحمد بن محمد بن يحيىٰ الهروي القراب، ومحمد بن محمود بن عنبر النسفي، ومحمد بن مكي بن نوح النسفي، ومسبح بن أبي موسىٰ الكاجري، ومكحول بن الفضل النسفي، ومكي بن نوح، ونصر بن محمد بن سبرة، والهيثم بن كليب الشاشي الحافظ، راوي «الشمائل» عنه، وآخرون. وقد كتب عنه شيخه أبو عبد الله البخاري، فقال الترمذي في حديث عطية، عن أبي سعيد: «يا علي، لا يحل لأحد أن يجنب في المسجد غيري وغيرك»؛ سمع مني محمد بن إسماعيل هذا

(١) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧١.

الحديث»[(١)].

ثناء العلماء عليه:

قال السمعاني: «أبو عيسىٰ محمد بن عيسىٰ بن سورة؛ إمام عصره بلا مدافعة»[(٢)].

ونقل الذهبي أقوال أهل العلم في الثناء علىٰ الإمام الترمذي، ومنها: «قال ابن حبان في الثقات: كان أبو عيسىٰ ممن جمع، وصنف، وحفظ، وذاكر. وقال أبو سعد الإدريسي: كان أبو عيسىٰ يُضرب به المثل في الحفظ. وقال الحاكم: سمعت عمر بن عَلّك يقول: مات البخاري فلم يخلف بخُراسان مثل أبي عيسىٰ، في العلم

(١) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٢. **قلت**: وسماع البخاري من الترمذي هذا الحديث يدخل في باب باب المذاكرة؛ لأن البخاري لم يروه عن الترمذي في تصانيفه، وقد أراد البُخَارِي أن يشهد لتلميذه شهادة قيمة، فسمع منه هذا الحديث، كعادة المشايخ في سماعهم ممن هو أصغر منهم. والحديث أخرجه الترمذي في جامع الترمذي، باب مناقب علي ٥/ ٦٣٩ برقم (٣٧٢٧) من طريق علي بن المنذر، حدثنا محمد بن فضيل، عن سالم بن أبي حفصة، عن عطية، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ لعلي: «يا علي، لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك». قال علي بن المنذر: قلت لضرار بن صرد: ما معنىٰ هذا الحديث؟ قال: لا يحل لأحد يستطرقه جنبًا غيري وغيرك. **وقال أبو عيسىٰ الترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسمع مني محمد بن إسماعيل هذا الحديث فاستغربه. قلت**: يعني يضعفه. وفيه عطية، وهو ابن سعد العوفي، قال ابن حجر(تقريب التهذيب ٢/ ٣٩٣ ترجمة رقم ٤٦١٦): «صدوق يخطئ كثيرًا، وكان شيعيًّا مدلسًا، من الثالثة، مات سنة إحدىٰ عشرة ومائتين».

(٢) السمعاني، الأنساب ١/ ٤١٥.

والحفظ، والورع والزهد»[١].

أهم مصنفاته:

قال أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسي الحافظ: «هو أحد الأئمة الذين يُقتدىٰ بهم في علم الحديث، صنف كتاب «الجامع»، والتواريخ، والعلل، تصنيف رجل عالم منتقٍ، كان يُضرب به المثل في الحفظ»[٢].

تعددت مؤلَّفات الإمام الترمذي وتنوعت، وهذه المؤلفات منها ما هو مطبوع، ومنها ما هو مخطوط، وكذلك منها ما هو مفقود لم يصلْ إلينا، وإنما ذكره مؤلفو السِّيَر والتواريخ.

أولًا: المؤلفات المطبوعة:

١- الجامع: وقد طُبع عدة طبعات، أشهرها طبعة مصطفىٰ الحلبي بتحقيق الشيخ أحمد شاكر وآخرين.

٢- الشمائل المحمدية: وهو كتاب جمع فيه الترمذي أربعمائة حديث في صفات النبي ﷺ.

٣-العلل الكبير: وقد طُبع بترتيب أبي طالب القاضي بتحقيق حمزة الديب.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٣.

(٢) انظر: المزي، تهذيب الكمال ١/ ١٧٢.

٤- العلل الصغير: وهو غير العلل الكبير، وقد طُبع في آخر كتاب الجامع، وقد شرحه الحافظ ابن رجب الحنبلي.

٥- تسمية أصحاب رسول الله ﷺ، طُبع في بيروت، بتحقيق عماد الدين أحمد حيدر.

ثانيًا: المؤلفات المفقودة:

١- التاريخ، وذكره ابن النديم في (الفهرست / ٣٢٥).

٢- الزهد. ذكره الحافظ ابن حجر في (التهذيب ٩/ ٣٤٥) وقال: «مفرد لم يقع لنا».

٣-الأسماء والكنىٰ. ذكره ابن حجر في (التهذيب ٩/ ٣٤٥).

وفاته:

تُوفي الإمام التِّرْمِذِي رحمه الله تعالىٰ في «الثالث عشر من شهر رجب سنة ٢٧٩ بِتِرْمِذَ عن تسع وستين سنة»[(١)].

وأما كتابه العلل الكبير:

فكان منهج الإمام الترمذي متنوعًا فيه، ومنه:

١- كتاب الترمذي هو عبارة عن أسئلة من الإمام إلىٰ أحد شيوخه أو عدد من شيوخه، فكانت معظم مسائله إلىٰ شيخه الإمام البخاري، إلا القليل منها، فقد

(١) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٤٤.

سأل الإمام الدارمي سبع مرات، وسأل أبا زُرعة الرازي سبع مرات أيضًا، والحسن بن علي الخَلَّال مرة واحدة، وإسحاق بن منصور كذلك مرة واحدة.

٢- يسوق الحديث بسنده ويبين ما فيه من اختلاف أو عِلة من غير أن يسأل شيوخه عنه.

٣- يسوق أحيانًا الحديث بنفسه ولا يذكر فيه شيئًا، ويكون هذا عندما يتكلم عن الحديث في كتابه العلل الصغير.

٤- ترتيب الكتاب علىٰ الأبواب الفقهية، وكان هذا من صنع محقق الكتاب أبي طالب القاضي، وقد رتبه علىٰ أبواب جامع الترمذي. ويتميز هذا الترتيب بدقة تبويبه وتفصيله للكتب والأبواب، فجعل عنوانًا لكل مسألة أو مسألتين تقريبًا.

٥- يسوق فيه الإمام أحاديث كثيرة بأسانيده.

٦- أحيانا يعقب الإمام علىٰ كلام شيخه إما بالتفصيل أو غير ذلك.

٧- بلغت مسائل الكتاب حسب ترقيم مؤلفه حوالي ٤٢٤ مسألة. وغالب الأبواب لا يتضمن إلا مسألة واحدة، وبعضها مكرَّر، والبعض الآخر فيه مسألتان، والقليل ما تجاوز ذلك.

٨- معظم مسائله إنما هي لبيان حال الحديث صحةً وضعفًا، وبيان الانقطاع في السند، أو تفرد الراوي، وحال بعض الرواة.

٩- يبين حكم الحديث من خلال حكم الإمام البخاري عليه، مما يجعله

مصدرًا نفيسًا، وقد لا توجد مثل هذه الأحكام إلا في هذا الكتاب.

١٠- يبين الكتاب جملة وافرة من أقوال الترمذي، وأقوال الإمام البخاري، في الرجال، فكثير من مسائل الكتاب لا تخلو من قول للإمام البخاري في أحد رجاله أو لبيان حال أن فلانًا لم يسمع من فلان، أو إثبات الصحبة لأحد الصحابة[١].

هذا ما استطعتُ أن أقف عليه من المنهجية العامة للإمام الترمذي في كتابه العلل الكبير.

(١) انظر: مقارنة بين علل ابن أبي حاتم وعلل الترمذي الكبير. أ.د محمد بن تركي التركي. موقع الألوكة الإلكتروني. باختصار وتصرف.

المطلب الثاني:
أهمية علم الجرح والتعديل وحكمه وأدلة مشروعيته

نشأ علم الجرح والتعديل مع نشأة الرواية، فطلب المحدثون الإسناد وقوَّموا الرواة، وعدلوا في ذلك كل العدل، فأعطوا كل راوٍ ما يستحقه من أوصاف الضبط والعدالة دون محاباة، وضربوا في ذلك أروع الأمثلة في الاحتساب والتجرد؛ فقد أثنىٰ بعض الصحابة علىٰ بعض التابعين، ووردت آثار عنهم في ذم بعضهم أيضًا.

وقد يكون الصحابى الجليل أبو بكر الصديق رضى الله عنه هو أول من تثبت في الأخبار، فقد ثبت عَنْ قَبِيصَةَ بْن ذُؤَيْب أَنَّهُ قَالَ: جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَىٰ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ: مَا لَكِ فِي كِتَاب اللهِ تَعَالَىٰ شَيْءٌ، وَمَا عَلِمْتُ لَكِ فِي سُنَّةِ نَبِيِّ اللهِ ﷺ شَيْئًا، فَارْجِعِي حَتَّىٰ أَسْأَلَ النَّاسَ. فَسَأَلَ النَّاسَ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَعْطَاهَا السُّدُسَ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ جَاءَتِ الْجَدَّةُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ عُمَرَ بْن الْخَطَّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ: مَا لَكِ فِي كِتَاب اللهِ تَعَالَىٰ شَيْءٌ، وَمَا كَانَ الْقَضَاءُ الَّذِي قُضِيَ بِهِ إِلَّا لِغَيْرِكِ، وَمَا أَنَا بِزَائِدٍ فِي الْفَرَائِضِ، وَلَكِنْ هُوَ ذَلِكِ السُّدُسُ، فَإِنِ اجْتَمَعْتُمَا فِيهِ فَهُوَ بَيْنَكُمَا،

وَأَيَّتُكُمَا خَلَتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا[(١)].

والغرض من هذا الحديث هو الدلالة علىٰ التثبت من قِبل أبى بكر رضى الله عنه في الأخبار، ولم يكتفِ براوٍ واحدٍ. وكذلك فعل عمر رضي الله عنه، فقد أخرج البخاري عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ قَالَ: كُنْتُ فِي مَجْلِس مِنْ مَجَالِس الأَنْصَار، إِذْ جَاءَ أَبُو مُوسَىٰ كَأَنَّهُ مَذْعُورٌ، فَقَالَ: اسْتَأْذَنْتُ عَلَىٰ عُمَرَ ثَلاَثًا، فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ؟ قُلْتُ: اسْتَأْذَنْتُ ثَلاَثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي فَرَجَعْتُ، وَقَالَ رَسُولُ اللهِ: «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلاَثًا فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ»، فَقَالَ: وَاللهِ

(١) انظر: مالك، الموطأ، باب ميراث الجدة، ٢/ ٥١٣، برقم ١٠٦٧. وأخرجه عن ابن شهاب (يعني الزهري) عن عثمان بن إسحاق بن خرشة عن قبيصة بن ذؤيب.. به. ومن طريق مالك: أخرجه أحمد (المسند ٤/ ٢٢٥ برقم ١٨٠٠٩)، وأبو داود (السنن ٢/ ٨١ برقم ٢٨٩٦) والترمذي (الجامع، باب ما جاء في ميراث الجدة ٤/ ٤٢٠ برقم ٢١٠١). وهذا الحديث فيه علة، وهي عدم سماع قبيصة لأبي بكر، ولم يشهد القصة، قال الحافظ ابن حجر(التلخيص الحبير ٣/ ٨٦ برقم ١٣٤٩): «وإسناده صحيح لثقة رجاله، إلا أن صورته صورة المرسل، فإن قبيصة لا يصح له سماع من أبي بكر الصديق، ولا يمكن له شهود للقصة». وقد ذكر ابن القطان (بيان الوهم والإيهام ٢/ ٦١٦) أن عبد الحق الإشبيلي أعله بالانقطاع فقال: ليس هذا الحديث بمتصل السماع فيما أعلم، والحديث مشهور. ثم قال ابن القطان: «ولكن قد أعرض عن ذلك الترمذي فقال فيه: حسن صحيح. وهو لا يقول ذلك في المنقطع، فهو عنده متصل». وقال المزي (تهذيب الكمال ١٩/ ٣٣٩): «وقال الترمذي: حسن صحيح». قلت: وقول الترمذي هذا الذي نقله المزي غير موجود في المطبوع من النسخة التي بين يدي. وضعف الشيخ الألباني (ضعيف أبي داود-الأم ٢/ ٣٩٤ برقم ٤٩٧) وقال: «إسناده ضعيف، عثمان هذا ليس بالمشهور، وقبيصة لم يدرك أبا بكر. واضطرب الرواة عن الزهري في إسناده». **قلت**: وهو كما قال.

لَتُقِيمَنَّ عَلَيْهِ ببيِّنَةٍ، أَمِنْكُمْ أَحَدٌ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ؟ فَقَالَ أُبَيُّ بْنُ كَعْب: وَاللهِ لاَ يَقُومُ مَعَكَ إِلَّا أَصْغَرُ القَوْم، فَكُنْتُ أَصْغَرَ القَوْم فَقُمْتُ مَعَهُ، فَأَخْبَرْتُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ ذَلِكَ[(١)].

وبيّن ابن حبان أن: عمر بن الخطاب تبع علىٰ ذلك التثبت عليّ بن أبي طالب رضى الله عنه باستحلاف من يحدثه عن رسول الله ﷺ، وإن كانوا ثقاتٍ مأمونين؛ ليعلمهم توقي الكذِب علىٰ رسول الله ﷺ... ثم ذكر عَنْ طَاوُس، قَالَ: جَاءَ هَذَا إِلَىٰ ابْن عَبَّاس – يَعْنِي بُشَيْرَ بْنَ كَعْب – فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاس: عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا، فَعَادَ لَهُ، ثُمَّ حَدَّثَهُ، فَقَالَ لَهُ: عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا، فَعَادَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: مَا أَدْرِي أَعَرَفْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ، وَأَنْكَرْتَ هَذَا، أَمْ أَنْكَرْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ، وَعَرَفْتَ هَذَا؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاس: إِنَّا كُنَّا نُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكْذَبُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ، تَرَكْنَا الْحَدِيثَ عَنْهُ[(٢)]. وقال: عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: جَاءَ بُشَيْرٌ الْعَدَوِيُّ إِلَىٰ ابْن عَبَّاس، فَجَعَلَ يُحَدِّثُ وَيَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ، قَالَ رَسُولُ اللهِ، فَجَعَلَ ابْنُ عَبَّاس لَا يَأْذَنُ لِحَدِيثِهِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاس، مَا لِي لَا أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَدِيثِي، أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ وَلَا تَسْمَعُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاس: إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ، ابْتَدَرَتْهُ أَبْصَارُنَا، وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِآذَانِنَا، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ، لَمْ نَأْخُذْ مِنَ

(١) البخاري، الجامع الصحيح، باب التسليم والاستئذان ثلاثًا، ٨/ ٦٧ برقم ٦٢٤٥.
(٢) انظر: مقدمة صحيح مسلم، ١/ ١٠ برقم ١٩.

النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ[١].

قلت: وهذا الذي ذُكر من احتياط بعض الصحابة في حديث رسول الله ﷺ، وتثبتهم من الرواة، لم يكن كثيرًا، ولا صريحًا بالاتهام؛ لعدم كثرة دواعيه، ولما سبق من قول عمر لأبي موسىٰ: أما إني لم أتهمك. ثم تكلَّم التابعون في الجرح، وكان كلامهم في ذلك قليلًا أيضًا؛ لقرب العهد بمنبع الوحي؛ رسول الله ﷺ، وعامة من تُكلم فيه آنذاك إنما كان للمذهب، كالخوارج، أو لسوء الحفظ، أو الجهالة؛ فإنهم لم يكونوا يعرفون الكذب. قال يعقوب بن شيبة: سمعت علي بن المديني يقول: كان ابن سيرين ممن ينظر في الحديث ويفتش عن الإسناد، لا نعلم أحدًا أول منه، ثم كان أيوب، وابن عون، ثم كان شعبة، ثم كان يحيىٰ بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي. قال يعقوب: قلت لعلي: فمالك بن أنس؟ فقال: أخبرني سفيان بن عيينة قال: ما كان أشد انتقاء مالك للرجال[٢]. وروىٰ الأعمش عن إبراهيم النخعي قال: إنما سُئل عن الإسناد أيام المختار. أخرج مسلم بسنده عَن ابْن سِيرِينَ، قَالَ: «لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَىٰ أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَىٰ أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ»[٣].

---

(١) انظر: مقدمة صحيح مسلم ١/ ١٠ برقم ٢١، ابن حبان، المجروحين ١/ ٣٧. باختصار وتصرف يسير.

(٢) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي، بدء التفتيش عن الأسانيد، / ١٢٢.

(٣) انظر: مقدمة صحيح مسلم ١/ ١١ برقم ٢٧.

قال الذهبي: «فأول من زكىٰ وجرح عند انقضاء عصر الصحابة: الشعبي، وابن سيرين، ونحوهما، وحُفظ عنهم توثيق أناس وتضعيف آخرين... فلما كان عند انقراض عامة التابعين في حدود الخمسين ومائة، تكلم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف، كالأعمش، وشعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس»[(١)].

وعند التعامل مع مصطلحات الأئمة الحديثية ينبغي الاحتياط في التعامل معها؛ خشية الوقوع في محاذير لا تُحمَد عُقباها، كجرح راوٍ ثقة، يترتب عليه ردّ حديثه نسبيًّا أو بالكلية، أو توثيق راوٍ مجروح، يترتب عليه قبول حديثه. وقد يكون الهوىٰ وعدم الخبرة عاملينِ مهمين في وقوع مثل هذا المحذور.

وقد برزت أقوال مهمة لأهل العلم في معرفة مصطلح أهل الجرح والتعديل، والتحذير من الوقوع في الهوىٰ والميل، ينبغي العناية بها؛ وقد نبه الأئمة الأعلام علىٰ هذه المحاذير؛ لذلك نص بعضهم عليها في مصنفاته؛ ومن ذلك:

ما قاله الإمام الذهبي في «الموقظة»: «والكلام في الرواة مُحتاج إلىٰ ورع تام، وبراءة من الهوىٰ والميل، وخبرة كاملة بالحديث وعلله ورجاله؛ ثم نحن نفتقر إلىٰ تحرير عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك من عرف ذلك الإمام الجهبذ واصطلاحه ومقاصده بعباراته الكثيرة»[(٢)].

وقد أشار ابن كثير إلىٰ أهمية تحرير عبارات الجرح والتعديل فقال:

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل / ١٧٢-١٧٥. باختصار وتصرف يسير.
(٢) الذهبي، الموقظة، / ١٩ .

«مسألة: قال الخطيب البغدادي: أعلىٰ العبارات في التعديل والترجيح أن يقال: حجة أو ثقة، وأدناها أن يقال: كذاب. قلت: وبين ذلك أمور كثيرة يعسر ضبطها، وقد تكلم الشيخ أبو عمر علىٰ مراتب منها، وسمىٰ اصطلاحات في أشخاص ينبغي التوقيف عليها»[(١)].

ثم بين الحافظ ابن حجر خطورة مسألة عدم تحرير عبارات الجرح والتعديل فقال: «ومن المهم أيضًا معرفة أحوالهم تعديلًا وتجريحًا وجهالة... لأنهم قد يجرحون الشخص بما لا يستلزم رد حديثه كله»[(٢)].

قلت: ونفهم من كلام الحافظ أنه يجب التفريق بين معاني مصطلحات الأئمة وعباراتهم التي قد تحتمل أكثر من دلالة.

وقد وضح الإمام السخاوي أن هناك مصطلحات لم يستقصها العراقي في ألفيته، وينبغي الاسترشاد بالقرائن لمعرفة المراد منها، فقال: «... وإلا فمن نظر في كتب الرجال، ككتاب ابن أبي حاتم، والكامل لابن عدي، والتهذيب، وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة... والواقف علىٰ عبارات القوم يفهم مقاصدهم؛ لما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلىٰ ذلك»[(٣)].

وفي أثناء بيان العلامة المعلمي للأمور التي ينبغي أن يراعيها من أراد أن يعرف أحوال الرواة قال: «ليبحث عن رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل

---

(١) ابن كثير، اختصار علوم الحديث / ٢٧٠.

(٢) ابن حجر، نزهة النظر/ ٢٥٦.

(٣) السخاوي، فتح المغيث ١/ ٣٦٢.

واصطلاحه، مستعينًا علىٰ ذلك بتتبع كلامه في الرواة، واختلاف الرواية عنه في بعضهم، مع مقارنة كلامه بكلام غيره»[(١)].

وقال أيضًا موضحًا للفائدة السابقة: «صيغ الجرح والتعديل كثيرًا ما تُطلق علىٰ معانٍ مغايِرةٍ لمعانيها المقررة في كتب المصطلح. ومعرفة ذلك تتوقف علىٰ طول الممارسة واستقصاء النظر»[(٢)].

ومما سبق من الأقوال نعلم من غير شك أن هناك مصطلحاتٍ وألفاظًا حديثية لبعض أهل العلم لم يتفقوا علىٰ مدلولاتها المباشرة؛ لحياديتها، مما يتوجب دراسة ألفاظ كل عالم منهم علىٰ حدة، وتحديد مراده من ألفاظه. وكثير من هذه الألفاظ هي ألفاظ وصفية لا اصطلاحية.

---

(١) المعلمي، التنكيل/ ١٦٣ .

(٢) انظر: مقدمة المعلمي لتحقيق كتاب الفوائد المجموعة (٩).

المطلب الثالث:
مراتب التعديل وألفاظها عند الأئمة

رتب العلماء ألفاظ التعديل علىٰ صيغ متعددة ومتقاربة بُنيت علىٰ الاستقراء، ولم يكن الأمر عشوائيًّا، فكان بعضهم يختصر تلك المراتب اعتمادًا علىٰ فهم المتلقي في إدخال كل لفظة مع نظائرها، وبعضهم يحاول استيعاب الألفاظ مبينًا التفاوت الدقيق بينها. قال السخاوي: «ولو اعتنىٰ بارع بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغةً واصطلاحًا؛ لكان حسنًا، وقد كان شيخنا[(١)] يلهج بذكر ذلك فيما تيسر، والواقف علىٰ عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلىٰ ذلك»[(٢)].

فقام العلماء بتقسيم هذه المراتب وترتيبها كل حسب ما عنّ له، ومما فهمه من مرويات الرواة، وعبارات أهل النقد، فجعل الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتابه «الجرح والتعديل» مراتب الجرح أربع مراتب، كما جعل مراتب التعديل أربع مراتب[(٣)]، فكان ابن أبي حاتم السابق في هذا الباب من

---

(١) يعني الحافظ ابن حجر.

(٢) فتح المغيث ٢/ ١٠٩-١١٠.

(٣) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/ ٣٧.

أبواب علم الجرح والتعديل. وإن كانت هذه الألفاظ المستعملة في الجرح والتعديل معروفة مستعملة عند أئمة الحديث .وبذلك يكون ابن أبي حاتم هو أول من وضع مراتب للجرح والتعديل، ورتَّبَها هذا الترتيب، وقسمها بهذا التقسيم، وتبعه علىٰ هذا الترتيب والتقسيم الإمام أبو عمرو ابن الصلاح(١) والإمام النووي(٢).

قال ابن الصلاح: «بيان الألفاظ المستعملة من أهل هذا الشأن في الجرح والتعديل؛ وقد رتَّب أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتابه (الجرح والتعديل) فأجاد وأحسن، ونحن نرتبها كذلك، ونورد ما ذكره، ونضيف إليه ما بلغنا في ذلك عن غيره إن شاء الله تعالىٰ»(٣).

أما ألفاظ التعديل فعلى مراتب:

سأقوم بذكر أقوال أهل الجرح والتعديل والمراتب التي وضعوها للرواة، ثم سأحاول الربط والجمع بين مراتبهم للخروج بنتيجة توفيقية لمعرفة الرتبة وحكمها.

اعتنىٰ الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم بتقسيم مراتب الجرح والتعديل، ثم تتابع العلماء من بعده علىٰ جمع الألفاظ المشهورة وتصنيفها إلىٰ مراتب تتجلّىٰ بها درجة كل راو، فممن تكلم في ذلك ابن الصلاح، والذهبي، والعراقي،

(١) انظر: علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) / ١٢٣ وما بعدها.
(٢) انظر: التقريب والتيسير / ٨.
(٣) انظر: مقدمة ابن الصلاح / ١٢٢.

والسخاوي، حيث تكلم كلّ منهم بحسب اجتهاده. وسأعرض مراتب التعديل كما أوردوها في مصنفاتهم.

مراتب التعديل عند عبد الرحمن بن أبي حاتم:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: «وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل علىٰ مراتب شتىٰ: فإذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو متقن ثبت، فهو ممن يُحتج بحديثه.

وإذا قيل له: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به، فهو ممن يُكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية.

وإذا قيل: شيخ، فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية.

وإذا قالوا: صالح الحديث، فإنه يكتب حديثه للاعتبار»[(١)].

فهذه أربع مراتب وضعها ابن أبي حاتم لتعديل الرواة. وتبعه الحافظ ابن الصلاح علىٰ هذا التقسيم، إلا أنه أضاف للمرتبة الأولىٰ: إذا قيل: ثَبَتٌ أو حُجة، وكذا إذا قيل في العدل: إنه حافظ أو ضابط[(٢)]، ثم أيد صنيعه في المرتبة الثانية وما دونها في كون أصحابها تُكتب أحاديثهم وينظر فيها؛ لأن هذه العبارات لا تشعِر بشرط الضبط فيُنظَر في حديثه ويختبر حتىٰ يعرف ضبطه[(٣)]. ويلاحظ من تقسيم

(١) الجرح والتعديل ١/ ٣٧.
(٢) مقدمة ابن الصلاح / ١٥٢.
(٣) مقدمة ابن الصلاح / ١٥٢.

ابن أبي حاتم وتعقيب ابن الصلاح، أن ما دون المرتبة الأولىٰ لا يشمله تعريف الثقة.

مراتب التعديل عند الحافظ الذهبي:

قال الحافظ الذهبي: «فأعلىٰ العبارات في الرواة المقبولين: ثَبَتٌ حُجة، وثبت حافظ، وثقة متقِن، وثقة ثقة، ثم ثقة، ثم[(١)] صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس، ثم محله الصدق، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وصُويلح، ونحو ذلك»[(٢)].

ونلاحظ دقة الإمام في تعبيره «بالرواة المقبولين»، لكنه لم يحدد حكم كل مرتبة كما فعل ابن أبي حاتم، إلا أن الحافظ السخاوي نقل عنه قوله: «إن قولهم: ثبت وحجة وإمام وثقة ومتقن، من عبارات التعديل التي لا نزاع فيها، وأما صدوق وما بعده، يعني من أهل هاتين المرتبتين اللتين جعلهما ثلاثًا، فمختلف فيها بين الحفاظ، هل هي توثيق أو تليين، وعلىٰ كل حال فهي منخفضة عن كمال رتبة التوثيق، ومرتفعة عن رتب التجريح»[(٣)].

---

(١) وهذا الترتيب كما أقره زين الدين العراقي في «التقييد والإيضاح» ص ١٥٢-١٥٤.

(٢) ميزان الاعتدال ١/ ٤.

(٣) فتح المغيث ٢/ ١٢١، وقد استفاد هذا التعبير الحافظ السخاوي من قول الذهبي: «ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: محله الصدق، ولا من قيل فيه: لا بأس به، ولا من قيل فيه: هو صالح الحديث، أو يكتب حديثه، أو هو شيخ، فإن هذا وشبهه يدل علىٰ عدم الضعف المطلق» ميزان الاعتدال ١/ ٣-٤.

مراتب التعديل عند الحافظ العراقي:

جاء الحافظ العراقي وتابع الذهبي علىٰ هذه المراتب، إلا أنه أضاف إلىٰ بعض المراتب بعض الألفاظ، حيث قال في ألفيته:

والشيخ زاد فيهما وزدتُ ما في كلام أهلِه وجدتُ

فمما زاده في المرتبة الأولىٰ: ثقة ثبت[(١)]، ومما زاده في المرتبة الثانية: الألفاظ (التي جعلها ابن أبي حاتم وتبعه ابن الصلاح الأولىٰ)، وهي: ثبت، أو متقن، أو حجة، أو عدل حافظ أو عدل ضابط. ومما زاده في المرتبة الثالثة: مأمون أو خيار. ومما زاده في المرتبة الرابعة: رووا عنه، أو إلىٰ الصدق ما هو، أو وسط، أو شيخ، أو مقارَب الحديث (بفتح الراء وكسرها) أو أرجو أنه ليس به بأس[(٢)].

مراتب تعديل الرواة عند الحافظ ابن حجر:

قال الحافظ ابن حجر: «ومن المهم أيضًا معرفة مراتب التعديل، وأرفعها: الوصف بما دل علىٰ المبالغة فيه، وأصرح ذلك التعبير بأفعل، كأوثق الناس، أو أثبت الناس، أو إليه المنتهىٰ في التثبت، ثم ما تأكد بصفة من الصفات الدالة علىٰ التعديل أو صفتين؛ كثقة ثقة، أو ثبت ثبت، أو ثقة حافظ، أو عدل ضابط، أو نحو ذلك. وأدناها ما أشعر بالقرب من أسهل التجريح؛ كشيخ، ويروَىٰ حديثُه ويُعتبَر به، ونحو ذلك، وبين ذلك مراتب لا تخفىٰ»[(٣)].

---

(١) عزا هذه اللفظة في التقييد والإيضاح / ١٥٢ للذهبي.

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة شرح الألفية ١/ ٣٦٩- ٣٧١. بتصرف يسير.

(٣) نزهة النظر / ٦٦.

وهنا خالف ابن الصلاح والعراقي، فلم يجعل «عدلًا ضابطًا» بمنزلة «ثقة» بل أدرجها في مرتبة أعلىٰ.

قال السخاوي: «ثم إن ما تقدم في أن الوصف بالضبط والحفظ، وكذا الإتقان، لا بد أن يكون في عدل، هو حيث لم يصرح ذاك الإمام به؛ إذ لو صرح به كان أعلىٰ، ولذا أدرج شيخنا «عدلًا ضابطًا» في التي قبلها، يعنىٰ قبل مرتبة ثقة»[(١)].

مراتب التعديل عند السخاوي:

قال الحافظ السخاوي: «فأرفع مراتب التعديل: ما أتىٰ كما قال شيخنا بصيغة أفعل، ثم يليه ما هو المرتبة الأولىٰ عند بعضهم، قولهم: فلان لا يُسأل عن مثله، ونحو ذلك، ثم يليه ما هو المرتبة الأولىٰ عند الذهبي في مقدمة ميزانه، ثم يليه ما هو المرتبة الأولىٰ عند ابن أبي حاتم وتبعه ابن الصلاح، ويلي هذه المرتبة (خامسة) وهي قولهم: ليس به بأس أو لا بأس به أو صدوق. وتلا هذه المرتبة (سادسة) وهي: محله الصدق؛ خلافًا لابن أبي حاتم ثم ابن الصلاح، وتبعًا للذهبي»[(٢)].

وأضاف في كل مرتبة من هذه المراتب ألفاظًا من عنده، ثم قال: «إن الحكم في أهل هذه المراتب: الاحتجاج بالأربعة الأولىٰ منها، وأما التي بعدها فإنه لا يُحتج بأحد من أهلها، لكون ألفاظها لا تشعِر بشرط الضبط، بل يُكتب حديثهم

---

(١) فتح المغيث ٢/ ١١٧.

(٢) فتح المغيث ٢/ ١١٥- ١١٦. باختصار.

ويُختبر. وأما السادسة، فالحكم في أهلها دون أهل التي قبلها، وفي بعضهم من يُكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم؛ لوضوح أمرهم فيه»[(١)].

ولمزيدٍ من البيان أستطيع القول بأن المرتبة الأولىٰ قال عنها ابن أبي حاتم: إذا قيل للواحد: إنه ثقة أو متقن فهو ممن يُحتج بحديثه. قال ابن الصلاح: وكذا إذا قيل ثَبَت أو حجة، وكذا إذا قيل في العدل: إنه حافظ أو ضابط.

ثم نبَّه الحافظ الذهبي في كتابه (ميزان الاعتدال) علىٰ مرتبة لم يذكرها ابن أبي حاتم، وجعلها أولىٰ المراتب، وهي ما كُرر بلفظه أو بمرادفه، أو ما أفاد تأكيدًا في الجملة، فقال: «فأعلىٰ العبارات في الرواة المقبولين ثَبَت حجة، أو ثبت حافظ، أو ثقة متقن، أو ثقة ثقة، ثم ثقة صدوق»[(٢)].

وتبعه علىٰ ذلك التقسيمِ الحافظُ العراقي، فقال: «وقد زاد الحافظ أبو عبد الله الذهبي في مقدمة كتابه (ميزان الاعتدال) درجة قبل هذه، أي: قبل الدرجة الأولىٰ عند ابن أبي حاتم، وهي أرفع منها، وهي أن يكون لفظ التوثيق المذكور في الدرجة الأولىٰ إما باللفظ بعينه، كقولهم: ثقة ثقة، أو مع مخالفة اللفظ الأول، كقولهم: ثقة ثبت، أو ثبت حجة، أو نحو ذلك، وهو كلام صحيح؛ لأن التأكيد الحاصل بالتكرار لا بد أن يكون له فائدة علىٰ الكلام الخالي عن التأكيد»[(٣)].

وعلىٰ ذلك تُصبح المراتب خمسًا، فتصير المرتبة الأولىٰ عند ابن أبي حاتم

---

(١) فتح المغيث ٢/ ١٢١. باختصار.

(٢) انظر: ميزان الاعتدال ١/ ٤.

(٣) انظر: التقييد والإيضاح للعراقي / ١٥٧.

هي المرتبة الثانية عند الإمام الذهبي والحافظ العراقي، ثم جاء الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالىٰ فزاد إلىٰ مراتب التعديل مرتبة، وجعلها أرفع المراتب، وهي الوصف بما دلَّ علىٰ المبالغة في التعديل، وأصرح ذلك التعبير بأفعل التفضيل، كأوثق الناس، أو أثبت الناس، أو إليه المنتهىٰ في التثبت[١].

قلت: ويدخل في هذه المرتبة التي زادها الحافظ ابن حجر غير هذه الألفاظ، فمن ذلك قول الإمام الشافعي في عبد الرحمن بن مهدي: «لا أعرف له نظيرًا في هذا الشأن»[٢].

وبذلك تصير المراتب ستًّا، وتصير المرتبة الأولىٰ عند الذهبي والعراقي هي المرتبة الثانية عند ابن حجر، وتصير المرتبة الأولىٰ عند ابن أبي حاتم هي المرتبة الثالثة عند ابن حجر.

ثم جاء الحافظ السيوطي فأقرَّ شيخ الإسلام ابن حجر علىٰ هذه المراتب الست، غير أنه زاد علىٰ ألفاظ المرتبة الأولىٰ، ومنه: لا أحد أثبت منه، أو مَن مثل فلان أو فلان لا يُسأل عنه. ولم أَرَ من ذكر هذه الثلاثة، وهي من ألفاظهم»[٣].

وقول الحافظ ابن حجر في الإمام البخاري رحمه الله: جبل الحفظ، وإمام الدنيا في فقه الحديث[٤].

---

(١) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر / ١٧٦.
(٢) **قلت**: ذكر هذا السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث ١/ ٣٦٢.
(٣) انظر: السيوطي، تدريب الراوي ١/ ٣٤٣.
(٤) **قاله في ترجمة البخاري**: تقريب التهذيب / ٤٦٨ برقم (٥٧٤٧).

وبذلك تصير المرتبة الأولىٰ عند ابن أبي حاتم هي المرتبة الثالثة عند الحافظ ابن حجر، والمرتبة الأولىٰ عند الذهبي هي المرتبة الثانية عند الحافظ ابن حجر.

وبعد هذا العرض لمراتب التعديل، سأذكر مراتب التعديل حسب تقسيمات الأئمة السابقة، محاولًا الجمع بين هذه المراتب وتوحيد رتبتها - كما فهمته من ترتيبهم- مرتبة ترتيبًا تنازليًّا مع ذكر بعض ألفاظ كل مرتبة:

المرتبة الأولىٰ: وهي التي يُوصَف أصحابها بما يدل علىٰ المبالغة في التعديل: وأصرح ذلك التعبير بأفعل التفضيل، كأوثق الناس، أو أثبت الناس، أو إليه المنتهىٰ في التثبت. وأدخل السيوطي فيها: لا أحد أثبت منه، ومَن مثل فلان وفلان لا يُسأل عنه، وهذه المرتبة هي التي زادها الحافظ ابن حجر علىٰ من سبقه من العلماء.

المرتبة الثانية: وهي التي يوصف أصحابها بالعدالة وتمام الضبط مع التأكيد إما بلفظه أو بمرادفه، ومثال ذلك: فلان ثقة ثقة، أو ثبت ثبت، أو بمرادفه، كثقة ثبت، أو ثقة حافظ، أو ما أفاد تأكيدًا في الجملة.

قال الحافظ السخاوي: «لأن التأكيد الحاصل بالتكرار فيه زيادة علىٰ الكلام الخالي منه، وعلىٰ هذا فما زاد علىٰ مرتين مثلًا يكون أعلىٰ منها، وأكثر ما وقفنا عليه من ذلك قول ابن عيينة: حدثنا عمرو بن دينار، وكان ثقة ثقة... تسع

مرات، وكأنه سكت لانقطاع نفسه»[(١)]، وهذه المرتبة هي التي زادها الحافظ الذهبي علىٰ ابن أبي حاتم، وهي المرتبة الأولىٰ عند الذهبي والثانية عند ابن حجر.

المرتبة الثالثة: وهي التي يوصف أصحابها بالعدالة وتمام الضبط من غير تأكيد. بعض ألفاظ هذه المرتبة: ثقة، أو ثبت، أو عدل حافظ، أو عدل ضابط، أو حجة. قال الخطيب البغدادي: «فأما أقسام العبارات بالإخبار عن أحوال الرواة فأرفعها أن يقال: حجة أو ثقة»[(٢)]. قال ابن أبي حاتم: «وجدت الألفاظ في الجرح والتعديل علىٰ مراتب شتّىٰ، وإذا قيل للواحد: إنه ثقة أو متقن ثبت؛ فهو ممن يُحتج بحديثه»[(٣)]. قال ابن الصلاح: «أما ألفاظ التعديل فمراتب؛ الأولىٰ: قال ابن أبي حاتم: إذا قيل للواحد: إنه ثقة أو متقن، فهو ممن يُحتج بحديثه»[(٤)].

قال ابن الصلاح: «وكذا إذا قيل: ثبت أو حجة، وكذا إذا قيل في العدل: إنه حافظ أو ضابط»[(٥)]. وأضاف السخاوي صِيغًا أخرىٰ إلىٰ هذه المرتبة، ومنها: «قولهم: كأنه مصحف. ثم استدرك وقال: أما فلان حافظ، أو فلان ضابط فقط، فليس هذا من ألفاظ هذه المرتبة؛ لأن مجرد الوصف بكل منهما غير كافٍ في التوثيق، بل بين العدل وبينهما - أي: الحافظ والضابط - عموم وخصوص من

(١) فتح المغيث ٢/ ١١٥.
(٢) الكفاية في علم الرواية / ٢٢.
(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٣٧.
(٤) مقدمة ابن الصلاح / ١٢٣.
(٥) المرجع السابق نفسه.

وجهٍ؛ لأنه يوجد العدل بدونهما، أي: بدون الحفظ أو الضبط، ويوجدان - أي: يوجد الحفظ والضبط - بدون العدالة، وتوجد الثلاثة»[(١)].

المرتبة الرابعة: وهي ما تدل ألفاظها علىٰ الصدق المؤكد ولا تُشعر بتمام الضبط، مثل: صدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس، وأدخل الحافظ العراقي في هذه المرتبة: «فلان مأمون وفلان خيار»[(٢)]، وأدخل ابن أبي حاتم: «محله الصدق» في هذه المرتبة[(٣)]، وتبعه علىٰ ذلك ابن الصلاح والنووي، فسوَّوا بين من يُقال فيه: صدوق ومن يُقال فيه: محل الصدق. قال ابن أبي حاتم: «إذا قيل للراوي: صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به؛ فهو ممن يُكتب حديثه ويُنظر فيه، وهي المنزلة الثانية»[(٤)].

ولكن الحافظ الذهبي جعل «محله الصدق» مؤَخَّرًا عن قولهم: «صدوق» إلىٰ المرتبة التي تليها[(٥)]؛ وذلك لأن «صدوقًا» دالٌّ علىٰ المبالغة في الصدق، بخلاف «محله الصدق» فإنه دال علىٰ أن صاحبه محله ومرتبته مطلق الصدق. وتبعه علىٰ ذلك الحافظ العراقي.

ويدخل في هذه المرتبة من يقال فيه: حسن الحديث، أو جيد الحديث؛

---

(١) فتح المغيث للسخاوي ١/ ٣٦٣.
(٢) التقييد والإيضاح / ١٦٢.
(٣) الجرح والتعديل ٢/ ٣٧.
(٤) المرجع السابق
(٥) ميزان الاعتدال ١/ ٤.

حيث إن راوي الحديث الحسن موصوف بخفَّة الضبط، وهو الذي يُقال فيه: صدوق، أو لا بأس به، وكذلك راوي الحديث الجيد.

المبحث الأول:
(الصدوق) عند المحدثين
ومرتبته وحكمه

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنىٰ لفظ (صدوق) لغةً واصطلاحًا.

المطلب الثاني: استعمال الأئمة للفظ الصدوق ودلالته عندهم.

المطلب الثالث: أقوال أهل النقد في الاحتجاج بحديث (الصدوق).

المبحث الأول:
(الصدوق) عند المحدثين ومرتبته وحكمه

تباينت استعمالات العلماء لهذه الكلمة (الصدوق)، وقد استخدمها العلماء المتقدمون والمتأخرون والمعاصرون، وأطلقوها علىٰ كثير من الرواة، فما مدلول هذه اللفظة؟ وما المقصود منها؟ في هذا المبحث سأتناول الحديث عن هذه اللفظة من خلال ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:
معنى لفظ (صدوق) لغةً واصطلاحًا

الصدوق لغة:

قال ابن فارس: «الصاد والدال والقاف أصل يدل علىٰ قوة في الشيء قولًا وغيره. من ذلك الصدق: خلاف الكذب، سُمي لقوته في نفسه، ولأن الكذب لا قوة له، هو باطل. وأصل هذا من قولهم: شيء صدق، أي: صلب. ورمح صدق. ويقال: صَدَقُوهم القتال، وفي خلاف ذلك كَذَبوهم. والصِّدِّيق: الملازم

للصدق... ويقال: هو رجل صدق»[١].

و«الصدق مطابقة الكلام للواقع، بحسب اعتقاد المتكلم، والصلابة والشدة، ويقال رجل صدق، وامرأة صدق، والأمر الصالح لا شية فيه من نقص أو كذب»[٢].

قال الراغب الأصفهاني: «الصدق مطابقة القول الضمير والمخبر عنه معًا، ومتىٰ انخرم شرط من ذلك لم يكن صدقًا تامًّا»[٣].

وهذا يدل علىٰ أنه إذا وُصف الشخص بأنه صادق في قوله فيلزم من ذلك أن يكون حافظًا لحديثه، فإذا وُصف بذلك علىٰ سبيل المبالغة (صدوق) أفاد ذلك قوة حفظه لما يخبر به.

ومما سبق فإن لفظ صدوق من حيث اللغة يطلَق علىٰ من تحقق فيه أمران:

أحدهما: أن يكون صادقًا فيما يخبر به، بمعنىٰ أنه حافظ لِما يحدث به.

الثاني: أن يكون خبره مطابقًا لاعتقاده، وإلا كان كاذبًا فيما يقول، وإن كان خبره في نفسه حقًّا.

فالصدق هو مطابقة القول أو الفعل أو الواقع، والرجل إذا طابق قولُه فعلَه أو واقعه فهو صادق، وكثيره صدوق.

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٣/ ٣٤٠.

(٢) انظر: المعجم الوسيط ١/ ٥١١.

(٣) مفردات القرآن / ٤٧٨.

وأما اصطلاحًا:

فالصدوق لفظة تطلَق علىٰ إحدىٰ مراتب التعديل التي تثبت العدالة للراوي ولا تثبت له كمال الضبط، فقد يكون ضابطًا لحديثه، وقد يكون عنده قصور في حفظه.

قال مسلم في القسم الأول من الرواة الذين أخرج حديثهم في صحيحه واحتج به: «فأما القسم الأول، فإنا نتوخىٰ أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقىٰ من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في رواياتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه علىٰ كثير من المحدثين وبان ذلك في حديثهم»[(١)].

وحينما نتأمل هذا الكلام الصادر من الإمام مسلم نجد أنه ينطبق علىٰ الصدوق؛ لأن مرتبة الصدوق لا يدخل فيها من كان في رواياته اختلاف شديد، أو تخليط فاحش.

ويؤيد هذا أن مسلمًا أكمل كلامه السابق بقوله: «فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس، أتبعناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان. كالصنف المقدم قبلهم»[(٢)].

وقال د. وليد العاني رحمه الله: «فالثقة والصدوق كلاهما مقبول خبره، غير

---

(١) انظر: مقدمة صحيح مسلم ١/ ٢.

(٢) المرجع السابق نفسه.

مردود، ولكنهما يتفاضلان في قدرٍ فوق الصدق، وهو الضبط، فالثقة صدوق، وأضاف إلىٰ صدقه قدرًا من الضبط ميزه عن الصدوق الذي هو أقل ضبطًا من الثقة»[(١)].

فلفظ الصدوق جاء ليصف الراوي بأنه عدل، وبقي عليه أن يكون ضابطًا، ولكنه ليس ضابطًا يصل لدرجة الثقة المطلق، بل قد اعتراه نقص في ضبطه لأسباب لعل منها قلة روايته، أو كونه يهم الشيء القليل، أو الخطأ، أو لغيرها من الأسباب التي يستطيع الباحث الوقوف عليها عند دراسة حال هذا الراوي الموصوف بالصدوق.

فقام العلماء بتأخير هذا الراوي الموصوف بالصدوق عن غيره من الحفاظ والمعروفين. **وعليه فإنني أستطيع تعريف (الصدوق) بأنه: مرتبة متوسطة من مراتب التعديل التي تثبت العدالة للراوي (توثيق ديانة) مع التحفظ بإثبات كمال الضبط له لقصور عنده في الحفظ. فالصدوق هو الراوي الذي لا يكثر خطؤه كما قال الذهبي**[(٢)].

وعليه فقد أستطيع القول بأن الصدوق هو: الثقة الذي خف ضبطه قليلًا.

---

(١) منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها، الدكتور وليد حسن العاني، دار النفائس، الأردن، ط١٤١٨هـ، ١٢٨.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٥١.

المطلب الثاني:
استعمال الأئمة للفظ الصدوق ودلالته عندهم

تنوعت ألفاظ الحكم علىٰ الرواة بين العلماء النقاد، فتكاد ترىٰ أن لكل ناقد لفظًا خاصًّا به، مع أن الغالب اشتراك النقاد في أغلب الألفاظ، قال الحافظ ابن كثير: «وثَمّة اصطلاحات لأشخاص ينبغي التوقيف عليها، ومن ذلك أن البخاري إذا قال في الرجل: «سكتوا عنه»، أو «فيه نظر» فإنه يكون في أدنىٰ المنازل وأردئها عنده، لكنه لطيف العبارة في التجريح، فليعلم ذلك»(١).

وقد تختلف دلالة لفظة من الألفاظ من ناقد لآخر، قال الخطيب البغدادي بإسناده إلىٰ أحمد بن أبي خيثمة، قال: قلت ليحيىٰ بن معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف؟ قال: «إذا قلت لك: ليس به بأس فهو ثقة، وإذا قلت لك: هو ضعيف، فليس هو بثقة، لا تكتب حديثه»(٢).

وقد كثُر استعمال لفظ (الصدوق) عند أبي حاتم، وابنه عبد الرحمن، ومن تصفح واستقرأ كتابه (الجرح والتعديل) لوقف علىٰ أكثر من ألف مرة لورود لفظ (الصدوق) عنده(٣)، مرة مقترنة بلفظ التوثيق، ومرة مقترنة بلفظ التضعيف

---

(١) أحمد شاكر، الباعث الحثيث شرح اختصار (علوم الحديث للحافظ ابن كثير) / ١٠٦-١٠٧.
(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية / ٢٣.
(٣) قلت: وذلك باستخدام سريع للحاسوب.

والتليين، أو تأتي مجردة. وكل استخدام من هذه الاستخدامات له دلالته عندهما.

ومن خلال البحث والاستقراء وقفت علىٰ أن العلماء كان لهم اتجاهان في استعمال لفظ (الصدوق):

الاتجاه الأول: من كان لا يفرق بين لفظ (الصدوق) وبين لفظ (الثقة).

بعد البحث وقفت علىٰ أن جل العلماء المتقدمين كانوا يستخدمون (ثقة) و(صدوقًا) بمعنىٰ واحد، لا فرق بينهما في الغالب، كما سيظهر من أفعالهم وأقوالهم وتطبيقاتهم.

فمثلًا: نقل عبد الرحمن بن أبي حاتم عن الإمام عبد الله بن المبارك، فقال: «كان ابن المبارك[١] إذا حدث عن جرير[٢] عن منصور[٣].....

(١) هو الإمام عبد الله بن المبارك المروزي، مولىٰ بني حنظلة، ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جُمعت فيه خصال الخير، من الثامنة، مات سنة ١٨١. انظر: تقريب التهذيب لابن حجر / ٣٢٠ ترجمة رقم ٣٥٧٠.

(٢) هو جرير بن عبد الحميد بن قُرْط الضبي الكوفي، نزيل الري وقاضيها، ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه، مات سنة ثمان وثمانين وله إحدىٰ وسبعون سنة. انظر: تقريب التهذيب لابن حجر / ١٣٩، ترجمة رقم ٩١٦.

(٣) هو منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي أبو عتاب الكوفي، ثقة، ثبت، وكان لا يدلس، من طبقة الأعمش، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة. انظر: تقريب التهذيب لابن حجر / ٥٤٧ ترجمة رقم ٦٩٠٨.

عن إبراهيم[١] عن علقمة[٢] عن عبد الله قال: حدثني الصدوق عن الصدوق، عن الصدوق، عن الصدوق، عن الصدوق، عن الصادق المصدوق»[٣].

ولو نظرنا في تراجم رجال الإسناد لوجدنا أنهم كلهم ثقات، بل كان النقاد يعتبرون هذا الإسناد من أصح الأسانيد[٤]، ثم إن ابن المبارك أطلق على الصحابي الجليل عبد الله ابن مسعود أنه (صدوق) مما يعني أنه لا يفرق بين لفظ (الصدوق) وبين لفظ (الثقة).

ومثال آخر: قال ابن حبان: «فكل من أذكره في هذا الكتاب الأول فهو صدوق يجوز الاحتجاج بخبره إذا تعرى خبره عن خصال خمس...»[٥]، فهو يخبر في كتابه الثقات أن كل من يذكره فيه فهو (صدوق) بمعنى أنه لا فرق بين لفظ (الصدوق) وبين لفظ (الثقة) عنده؛ لأنه لا يذكر في كتابه سوى الرواة الثقات عنده.

ومثال أخير، ذكر الحافظ المزي في ترجمة (الفضل بن دكين) ينقل عن

---

(١) هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي أبو عمران الكوفي الفقيه، ثقة، إلا أنه يرسل كثيرًا، من الخامسة، مات [دون المائة]، سنة ست وتسعين وهو ابن خمسين أو نحوها. انظر: تقريب التهذيب / ٩٥ ترجمة رقم ٢٧٠.

(٢) هو علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي، ثقة ثبت فقيه عابد، من الثانية، مات بعد الستين، وقيل: بعد السبعين. انظر: تقريب التهذيب لابن حجر / ٣٩٧ ترجمة رقم ٤٦٨١.

(٣) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/ ٢٥.

(٤) انظر: النكت على ابن الصلاح لابن حجر ١/ ٢٥٣.

(٥) انظر: كتاب الثقات ١/ ١٢.

الإمام أحمد فقال: «قال عبد الصمد بن سليمان البلخي: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما رأيت أحفظ من وكيع، وكفاك بعبد الرحمن إتقانًا، وما رأيت رجلًا أروىٰ من غير محاباة ولا أشد تثبتًا في أمر الرجال من يحيىٰ بن سعيد، وأبو نعيم أقل الأربعة خطأ. قلت: يا أبا عبد الله يعطي فيأخذ. قال: أبو نعيم عندي صدوق ثقة موضع للحجة في الحديث»[(١)]. فها هو الإمام أحمد لا يفرق بين الثقة والصدوق، بل أدمجهما في توصيف رجل واحد.

وعلق الدكتور وليد العاني علىٰ هذا الأمر فقال: «لا فرق بين الصدوق وبين الثقة، ولا أعلم واحدًا من علماء الأمة الذين يعوَّل عليهم توقف في قبول خبر الصدوق، والتفرقة بين هذين النوعين ليست تفرقة بين شيئين مختلفين، بل هي نوع من التفريق بين الفاضل والأفضل، أو بين الراجح والأرجح منه»[(٢)].

و«جدير بالعلم أن لفظ (صدوق) قد يجامع وصف الراوي بكونه (ثقة) في قول الناقد، يوصف الراوي بهما جميعًا، فإذا وجدنا ذلك في راو، فالأصل أنه بمنزلة التوكيد لنعته بالثقة من قبل ذلك الناقد؛ كقول أحمد بن حنبل في أبي بكر بن أبي شيبة: «صدوق ثقة»، فأبو بكر متفَق علىٰ حفظه وثقته، فلم يقع هذا النعت له علىٰ سبيل التردد بين الوصفين»[(٣)].

وبهذا يظهر لنا أن أغلب الأئمة لا يفرقون بين اللفظين؛ بدليل أنهم كانوا

---

(١) انظر: تهذيب الكمال ٢٣/ ٢٠٨ ترجمة رقم ٤٧٣٢.

(٢) منهج دراسة الأسانيد / ١٢٧-١٢٨. بتصرف يسير.

(٣) تحرير علوم الحديث لعبد الله الجديع ١/ ٣٧٣.

يجمعون بينهما في عباراتهم، فيقولون: حجة صدوق، ثبت صدوق، ثقة صدوق، ثقة صدوق ثبت حجة، وغيرها من الألفاظ القريبة.

ومن خلال هذه الدراسة سيأتي معنا أن الإمام البخاري استخدم هذا الأسلوب مع بعض الرواة؛ كعبد الله المخرمي، فقال عنه: (ثقة، صدوق) وقال عن إدريس بن يزيد الأودي: ثبت صدوق.

الاتجاه الثاني: من النقاد من كان يفرق بين لفظ (صدوق) ولفظ (ثقة).

أصحاب هذا الاتجاه اعتمدوا في التفريق بين اللفظين (الصدوق) و(الثقة) علىٰ ما رواه ابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بن مهدي فقال: «عن عمرو بن علي، سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: ثنا أبو خلدة، فقال له رجل: كان ثقة؟ قال: كان صدوقًا، كان مأمونًا، كان خيارًا، الثقة شعبة وسفيان»[(١)].

فَهِم المفرِّقون من هذا النص أن ابن مهدي يفرق بين الثقة والصدوق، وأن الصدوق مرتبة أقل من الثقة، معتمدين في فهمهم هذا أيضًا علىٰ تقسيم ابن أبي حاتم حينما قال: «فقد أخبر أن الناقلة للآثار والمقبولين علىٰ منازل وأن أهل المنزلة الأعلىٰ الثقات، وأن أهل المنزلة الثانية أهل الصدق والأمانة»[(٢)].

فأبو حاتم وابنه عبد الرحمن هما أشهر من فرق بين الصدوق وبين الثقة،

---

(١) الجرح والتعديل ١/ ١٦٠.

(٢) انظر: الجرح والتعديل ٢/ ٣٧.

وأكثرا من هذا الاستعمال، وحينما ننظر في تقسيماتهما للمراتب نجد أنهما ذكرا الصدوق في ثلاثة مواضع من كتاب (الجرح والتعديل) كما يأتي:

الموضع الأول: ذكر الصدوق في المرتبة الثالثة والرابعة فقال: «ويعرف من كان منهم عدلًا في نفسه من أهل الثبت في الحديث والحفظ له والإتقان فيه، فهؤلاء هم أهل العدالة. **ومنهم** الصدوق في روايته الورع في دينه الثبت الذي يهم أحيانًا وقد قبله الجهابذة النقاد؛ فهذا يُحتج بحديثه ايضًا. **ومنهم** الصدوق الورع المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط؛ فهذا يُكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يُحتج بحديثه في الحلال والحرام»[(١)].

الموضع الثاني: قال: «ومنهم العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه، المتقن فيه، فذلك العدل الذي يُحتج بحديثه، ويوثَق في نفسه. ومنهم الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحيانًا، وقد قبِله الجهابذة النقاد، فهذا يُحتج بحديثه.

ومنهم الصدوق الورع المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو، فهذا يُكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يُحتج بحديثه في الحلال والحرام»[(٢)].

وهو قريب من المعنىٰ الأول، ويُفهم من هذين التقسيمين أن أبا حاتم جعل

---

(١) الجرح والتعديل ١/ ٧.

(٢) الجرح والتعديل ١/ ١٠.

للصدوق مراتب:

الأولىٰ: صدوق عدل ورع حافظ، وهم الذين وضعهم الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة (الثقة)، والرابعة (الصدوق).

الثانية: صدوق ورع ثبت يهم أحيانًا، وقد جعلهم الحافظ ابن حجر في المرتبة الخامسة (صدوق يهم).

الثالثة: صدوق ورع مغفل، يغلب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو، وجعلهم الحافظ ابن حجر في المرتبة الثامنة (مرتبة الضعفاء).

الموضع الثالث: جعل الصدوق في مرتبة واحدة فقال: «وإذا قيل له: إنه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به، فهو ممن يُكتب حديثه **ويُنظر فيه**، وهي المنزلة الثانية»[(١)].

وقوله: (ينظر فيه) وكأنه يقول للباحث: انظر في المراتب السابقة للصدوق، وانظر في أي مرتبة من مراتب (الصدوق) التي فصلتها في التقسيم السابق.

يعني إذا قال: صدوق ثقة، أو صدوق حجة، فإنه يقصد الصدوق العدل، وإن قال: صدوق حسن الحديث أو صالح الحديث فإنه يقصد الصدوق الورع الذي يهم أحيانًا، وإن قال: صدوق يُكتب حديثه ولا يُحتج به، فإنه يقصد الصدوق المغفَّل الغالب عليه الوهم والخطأ، وأما إذا ذكر(الصدوق) مجردًا فهو مثار بحث ودراسة لحال هذا الراوي، ومن خلال أقوال النقاد نعطيه رتبته التي

---

(١) الجرح والتعديل ٢/ ٣٧.

تليق به.

ويلاحظ أن أبا حاتم أطلق لفظ (صدوق) علىٰ أئمة أعلام مشهورين، كالإمام مسلم[١] والإمام الشافعي[٢] وغيرهما.

ولا يعني هذا منه أنه يضعف أصحاب هذا اللفظ (الصدوق) بل قد صرح في موضع آخر من كتابه في ترجمة أحد الرواة أن الصدوق يُحتج به، فقال: «سألت أبي عن عطاءٍ الخراساني فقال: لا بأس به صدوق، قلت: يُحتج بحديثه؟ قال: نعم»[٣].

(١) المرجع السابق ٨/ ١٨٣ ترجمة رقم ٧٩٧.
(٢) انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر ٩/ ٢٧ ترجمة رقم ٣٩.
(٣) الجرح والتعديل ٦/ ٣٣٥.

المطلب الثالث:
أقوال أهل النقد في الاحتجاج بحديث (الصدوق)

انقسم أهل العلم في مسألة الاحتجاج بالراوي الموصوف بـ(الصدوق) إلىٰ قسمين؛ قسم ذهب إلىٰ عدم الاحتجاج بخبر(الصدوق)، ولا بد من سبر وتَثَبُّت في مروياته حتىٰ نستطيع أن نحكم عليه حكمًا يليق به، وقسم آخر ذهب إلىٰ الاحتجاج بخبر الصدوق، وسأورد أقوال الفريقين متوصلًا إلىٰ حكم ترجيحي بينهما كما سيأتي:

الفريق الأول: وهم القائلون بعدم الاحتجاج بخبر (الصدوق) إلا بعد النظر فيه:

ومن أشهر هؤلاء النقاد القائلين بهذا:

١- عبد الرحمن بن أبي حاتم، قال: «وإذا قيل له: إنه صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به، فهو ممن يُكتب حديثه وينظر فيه»[(١)]، ويُفهم من كلامه هذا أن الصدوق لا يُحتج به مطلقًا، بل لا بد من النظر في خبره، ثم معرفة مراتب الصدوق التي ذكرها في كتابه، لمعرفة وضع الراوي الموصوف بهذه الصفة.

٢- الحافظ ابن الصلاح: نظر في كلام ابن أبي حاتم السابق وعلق عليه

---

(١) الجرح والتعديل ٢/ ٣٧.

وقال: «هذا كما قال؛ لأن هذه العبارات لا تشعِر بشريطة الضبط، فينظَر في حديثه ويُختبر حتىٰ يعرف ضبطه، وإن لم نستوفِ النظر المعرف لكون ذلك المحدث في نفسه ضابطًا مطلقًا، واحتجنا إلىٰ حديث من حديثه اعتبرنا ذلك الحديث، ونظرنا هل له أصل من رواية غيره»[(١)]. فهو يشير إلىٰ دراسة حديث مَن وُصف بـ(صدوق) لأننا غير متأكدين من ضبطه التام لخبره، فلا بد من البحث عن أصل لخبره حتىٰ نتأكد من ضبطه، بمعنىٰ أن نعرض خبره علىٰ خبر الضابطين الأثبات، فإن وافقهم تأكدنا من ضبطه، فنحتج بخبره، وإلا فلا.

٣- الحافظ السخاوي: اعتبر أن الصدوق إذا تفرد بخبر ولم يتابعه عليه أحد هو من أنواع الشاذ، وعليه فلا يُقبل حديثه ولا يُحتج به؛ قال: «فالصدوق إذا تفرد بما لا متابع له فيه ولا شاهد، ولم يكن عنده من الضبط ما يُشترط في المقبول، فهذا أحد قسمي الشاذ»[(٢)].

٤- طاهر الجزائري الدمشقي، وذهب إلىٰ ما قاله السخاوي وتابعه عليه فقال: «وقال بعض أهل الأثر: إذا تفرد الصدوق بما لا متابع له فيه، ولا شاهد، ولم يكن عنده من الضبط ما يُشترط في الصحيح ولا الحسن قيل لما تفرد به: شاذ»[(٣)].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح / ١٢٣. **قلت**: وقد تابع ابن الصلاح علىٰ قوله هذا الإمام النووي في (التقريب / ٨)، والسيوطي في (تدريب الراوي ١/ ٣٤٣)، وابن الملقن في (المقنع / ٢٨٣).

(٢) فتح المغيث شرح ألفية الحديث ١/ ٢٤٩ – ٢٥٠.

(٣) انظر: طاهر بن صالح الجزائري الدمشقي، توجيه النظر ١/ ٥١٥.

٥- الشيخ محمود الطحان: وقد دعا إلىٰ دراسة خبر الصدوق، والنظر فيه، فقال معقبًا علىٰ مراتب الحافظ ابن حجر: «وأما المرتبتان الرابعة والخامسة؛ فلا يُحتج بأهلهما، ولكن يُكتب حديثهما ويختبر، وإن كان أهل المرتبة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة»(١).

٦- الدكتور نور الدين عتر: وقد ذهب إلىٰ تبني قول أبي حاتم وابن الصلاح بأنه لا بد من دراسة خبر الصدوق، وننظر من تابعه ومن وافقه حتىٰ نحتج به، فقال: «وهذا اتفاق منهم علىٰ أن كلمة «صدوق» لا يُحتج بمن قيلت فيه إلا بعد الاختبار والنظر، ليعلم هل يضبط الحديث أو لا، وذلك يرُد ما زعمه بعض الناس من أن من قيلت فيه يكون حديثه حجة من الحسن لذاته، دون أن يقيده بأن ينظر فيه»(٢).

الفريق الثاني: وهم القائلون بالاحتجاج بخبر الصدوق:

إن القائلين بهذا القول اعتبروا أن خبر الصدوق يُحتج به ما لم يَرِد ما يردُّه، وذهب إليه مجموعة غفيرة من أهل العلم المشتغلين بعلوم الحديث، خاصة المتأخرين منهم؛ كابن حبان، وابن عَدِي، والخطيب البغدادي، والذهبي، وابن حَجَر وغيرهم، ثم تبعهم في ذلك جِلّة من العلماء المعاصرين؛ كالشيخ أحمد شاكر، والشيخ الألباني، والشيخ شعيب الأرناؤوط. وسأبين أقوالهم كما يأتي:

---

(١) أصول التخريج ودراسة الأسانيد لمحمود الطحان / ١٤٤.

(٢) منهج النقد في علوم الحديث / ١١١.

١-ابن حبان: قال: «وكان جعفر بن سليمان من الثقات المتقنين في الروايات، غير أنه كان ينتحل الميل إلىٰ أهل البيت، ولم يكن بداعية إلىٰ مذهبه، وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة، ولم يكن يدعو إليها، أن الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إلىٰ بدعته سقط الاحتجاج بأخباره»[(١)].

٢-الحافظ ابن عدي ذهب إلىٰ أن الصدوق خبره مقبول ما لم يثبت ما يرده، فقال: «وذاكر في كتابي هذا كل من ذكر بضرب من الضعف، ومن اختلف فيهم، فجرحه البعض وعدله البعض الآخر، ومرجح قول أحدهما مبلغ علمي من غير محاباة، فلعل مَن قبّح أمره أو حسنه تحامل عليه، أو مال إليه، وذاكر لكل رجل منهم مما رواه ما يضعف من أجله، أو يلحقه بروايته وله اسم الضعف لحاجة الناس إليها لأقربه علىٰ الناظر فيه، ولا يبقىٰ من الرواة الذين لم أذكرهم إلا من هو ثقة أو صدوق»[(٢)].

٣-الخطيب البغدادي: وذهب إلىٰ الاحتجاج بخبر الصدوق، وصرح بذلك فقال في الكفاية: «وليس الأمر علىٰ ما ذهبوا إليه؛ لأن أهل العلم أجمعوا علىٰ أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون علىٰ ما يخبر به، وفي ذلك دليل علىٰ جواز الجرح لمن لم يكن صدوقًا في روايته»[(٣)].

---

(١) الثقات ٦/ ١٣٩-١٤٠.

(٢) الكامل في الضعفاء ١/ ٧٨ – ٧٩.

(٣) انظر: الكفاية في علم الرواية / ٣٨.

٤- الحافظ الذهبي، وقد اعتبر الصدوق من المراتب المحتَج بخبرها، بل من أعلىٰ عبارات القبول، فقال: «فأعلىٰ العبارات في الرواة المقبولين: ثبت حجة، وثبت حافظ، وثقة متقن، وثقة ثقة، ثم ثقة صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس، ثم محله الصدق، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث، وصدوق إن شاء الله، وصويلح، ونحو ذلك»(١).

٥- الشيخ أحمد شاكر: فعلق في الباعث الحثيث علىٰ مراتب الحافظ ابن حجر فقال: «وما كان من الدرجة الرابعة فحديثه صحيح من الدرجة الثانية، وهو الذي يحسِّنه الترمذي ويسكت عليه أبو داود»(٢).

٦- الشيخ الألباني: وقد ذهب إلىٰ الاحتجاج بخبر الصدوق في كثير من تصحيحاته في السلسة الصحيحة وغيرها من مصنفاته، فقال: «إن من وثقه ابن حبان وقد روىٰ عنه جمع من الثقات، ولم يأتِ بما ينكَر عليه، فهو صدوق يُحتج به»(٣).

وبعد هذه الجولة بين المحتجين بخبر الصدوق وبين غير المحتجين أستطيع القول بأن القول الراجح في هذه المسألة هو الاحتجاج بخبر الصدوق، كما هو حديث الثقة؛ لأن الصدوق إذا لم يوصَف بالخطأ الشديد أو الغلط الفاحش فخبره مقبول، وهو صادق فيما يخبِر به، متثبِت منه، ما لم يثبت خطؤه

---

(١) ميزان الاعتدال ١/ ٤.

(٢) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث / ١٠١.

(٣) انظر: تمام المنة في التعليق علىٰ فقه السنة / ٢٥.

كما هو حديث الثقة.

وسيأتي معنا أن الإمام البخاري رحمه الله تعالىٰ قد احتج بخبر من وصفه بـ(الصدوق).

المبحث الثاني:
الدراسة التحليلية لأحوال الرواة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: دراسة أحوال الرواة الذين أطلق عليهم البخاري لفظة (الصدوق)، وبلغ عددهم ثلاثة وثلاثين راويًا.

المطلب الثاني: بيان المراد من لفظة (الصدوق) ومدىٰ صلاحيتها للاحتجاج عند الإمام البخاري.

المطلب الأول:
دراسة أحوال الرواة الذين أطلق عليهم البخاري لفظة (الصدوق)، وبلغ عددهم ثلاثة وثلاثين راويًا

قلت: سأقوم بتقسيم هذا المطلب إلي قسمين اثنين، كل قسم يتميز عن الآخر، بأن **الأول**: سيكون مخصصًا للحديث عن الرواة الذين أطلق عليهم الإمام البخاري لفظ (صدوق) مجردًا من غير أي وصف آخر قد يكون مقرونًا به.

والقسم الثاني: سيخصص لدراسة الرواة الذين أطلق عليهم الإمام البخاري لفظ (صدوق) ليس مجردًا، بل مقرونًا به أوصاف أخرىٰ، كقوله: صدوق يهم، أو صدوق له أغلاط، وغيرهما من الأوصاف.

أولًا: الرواة الذين أطلق عليهم البخاري لفظ (صدوق) مجردًا من أي وصف آخر

وقد بلغ عددهم أربعة وعشرين راويًا في كتاب (علل الترمذي الكبير) وكتاب (التاريخ الكبير للبخاري).

١- أبان بن عبد الله:

هو: أبان بن عبد الله بن أبي حازم بن صخر بن العَيلة[(١)] بفتح العين

(١) نقل الحافظ ابن حجر(تهذيب التهذيب ١٢/ ٥٦ برقم ٨٣٦٤) قول أبي حاتم في اختلاف اسمه، وقال: «قال أبو حاتم: أبو حازم البجلي اسمه صخر بن العيلة».

المهملة، البَجَلي، الأحمسي الكوفي، من السابعة، مات في خلافة أبي جعفر[(١)].

* قال الترمذي: «قال محمد: حديث ابن عمر عن النبي ﷺ: «لا صلاة قبل العيدين»[(٢)] هو صحيح، وأبان بن عبد الله صدوق الحديث»[(٣)].

أقوال أهل النقد في أبان بن عبد الله:

* ذكره البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[(٤)].

مـن وثقـه: يحيـىٰ بـن معـين[(٥)] وابـن نميـر[(٦)] وأحمـد[(٧)] والعجلـي[(٨)]

---

(١) انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب ١/ ٨٧ ترجمة رقم ١٤٠.

(٢) **قلت:** أخرجه الترمذي (الجامع، باب ما جاء لا صلاة قبل العيد ولا بعدها ٢/ ٤٣٠ برقم ٥٤١) قال: حدثنا أبو عمار الحسين بن حريث، حدثنا وكيع، عن أبان بن عبد الله البجلي، عن أبي بكر بن حفص، وهو ابن عمر بن سعد بن أبي وقاص، عن ابن عمر: أنه خرج في يوم عيد فلم يصل قبلها ولا بعدها، وذكر أن النبي ﷺ فعله. قال أبو عيسىٰ: وهذا حديث حسن صحيح. وأخرجه الحاكم (المستدرك ١/ ٤٣٥ برقم ١٠٩٥) من طريق وكيع عن أبان به مثله، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذا اللفظ، لكنهما قد اتفقا علىٰ حديث سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ لم يصل قبلها ولا بعدها».

(٣) انظر: علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب، / ٩٥، باب: ما جاء لا صلاة قبل العيد، ولا بعدها. برقم ١٥٧.

(٤) التاريخ الكبير للبخاري ١/ ٤٥٣ برقم ١٤٥٠.

(٥) تاريخ ابن معين برواية الدارمي / ٦٧ برقم ١٢٥.

(٦) نقل توثيقه الحافظ ابن حجر في (تهذيب التهذيب ١/ ٨٤).

(٧) العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢٩٠ برقم ٢٢٩٠.

(٨) معرفة الثقات ١/ ١٩٨ برقم ١٦ وقال: كوفي ثقة.

وابن عَدِي[١] وابن شاهين[٢]، والذهبي[٣].

من ضعفه: العُقيلي وعبد الرحمن بن مهدي[٤] والنسائي[٥] وابن حِبان[٦].

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق، في حِفظه لِين»[٧].

خلاصة القول في أبان بن عبد الله البجلي:

قلت: الأكثر من النقاد علىٰ توثيقه، وأما من جرحه فجرحه غير مفسَّر، وليس بقادح، لأسباب منها أنه عزيز الحديث، أي: قليله، ثم إن الحافظ ابن عدي سبر أحاديث أبان كعادته فيمن يذكره في كتابه (الكامل) وقال: إنه لم يجد له حديثًا منكرًا. وهذا فيه رد علىٰ ابن حبان الذي قال: إن أبان فحُش خطؤه، وينفرد بالمناكير.

---

(١) الكامل في الضعفاء ٢/ ٦٨ برقم ٢٠٤. وقال: «أبان هذا عزيز الحديث، عزيز الروايات، ولم أجد له حديثًا منكر المتن فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به».

(٢) تاريخ أسماء الثقات / ٣٩ برقم ٨٣.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال ١/ ٩ برقم ١٠ وقال: «حسن الحديث».

(٤) الضعفاء الكبير ١/ ٤٢ برقم ٢٦. ونقل عن عمرو بن علي قال: كان عبد الرحمن يحدث عن سفيان عن أبان بن أبي حازم، وهو أبان بن عبد الله البجلي، وما سمعت عبد الرحمن حدث عنه بشيء.

(٥) انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر ١/ ٨٤ برقم ١٧٢. ونقل قوله بأنه: «ليس بالقوي».

(٦) المجروحين ١/ ٩٩. وقال: كان ممن فحش خطؤه وانفرد بالمناكير، أخبرنا الهمداني، قال: سمعت عمرو بن علي يقول: ما سمعت يحيىٰ بن سعيد القطان يحدث عنه بشيء قط؛ يعنىٰ أبان البجلي.

(٧) تقريب التهذيب / ٨٧ برقم ١٤٠.

والذي ظهر لي أن الترمذي حينما سأل الإمام البخاري عن حديث ابن عمر في الصلاة قبل العيد، فكأن البخاري يعرف رجال إسناد هذا الحديث، فذكر أبان بن عبد الله البجلي بأنه صدوق، وأن حديثه الذي رواه في الصلاة قبل العيد صحيح.

وبناء علىٰ حكم البخاري هذا اطمأن الترمذي لرجال إسناد حديثه الذي أخرجه في الجامع من طريق وكيع عن أبان بن عبد الله البجلي، عن أبي بكر بن حفص، وهو ابن عمر بن سعد بن أبي وقاص، عن ابن عمر... وذكر الحديث. ثم حكم عليه بأنه حديث حسن صحيح. هذا بالإضافة إلىٰ تحسين الذهبي لحال أبان بن عبد الله.

ما يعني أن حديث (الصدوق) صحيح، يُحتج به عند البخاري كما صرح بنفسه.

٢- إدريس بن يزيد الأودي.

هو: إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن بن الأسود الأودي الزعافري، أبو عبد الله الكوفي، أخو داود بن يزيد، ووالد عبد الله بن إدريس[(١)].

* قال الترمذي: «حدثنا محمد بن العلاء، حدثنا أبو أسامة، عن داود بن يزيد الأودي، عن المغيرة بن شبيل، عن قيس بن أبي حازم، عن معاذ بن جبل

(١) انظر ترجمته: تهذيب الكمال للمزي ٢/ ٢٩٩ برقم ٢٩٣. تهذيب التهذيب لابن حجر ١/ ١٧١ برقم ٣٦٦. تقريب التهذيب لابن حجر / ٩٧ برقم ٢٩٦.

قال: بعثني رسول الله ﷺ، فلما سرت أرسل في أثري، فرُددت، فقال: «أتدري لم بعثت إليك؟ لا تصيبن شيئًا بغير إذني؛ فإنه غلول[(١)]، ﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[آل عمران: ١٦١]، لهذا دعوتك، فامضِ لعملك»[(٢)].

سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: هو حديث حسن. قلت له: كيف داود بن يزيد الأودي؟ قال: مقارب الحديث، وإدريس بن يزيد الأودي: ثبت صدوق»[(٣)].

---

(١) الغلول: من غلَّ يغلُّ، وغل فلان: خان في المغنم، أو مال الدولة، وأخذ أشياء في خفاء. انظر: معجم اللغة العربية المعاصر.

(٢) قلت: أخرجه: الترمذي (الجامع، باب ما جاء في هدايا الأمراء ٣/ ٦٤٠ برقم ١٣٣٥) والبزار(المسند ٧/ ١١٨ برقم ٢٦٧٣) والطبراني (المعجم الكبير ١٥/ ٤١ برقم ١٦٦٨١) ثلاثتهم من طريق داود بن يزيد الأودي عن المغيرة بن شبل، عن قيس بن أبي حازم، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، قال: بعثني رسول الله... الحديث. قلت: قال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يُروىٰ عن معاذ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد. وقال الترمذي: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي أسامة عن داود الأودي. وقال الطبراني: «لم يروه عن المغيرة بن شبيل إلا داود الأودي، تفرد به أبو أسامة». **قلت**: وداود الأودي ضعيف، كما قال ابن معين وأبو داود وغيرهما، انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣/ ١٨٧ برقم ٣٨٩. وقال الترمذي: «سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: هو حديث حسن. قلت له: كيف داود بن يزيد الأودي؟ قال: مقارب الحديث». **قلت: والحسن يطلقه المتقدمون وقد يريدون به الغريب أحيانًا، وليس المعنىٰ الاصطلاحي للحسن الذي أراده الترمذي.** والغريب من أنواع الضعيف. (انظر: الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد للشيخ طارق عوض الله / ١٣٥). **وهذا الحديث ضعيف لأسباب، منها ضعف داود بن يزيد الأودي وتفرده بهذا الإسناد، وهو ممن لا يحتمل منه مثل هذا التفرد.**

(٣) علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ٢٠٠ برقم ٣٥٤.

أقوال أهل النقد في إدريس بن يزيد الأودي:

قلت: ذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[(١)].

من وثقه: يحيىٰ بن معين[(٢)] و(أحمد وشعبة وأبو داود)[(٣)]، والنسائي[(٤)]، وذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولكن نقل عن ابن معين توثيقه[(٥)]. وذكره ابن حبان في الثقات[(٦)]. وابن شاهين[(٧)]، والذهبي[(٨)].

وقال الحافظ ابن حجر: «ثقة»[(٩)].

من ضعفه: لم أقف علىٰ من جرحه أو ذكره بضعف.

---

(١) التاريخ الكبير ٢/ ٣٧ برقم ١٦٠٥. **قلت**: أخرجه البخاري في الفرائض وتفسير سورة النساء وغيرهما عن أبي أسامة عنه عن طلحة بن مصرف. انظر: التعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي ١/ ٤٠٠ برقم ١٣٧.

(٢) قال الحافظ ابن حجر(تهذيب التهذيب ١/ ١٧١): «قال ابن معين والنسائي: ثقة».

(٣) انظر: العلل ومعرفة الرجال ١/ ٢٢٧ برقم ٢٨٠. وسؤالات أبي داود لأحمد / ٢٩٥ برقم ٣٥٢. قال أبو داود: هو ثقة، وسمعت أحمد يقول: قال ابن إدريس: قال لي شعبة: كان أبوك يفيدني.

(٤) نقل توثيقه الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ١٧١.

(٥) الجرح والتعديل ٢/ ٢٦٤ برقم ٩٤٨.

(٦) انظر: الثقات ٦/ ٧٨ برقم ٦٨٠٥.

(٧) انظر: تاريخ أسماء الثقات / ٤٢ برقم ١٠٠.

(٨) انظر: الكاشف ١/ ٢٣٠ برقم ٢٤٣. وقال: ثقة.

(٩) تقريب التهذيب / ٩٧ برقم ٢٩٦.

خلاصة القول في إدريس بن عبد الله الأودي:

من التراجم السابقة تبين لي أن إدريس الأودي مجمَع علىٰ توثيقه، ولم يجرحه أحد من النقاد - في حدود بحثي -.

والذي ظهر لي أن الترمذي حينما سأل البخاري عن حديث يرويه داود بن يزيد الأودي[(١)] عن المغيرة بن شبيل، عن قيس بن أبي حازم، عن معاذ بن جبل قال: بعثني رسول الله ﷺ، فلما سرت أرسل في أثري فرُددت فقال: «أتدري لم بعثت إليك؟ لا تصيبن شيئًا بغير إذني فإنه غلول، ﴿وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[آل عمران: ١٦١]، لهذا دعوتك، فامضِ لعملك».

أجابه بجوابين مهمين:

الأول: قال البخاري للترمذي: إن داود بن يزيد الأودي (وهو أخو إدريس بن يزيد الأودي) مقارب الحديث، وحديثه حسن.

الثاني: نبه الإمام البخاري تلميذه الترمذي إلىٰ وجود فرق بين الأخوين (داود بن يزيد الأودي) و(إدريس بن يزيد الأودي)، ووصف إدريس بأنه ثبت صدوق، أي أنه أرفع رتبةً من أخيه.

وعليه فيُفهم من إشارة البخاري هذه إلىٰ أن إدريس بن يزيد الأودي ثبت

---

(١) داود بن يزيد الأودي: هو داود بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي الزعافري، أبو يزيد الكوفي الأعرج، **ضعيف**، من السادسة، مات سنة إحدىٰ وخمسين ومائة. انظر ترجمته: ابن حجر، تقريب التهذيب ١/ ٢٠٠ برقم ١٨١٨.

صدوق؛ أنه يحتج بحديثه، بل إنه أعلىٰ رتبةً من أخيه داود، مقارب الحديث، حسن الحديث؛ مما يعني أن حديثه في مرتبة الصحيح.

٣- إسماعيل بن عبد الملك

هو: إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصُّفيراء المكي أبو عبد الملك ابن أخي عبد العزيز بن رفيع.

قلت: اختلف النقاد في ضبط اسم (الصفيراء) علىٰ النحو الآتي:

قال ابن حجر في (التقريب): «إسماعيل بن عبد الملك بن **أبي الصفيراء** بالمهملة والفاء، مصغَّر، من السادسة»(١).

وقال في (التهذيب): «إسماعيل بن عبد الملك بن **أبي الصفير** الأسدي أبو عبد الملك المكي، ابن أخي عبد العزيز بن رفيع»(٢). وقال الذهبي: «إسماعيل بن عبد الملك بن **أبي الصغير** الأسدي المكي»(٣).

* **قال الترمذي**: «قال محمد: وإسماعيل بن عبد الملك صدوق»(٤).

أقوال أهل النقد في إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفيراء:

قلت: ذكره البخاري في (التاريخ) وقال: «إسماعيل بن عبد الملك بن أبي

---

(١) تقريب التهذيب ١/ ١٠٨ برقم ٤٦٥.

(٢) تهذيب التهذيب ١/ ٢٦٧ برقم ٥٧٥.

(٣) ميزان الاعتدال١/ ٢٣٧ برقم ٩١١.

(٤) علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي/ ٣٩١ برقم ٩٣.

الصفيراء ابن أخي عبد العزيز بن رفيع، المكي، أبو عبد الملك، نسبه زيد بن حباب، قال يحيىٰ القطان: تركت إسماعيل ثم كتبت عن سفيان عنه»[(١)].

وذكره أيضًا في (الضعفاء) وقال: «قال يحيىٰ القطان: تركت إسماعيل بن عبد الملك، ثم كتبت عن سفيان عنه، وقال عبد الرحمن: أستخير الله وأضرب علىٰ حديثه»[(٢)].

من وثقه: في رواية عن يحيىٰ بن معين؛ قال ابن الجنيد عن ابن معين: كوفي ليس به بأس[(٣)]، وذكره الذهبي في كتاب (من تكلم فيه وهو موثق)، ونقل قول النسائي فيه: ليس بالقوي[(٤)].

مَن ضعفه: يحيىٰ بن معين[(٥)]، وأبو زرعة الرازي[(٦)]، وأبو حاتم الرازي[(٧)]، والنسائي[(٨)]، .....

---

(١) التاريخ الكبير١/ ٣٦٧ برقم ١١٦٢.

(٢) الضعفاء الصغير / ٢٠ برقم ١٧.

(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر ١/ ٢٧٦ برقم ٥٧٥.

(٤) ذكر من تكلم فيه وهو موثق / ٤٦ برقم ٣٧.

(٥) تاريخ ابن معين برواية الدوري ٣/ ٣٠٣ برقم ١٤٣٧: «قال: إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفيراء ليس هو بالقوي».

(٦) البرذعي في سؤالاته لأبي زرعة الرازي (الضعفاء ومن تكلم فيهم) ٢/ ٦٠٠.

(٧) الجرح والتعديل ٢/ ١٨٦ برقم ٦٢٩. قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفيراء، ليس بقوي الحديث، وليس حده الترك. قلت: يكون مثل أشعث بن سوار في الضعف؟ فقال: نعم.

(٨) الضعفاء / ٤٩ برقم ٣٣. وقال: «ليس بالقوي».

وابن حبان[١]، وابن عدي[٢]، وابن شاهين[٣].

ونقل الحافظ ابن حجر أقوال بعض النقاد في تضعيفه: «قال الفلاس وأبو موسىٰ: كان عبد الرحمن ويحيىٰ لا يحدثان عنه، وقال البخاري: يُكتب حديثه.

وقال مهنأ: سألت أبا عبد الله عن ابن أبي الصفير، فقال: منكر الحديث، قلت: أي شيء من منكره؟ قال: يروي عن عطاء «الشربة التي تسكر حرام»، قلت: وهذا منكر؟ قال: نعم، عن عطاء خلاف هذا. وقال ابن الجارود: ليس بالقوي، وقال الساجي: ليس بذاك، وقال ابن عمار: ضعيف. وقال الآجري عن أبي داود: ضعيف. وفي موضع آخر: ليس بذاك»[٤].

وقال في التقريب: «صدوق كثير الوهم»[٥].

خلاصة القول في إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفيراء:

الظاهر من التراجم السابقة أن إسماعيل بن عبد الملك يكاد النقاد يتفقون علىٰ تضعيفه، حتىٰ إن البخاري نفسه ذكره في كتابه الضعفاء كما مر مضعفًا إياه!

---

(١) المجروحين لابن حبان ١/ ١٢١. وقال: «تركه ابن مهدي، وضعفه يحيىٰ بن معين، كان سيئ الحفظ، رديء الفهم، يقلب ما يروي».

(٢) الكامل في الضعفاء ١/ ٢٧٩ وقال ابن عدي: «وإسماعيل بن عبد الملك له أخبار يرويها، وحدث عنه الثوري وجماعة من الأئمة، وهو ممن يُكتب حديثه».

(٣) تاريخ أسماء الضعفاء لابن شاهين / ٥٢ برقم ٣٧، وقال: «قال محمد بن عمار: ضعيف».

(٤) تهذيب التهذيب ١/ ٢٧٦ برقم ٥٧٥.

(٥) تقريب التهذيب ١/ ١٠٨ برقم ٤٦٥.

ولكن حينما سأله الترمذي عنه قال: هو صدوق! وهذا إنما يدل أنه ضعيف من ناحية الضبط، ولكنه صدوق أي: لا يتعمد الكذب، حيث إنه لم يتهمه أحد بالكذب. ويدلنا علىٰ هذا الاستنباط ما قاله ابن حبان بعد أن سبر حاله، قال: «كان سيئ الحفظ، رديء الفهم، يقلب ما يروي»، وهذا يدل علىٰ أن ضعفه هو من ناحية ضبطه، لا من ناحية عدالته وصدقه، ويؤيده حكم الحافظ ابن حجر حينما قال عنه: صدوق كثير الوهم. ومن جهة أخرىٰ فهو ممن يُكتب حديثه، أي: للاعتبار.

٤- إسماعيل بن أبان أبو إسحاق الوراق الأزدي الكوفي.

هو: إسماعيل بن أبان الوراق الأزدي أبو إسحاق، أو أبو إبراهيم، كوفي، مات سنة ست عشرة من التاسعة[(١)]. روىٰ عنه البخاري في الجمعة والرقاق والحج وغير موضع[(٢)].

* ذكره البخاري في (التاريخ الكبير) وقال: «هذا صدوق»[(٣)].

أقوال أهل النقد في إسماعيل بن أبان الكوفي:

من وثقه: يكاد أن يكون جميع النقاد أجمعوا علىٰ توثيقه، فقد وثقه علي بن المديني[(٤)]، .....

(١) تقريب التهذيب ١/ ١٠٥ برقم ٤١٠. تهذيب التهذيب ١/ ٢٣٦ برقم ٥٠٦.
(٢) التعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي ١/ ٣٢٤ برقم ٦٣.
(٣) التاريخ الكبير ١/ ٣٤٧ برقم ١٠٩٢.
(٤) انظر: ابن حجر، التهذيب ١/ ٢٣٦.

وعثمان بن أبي شيبة[١]، وأبو حاتم[٢]، وأحمد[٣]، وأبو داود[٤]، والبزار[٥]، وابن حبان[٦]، وابن عدي[٧] وابن شاهين[٨]، والدارقطني[٩].

وأبو أحمد الحاكم[١٠]، والذهبي[١١]، وابن حجر[١٢]،.....

(١) انظر: ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات / ٢٨ برقم ١٢.

(٢) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/ ١٦١ برقم ٥٣٨. وقال ابن أبي حاتم: «سمعت أبي يقول: إسماعيل بن أبان صدوق في الحديث، صالح الحديث، لا بأس به، كثير الحديث».

(٣) انظر: عبد الله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ١٢٩ برقم ١٧٨٠. قال عبد الله: «سمعت أبي يقول: إسماعيل بن أبان الوراق ثقة».

(٤) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٩/ ٣٢٩ برقم ٨٥: «كان من أئمة الحديث، وثقه أحمد بن حنبل وأبو داود».

(٥) انظر: ابن حجر، التهذيب ١/ ٢٣٦، وقال: «وقال البزار: وإنما كان عيبه شدة تشيعه، لا علىٰ أنه عير عليه في السماع».

(٦) ابن حبان، الثقات ٨/ ٩١، برقم ١٢٣٨٥.

(٧) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ١/ ٣١٠: «قال السعدي الجوزجاني: إسماعيل بن أبان الوراق كان مائلًا عن الحق، ولم يكن يكذب، ولإسماعيل بن أبان الوراق أحاديث حِسان عمن يروي عنه، وقول السعدي فيه: إنه كان مائلًا عن الحق يعني ما عليه الكوفيون من تشيع، وأما الصدق فهو صدوق».

(٨) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات / ٢٨ برقم ١٢: «وقال فيه عثمان بن أبي شيبة: إسماعيل بن أبان الوراق ثقة صحيح الحديث ورع مسلم».

(٩) ابن حجر، التهذيب ١/ ٢٣٦، قال: «وقال الدارقطني: ثقة مأمون».

(١٠) ابن حجر، تهذيب التهذيب ١/ ٢٣٦ وقال: «وقال أبو أحمد الحاكم: ثقة».

(١١) الذهبي، الكاشف ١/ ٢٤٢ برقم ٣٤٥. وقال: «ثقة».

(١٢) ابن حجر، تقريب التهذيب ١/ ١٠٥.

والخزرجي[١].

ومن ضعفه: إنما ضعفه لمذهبه في التشيع، لا في ضبطه وصدقه، ومنهم الجُوزجانيّ.

قال الحافظ ابن حجر: «كوفي ثقة تُكلم فيه للتشيع»[٢].

خلاصة القول في إسماعيل بن أبان الكوفي:

الظاهر من التراجم السابقة وأقوال أهل النقد أنه ثقة، وقول البخاري عنه: «صدوق» قد فسره الخزرجي بأنه توثيق له. ولا غرو أن البخاري قد أخرج عنه في عدة مواضع من صحيحه، مما يعني أنه يحتج به ويوثقه.

٥- الجراح بن مَليح الرُّؤاسِي.

هو: «الجراح بن مَلِيح بن عَدي بن فرس بن جمحة بن سفيان بن الحارث بن عمرو بن عُبيد بن رؤاس، وهو الحارث بن كلاب الرؤاسي، بضم الراء بعدها واو بهمزة، وبعد الألف مهملة، والد وكيع، من السابعة، مات سنة خمس، ويقال: ست وسبعين، الكوفي أبو وكيع»[٣].

* ذكره الترمذي في(العلل الكبير)، وقال: «قال محمد: الجراح بن مليح

---

(١) الخزرجي، خلاصة تذهيب التهذيب / ٢٣: «وثقه أحمد والبخاري».

(٢) تقريب التهذيب ١/ ١٠٥.

(٣) تهذيب التهذيب لابن حجر ٢/ ٥٨ برقم ١٠٨. والتقريب ١/ ١٣٨ برقم ٩٠٨. وقال: «صدوق يهم».

الرؤاسي صدوق»[١].

أقوال أهل النقد في الجراح بن مليح الرؤاسي:

* ذكره البخاري في التاريخ ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[٢].

من وثقه: يحيىٰ بن معين[٣]، وأبو داود[٤]، والعِجلي[٥]، والنسائي[٦]، وابن عدِي[٧] وابن شاهين[٨]، والذهبي[٩].

---

(١) العلل الكبير / ٣٩٤ برقم ١٢٦.

(٢) التاريخ الكبير ٢/ ٢٢٧ برقم ٢٢٨٦.

()(٣) تاريخ ابن معين برواية الدوري ٣/ ٢٦٧. وقال: «سألت يحيىٰ عن الجراح بن مليح بن فرس أبي وكيع قال: ثقة».

(٤) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود ٨/ ٢٢، وقال: «سئل أبو داود عن أبي وكيع، فقال: ثقة».

(٥) انظر قوله: تهذيب التهذيب لابن حجر: «قال العجلي: الجرّاح بن مَليح بن عدي، كوفي، لا بأس به، وابنه أنبل منه». **قلت: ولعله ساقط من المطبوع، فلم أقف عليه فيه.**

(٦) انظر قوله: ابن حجر، التهذيب ٢/ ٥٩: «وقال النسائي: ليس به بأس».

(٧) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٢/ ٤١٠ برقم ٣٥٢. وقال: «ولأبي وكيع هذا أحاديث صالحة وروايات مستقيمة، وحديثه لا بأس به، وهو صدوق، ولم أجد في حديثه منكرًا فأذكره، وعامة ما يرويه عنه ابنه وكيع، وقد حدث عنه غير وكيع الثقات من الناس».

(٨) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات / ٥٦ برقم ١٧٩. وقال: «وثقه يحيىٰ بن معين».

(٩) الذهبي، المغني في الضعفاء ١/ ١٢٨ برقم ١١٠٣، وله: من تكلم فيه وهو موثق / ٥٧ برقم ٦٢. وقال: «الجراح بن مليح والد وكيع، صدوق».

من ضعفه: يحيىٰ بن معين في أحد قوليه عنه[١]، وابن سعد[٢]، وأبو حاتم[٣]، وابن حبان[٤]، والدارقطني[٥]، وابن شاهين[٦]، والخزرجي[٧].

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق يهم»[٨].

خلاصة أقوال أهل النقد في الجراح بن مليح أبي وكيع:

الظاهر من التراجم السابقة أن الجراح صدوق لا يتعمد الخطأ، ولا الكذب، وهو عدل في ديانته، ولكن يظهر لي أن في حفظه شيئًا؛ أنزل رتبته من

---

(١) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/ ٥٩٣ برقم ٢١٧٥. وقال عبد الرحمن: «أنا ابن أبي خيثمة فيما كتب إلي، قال: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: أبو وكيع ضعيف».

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرىٰ ٦/ ٣٥٧: «وكان عسرًا في الحديث ممتنعًا به». وأضاف ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢/ ٥٩ زيادة علىٰ ما في المطبوع من الطبقات وقال: «وكان ضعيفًا في الحديث عسرًا».

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/ ٥٩٣ برقم ٢١٧٥. وقال: «سمعت أبي يقول: جراح بن مليح الكوفي أبو وكيع، يُكتَب حديثه، ولا يُحتَج به».

(٤) ابن حبان، المجروحين ١/ ٢١٩. وقال: «كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، وزعم يحيىٰ بن معين أنه كان وضاعًا للحديث».

(٥) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢/ ٥٩ وقال: «قال البرقاني: سألت الدارقطني عن الجراح، فقال: ليس بشيء، هو كثير الوهم. قلت: يعتبر به؟ قال: لا».

(٦) تاريخ أسماء الضعفاء / ٦٨ برقم ١٠١. ونقل تضعيف ابن معين للجراح.

(٧) الخزرجي، الخلاصة / ٦١، وقال: «ضعفه ابن معين، وقال الدارقطني: كثير الوهم، قال النسائي: لا بأس به، وقال ابن عدي: لم أجد له حديثًا منكرًا، توفي سنة ست وسبعين ومائة».

(٨) تقريب التهذيب / ١٣٨ برقم ٩٠٨.

التوثيق إلىٰ الصدوق، بل إلىٰ الضعف عند البعض. لذا قال الحافظ ابن حجر: صدوق يهم. ولكنه عند البخاري صدوق من غير أي وصف آخر. ولا غرو أن الإمام مسلم أخرج عنه في الأصول[(١)]، مما يدل علىٰ الاحتجاج به، ويراعىٰ ما انفرد به؛ خشية الوهم والغلط. وهو ممن ينظر في حديثه.

٦- جنيد أبو عبد الله.

وسماه ابن عدي: «جنيد بن عبد الله الحجام»[(٢)].

* ذكره البخاري في التاريخ، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[(٣)].

- قال الترمذي: «حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا جنيد أبو عبد الله، عن زيد أبي أسامة، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: «لعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال، والواشمة[(٤)] والموشومة،

---

(١) قال النووي، شرح مسلم ١/ ٣٨: «وهذا الجراح ضعيف عند المحدثين، ولكنه مذكور هنا في المتابعات». ولكن علق عليه سبط ابن العجمي، الكشف الحثيث / ٨٣ فقال: «وثقة ابن معين مرة وضعفه أخرىٰ، والحاصل أنه لم يذكر فيه أنه وضع، وقد رأيت عن ابن دحية: قال يحيىٰ: كان الجراح واضعًا للحديث، فكيف يحل لمسلم - يعني ابن الحجاج - أن يروي عنه! وقد قال النووي في حاشيته علىٰ صحيح مسلم: إنه مذكور هنا في المتابعات، والذي يظهر لي أنه روىٰ له في الأصول».

(٢) الكامل في الضعفاء ٦/ ١٨٦.

(٣) التاريخ الكبير ٢/ ٢٣٦ برقم ٢٣٠٤.

(٤) الواشمة: قال ابن منظور: «الوشم ما تجعله المرأة علىٰ ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بالنؤور، وهو دخان الشحم». انظر: لسان العرب ١٢/ ٦٨٣.

والواصلة[١] والموصولة». وسألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: زيد أبو أسامة صدوق، وجنيد أبو عبد الله صدوق، وكانا حجامين»[٢].

أقوال أهل النقد في جنيد أبي عبد الله الحجام:

لم أقف علىٰ ترجمة موسعة للجنيد هذا، ولكن سأعرض ما وقفت عليه في ترجمته.

مـن وثقـه: يحيىٰ بـن معـين[٣]**،**.....

(١) الواصلة: التي تصل الشعر. انظر: الجوهري، الصحاح في اللغة ٢/ ٢٨٢.

(٢) علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ٣٤٣ برقم ٦٣٧. باب ما جاء في المتشبهات بالرجال من النساء. وأخرجه الدولابي (الكنىٰ والأسماء ١/ ٣٢١ برقم٥٧١) عن جنيد بهذا الإسناد فقال: «حدثنا أبي، قال: ثنا جنيد الحجام، عن أبي أسامة الحجام، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: لعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال». وأخرجه البخاري (الجامع الصحيح، باب المتشبهين بالنساء والمتشبهات بالرجال، ٧/ ٢٠٥ برقم ٥٨٨٥)، وأحمد (المسند ١/ ٣٣٩ برقم ٣١٥١)، وابن ماجه (السنن، باب: في المخنثين ٣/ ٩٦ برقم ١٩٠٤) من طريق شعبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «لعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال». وليس فيه «والواشمة والموشومة والواصلة والموصولة». والظاهر أنها مقحمة في متن الحديث، يعني دخل حديث بحديث؛ لأن لفظ «والواشمة والموشومة...» جاء بإسناد آخر عن عكرمة عن ابن عباس، وقد أخرجه ابن أبي شيبة (المصنف في واصلة الشعر بالشعر ٨/ ٣٠٠ برقم ٢٥٧٣٤) قال: «حدثنا محمد بن بشر، عن أبي أسامة، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ لعن الواشمة والمتوشمة، والواصلة والموصولة».

(٣) معرفة الرجال لابن محرز ١/ ١٠١. قال: «وسألت يحيىٰ عن جنيد الحجام فقال: ثقة».

وأبو زرعة الرازي[١]، والنسائي، والأشج[٢]، والذهبي[٣]، وابن حجر[٤].

من ضعفه: أحمد[٥]، والساجي، والأزدي[٦].

وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: «جنيد الحجام الكوفي صدوق يهم»[٧]

خلاصة القول في جنيد الحجام:

من التراجم السابقة يظهر لي أن أكثر النقاد علىٰ توثيقه، ومن جرحه فهو جرح لا يقوىٰ علىٰ رد توثيق الأئمة للجنيد، ولا غرو أن البخاري قال عنه: صدوق، ومع توثيق الأئمة له فإن فيه دلالة علىٰ أنه يُحتج به.

٧- الخليل بن عمر.

هو: الخليل بن عمر بن إبراهيم العبدي أبو محمد البصري، من التاسعة،

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/ ٥٢٨ برقم ٢١٩٤، وقال عبد الرحمن: «سئل أبو زرعة عن جنيد بن عبد الله الحجام، فقال: كوفي ثقة».

(٢) ابن حجر، التهذيب ٢/ ١٠٣، وقال ابن حجر: «وقال النسائي: ليس به بأس، وروىٰ له حديثًا واحدًا. وأثنىٰ عليه الأشج».

(٣) الذهبي، الكاشف ١/ ٢٩٨ برقم ٨٢٠، وقال: «جنيد الحجام صدوق».

(٤) تقريب التهذيب / ١٤٣ برقم ٩٨٠. وقال: «صدوق يهم».

(٥) قال مغلطاي، الإكمال ٣/ ٢٥: «وفي «سؤالات» أبي زرعة النصري للإمام أحمد بن حنبل: قال أبو عبد الله في أثناء كلام: الضعيف المتروك جنيد الحجام، وهو غلام أبي أسامة».

(٦) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٢/ ١٠٣، وقال الأزدي: «لا يقوم حديثه». وانظر: مغلطاي، الإكمال ٣/ ٢٥٠ برقم ١٠٢٧.

(٧) تقريب التهذيب / ١٤٣ برقم ٩٨٠.

مات سنة عشرين ومائتين[(١)].

* ذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[(٢)].

* وقال الترمذي: «حدثنا أبو موسىٰ، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، حدثنا عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، عن النبي ﷺ، قال: «إذا أفلس الرجل، فوجد رجلٌ متاعه بعينه، فهو أحق به من الغرماء»[(٣)].

---

(١) ابن حجر، تقريب لتهذيب / ١٩٦ برقم ١٧٥٥. تهذيب الكمال ٨/ ٣٣٩ برقم ١٧٣٠.

(٢) انظر: التاريخ الكبير ٣/ ٢٠٠ برقم ٦٨٢.

(٣) **قلت: وهذا الحديث أخرجه**: أحمد، المسند ٥/ ١٠ برقم ٢٠١٢١، بلفظ: «من وجد متاعه عند مفلس بعينه، فهو أحق به». وأبو داود، السنن، باب في الرجل يجد عين ماله عند رجل ٣/ ٣١٢ برقم ٣٥٣٣، بلفظ: «من وجد عين ماله عند رجل فهو أحق به، ويتبع البيع من باعه»، والبزار، المسند ١٠/ ٤٢٩ برقم ٤٥٨١، والدارقطني، السنن ٣/ ٤٢٩ برقم ٢٨٩٧/ ٢٨٩٨ بلفظ: «من وجد عين ماله عند رجل فهو أحق به، ويتبع البيع من باعه»، والطبراني، المعجم الكبير ٦/ ٣٤٧ برقم ٦٧١٧، بلفظ: «من وجد عين ماله فهو أحق به، ويتبع البيع من باعه»، والبيهقي، السنن ٦/ ١٠٠ برقم ١١٨٧٨، بلفظ: «من وجد ماله عند رجل فهو أحق به، ويتبع البيع من باعه». كلهم من طريق قتادة عن الحسن عن سمرة به.

قلت: وقد أعلّ الإمام البزار هذا الإسناد **فقال**: «وهذا الحديث قد رواه غير عمر بن إبراهيم عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. وهو الصواب». والإسناد الصحيح الذي ذكره البزار قد أخرجه مسلم؛ الصحيح، باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس فله الرجوع فيه ٥/ ٣١ برقم ٤٠٧٣ قال: «حدثنا محمد بن المثنىٰ، حدثنا محمد بن جعفر وعبد الرحمن بن مهدىٰ، قالا: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال «إذا أفلس الرجل فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به».

سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: عمر بن إبراهيم صدوق، **وابنه الخليل بن عمر صدوق**»[(١)].

أقوال أهل النقد في الخليل بن عمر:

من وثقه: علي بن المديني[(٢)]، ويعقوب بن شيبة[(٣)]، والفَسَوِي[(٤)]، وابن حِبان[(٥)]، والذهبي[(٦)].

---

(١) علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ١٨٧ برقم ٣٣١.

(٢) انظر قوله: الذهبي، تاريخ الإسلام ٥/ ٣١٠ برقم ١٢٠. قال الذهبي في ترجمته: «روىٰ عنه: محمد بن المثنىٰ، وإسماعيل سمويه، ويعقوب الفسوي، ومحمد بن يحيىٰ الذهلي، ومحمد بن عبد الملك الدقيقي، **وعلي بن المديني ووثقه**».

(٣) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣/ ١٤٥ برقم ٣١٧. وقال الحافظ: «قال يعقوب بن شيبة: ذكر علي بن المديني الخليل يومًا فقال: هو أحب إلي من شاذ بن فياض. قال يعقوب: وقد كتبت عنهما وهما ثقتان».

(٤) انظر قوله: خلاصة تذهيب التهذيب للخزرجي / ١٠٧. وقال الخزرجي: «وثقه الفسوي». وانظر: الذهبي، ميزان الاعتدال ١/ ٦٦٧ برقم ٢٥٧٠.

(٥) الثقات، ٨/ ٢٣١ برقم ١٣١٦٦. وقال: «١٣١٦٦ - الخليل بن عمر بن إبراهيم أبو محمد العبدي، من أهل البصرة، يروي عن أبيه وأهل البصرة، روىٰ عنه بندار وأهل العراق، يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه؛ لأن أباه كان واهيًا، والمناكير في أخباره من ناحية أبيه، لا من ناحيته، فإذا سبر ما روىٰ عن غير أبيه من الثقات وجد أشياء مستقيمة تشبه حديث الأثبات».

(٦) الكاشف ١/ ٣٦٧ برقم ١٤١٥. وقال: «ثقة».

من ضعفه: أبو حاتم الرازي[(١)]، والعقيلي[(٢)].

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق ربما خالف»[(٣)].

خلاصة القول في الخليل بن عمر العبدي:

من خلال الترجمة السابقة يترجح عندي أن الخليل بن عمر العبدي ثقة، وقد وثقه أكثر أهل العلم، وأما بالنسبة لقول أبي حاتم أنه (شيخ) فهي مرتبة لا تدل علىٰ تضعيف شديد، بالإضافة إلىٰ أنه أنزل رتبته ولم يبين سبب الجرح! ولعل مَن جرحه كالعقيلي الذي وصفه بقوله: (يخطئ ويخالف) هو بسبب ما قاله ابن حبان بسبب روايته عن أبيه، فأبوه متكلَّم فيه.

ثم إن البخاري أطلق عليه (صدوقًا)؛ مما يعني أنه ممن يُحتج به عنده، ويقوي هذا الأمر توثيق إمام العلل علي بن المديني شيخ البخاري وغيره. وحكم الحافظ ابن حجر عليه بأنه (صدوق ربما خالف) يعني لا يتعمد الكذب ولا يتعمد الخطأ، بل أخطاء قد تعود إلىٰ ضبطه. وقال علىٰ الاحتمال: (ربما أخطأ)! وقد بينتُ سبب ما وُصف به من الخطأ وأن مصدره ليس منه.

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣/ ٣٨١ برقم ١٧٤١. وقال: «حدثنا عبد الرحمن قال: سئل أبي عنه فقال: شيخ».

(٢) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣/ ١٤٥ برقم ٣١٧. وقال ابن حجر: «قال العقيلي: يخالف في بعض حديثه». **قلت**: ولم أجد قوله هذا في الضعفاء الكبير للعقيلي.

(٣) ابن حجر، تقريب لتهذيب / ١٩٦ برقم ١٧٥٥.

٨- الربيع بن صَبيح.

هو: الربيع بن صَبيح، بفتح المهملة، السعدي، البصري، وكان عابدًا مجاهدًا. قال الرامهرمزي: هو أول من صنف الكتب بالبصرة. من السابعة، مات سنة ستين ومائة[(١)]. قال الحافظ ابن حجر: «صدوق سيئ الحفظ».

* قال الترمذي: «قال محمد: الربيع بن صبيح صدوق»[(٢)].

* وذكره البخاري في كتابه الضعفاء فقال: «ربيع بن صبيح البصري سمع الحسن وعطاء، روىٰ عنه الثوري ووكيع وابن مهدي، وكان يحيىٰ القطان لا يحدث عنه، حدثنا محمد، ثنا أبو الوليد، قال: كان الربيع لا يدلس، وكان المبارك بن فضالة أكثر تدليسًا»[(٣)].

أقوال أهل النقد في الربيع بن صبيح:

من وثقه: أبو حاتم، وأبو زرعة[(٤)]، وأحمد[(٥)]، وعبد الرحمن بن مهدي[(٦)]،

---

(١) ابن حجر، التقريب / ٢٠٦ برقم ١٨٩٥.

(٢) علل الترمذي الكبير، ترتيب القاضي ٢/ ٤٤٨.

(٣) انظر: البخاري، الضعفاء الصغير / ٤٧ برقم ١١٦.

(٤) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته علىٰ البرذعي ٣/ ٨٦٧ برقم ١٩٢. وقال أبو زرعة: «شيخ صالح صدوق».

(٥) انظر: العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤١٢ برقم ٨٦٧. قال عبد الله بن أحمد: وسألته عن الربيع بن صبيح، فقال: لا بأس به، رجل صالح.

(٦) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣/ ٤٦٤ برقم ٢٠٨٤.

ويحيىٰ بن معين[١]، والعجلي[٢]، وابن عدي[٣]، وابن شاهين[٤]، والذهبي[٥].

من ضعفه: محمد بن سعد[٦]، ويحيىٰ بن مَعين[٧]، والفلاس، وعفان بن مسلم، ولم يحدث عنه يحيىٰ بن سعيد القطان[٨]، والعقيلي[٩]، وابن حبان[١٠].

---

(١) تاريخ ابن معين برواية الدوري / ١١١ برقم ٣٣٤.

(٢) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣/ ١٤٥ برقم ٣١٧.

(٣) الكامل في الضعفاء ٣/ ١٣٤. وقال ابن عدي: «وللربيع أحاديث صالحة مستقيمة، ولم أر له حديثًا منكرًا جدًّا، وأرجو أنه لا بأس به وبرواياته».

(٤) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات / ٨٥ برقم ٣٥٣. وقال: «قال يحيىٰ: ثقة، وقال مرة أخرىٰ: ضعيف، وقال فيه: لا بأس به، رجل صالح، نا عبد الله بن محمد البغوي، ثنا محمود بن غيلان، نا أبو داود، قال: قال شعبة: لقد بلغ الربيع بمصرنا هذا ما لم يبلغه الأحنف بن قيس».

(٥) الكاشف ١/ ٣٩٢ برقم ١٥٣٥.

(٦) ابن سعد، الطبقات الكبرىٰ ٧/ ٢٧٧.

(٧) انظر قوله: العلل ومعرفة الرجال ٣/ ١٠ برقم ٣٩١٣. وقال عبد الله بن أحمد: «سألت يحيىٰ عن مبارك بن فضالة، فقال: ضعيف، هو مثل الربيع بن صبيح في الضعف». وقال ابن حجر: «وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ضعيف الحديث». انظر: تهذيب التهذيب ٣/ ٢١٤ برقم ٤٧٤.

(٨) المرجع السابق نفسه.

(٩) العقيلي، الضعفاء الكبير ٢/ ٥٢ برقم ٤٨٣.

(١٠) انظر: ابن حبان، المجروحين ١/ ٢٩٦. وقال: «وكان من عُباد أهل البصرة وزهادهم، وكان يشبه بيته بالليل ببيت النخل من كثرة التهجد، إلا أن الحديث لم يكن من صناعته، فكان يهم فيما يروي كثيرًا، حتىٰ وقع في حديثه المناكير من حيث لا يشعر، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، وفيما يوافق الثقات فإن اعتبر به معتبِر لم أرَ بذلك بأسًا».

خلاصة أقوال أهل النقد في الربيع بن صبيح:

مما سبق من التراجم، يظهر لي أن الربيع مختلف في توثيقه وتضعيفه، وقد يُحَل هذا الإشكال بتفسير أقوال النقاد ومعرفة أسباب تضعيفهم إياه.

فقد نقل الحافظ ابن حجر أقوال بعض أهل العلم مما يستأنس به لحل الإشكال، فقال: «وقال ابن أبي شيبة عن ابن المديني: هو عندنا صالح، وليس بالقوي». مما يعني أنه صالح في نفسه ولا يتعمد الكذب، ثم إنه ليس بالقوي، أي في ضبطه، ويقربنا من هذا المعنىٰ ما قاله الميموني عن خالد بن خداش: «هو في هديه رجل صالح، وليس عنده حديث يحتاج إليه» يعني يتحدث عن عدالته وصدقه ويثني عليه فيهما، أما بالنسبة لضبطه فلا يُحتاج لحديثه. ثم بين الساجي أيضًا ما قد يكون سببًا في تضعيفه بأنه يهم، والوهم يتعلق بالضبط؛ فقال: «هو ضعيف الحديث، أحسبه كان يهم، وكان عبدًا صالحًا». ومما يؤيد قبول عدالته ما قاله العقيلي: «إنه بصري، سيد من سادات المسلمين»[(١)]، ثم يبين الفلاس وأبو أحمد الحاكم عدم ضبطه، فقال الفلاس: ليس بالقوي، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم[(٢)]. وأما ذكر البخاري له في الضعفاء فليس تضعيفًا له، بل هو لبيان أنه متكلم فيه من ناحية التدليس، وقال: إنه لا يدلس. وهي صفة مدح من البخاري.

---

(١) انظر قوله: ابن حجر: تهذيب التهذيب ٣/ ١٤٥ برقم ٣١٧. قلت: ولم أقف عليه في المطبوع من كتاب الضعفاء الكبير للعقيلي.

(٢) المرجع السابق نفسه.

ويُضاف إلىٰ هذا كله قول البخاري عنه: إنه صدوق، ويثني عليه الحافظ ابن حجر ويقول: صدوق يهم. وهذا يعني إمكانية الاحتجاج به.

٩- زياد بن عبد الله البكائي.

هو: زياد بن عبد الله بن الطفيل البكائي العامري، أبو محمد، كوفي، ويقال: أبو زيد الكوفي[١].

* قال الترمذي: «وقال محمد: زياد بن عبد الله البكائي صدوق»[٢].

* قال البخاري في التاريخ الكبير: «وقال ابن عقبة السدوسي عن وكيع: هو أشرف من أن يكذب»[٣].

أقوال أهل النقد في زياد البكائي:

من وثقه: أحمد[٤]، وأبو زرعة[٥]، .....

---

(١) انظر ترجمته: المزي، تهذيب الكمال ٩/ ٤٨٥ برقم ٢٠٥٣.

(٢) انظر: الترمذي، علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ٣٩٢.

(٣) البخاري، التاريخ الكبير ٣/ ٣٦٠ برقم ١٢١٨. وقال أبو الوليد الباجي (التعديل والتجريح ٢/ ٦١٩ برقم ٣٩٦): «أخرج البخاري في الجهاد عن عمرو بن زرارة عنه عن حميد الطويل، توفي سنة ثلاث وثمانين ومائة».

(٤) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣/ ٥٣٨ برقم ٢٤٢٥. وقال عبد الله بن أحمد: « سألت أبي عن زياد بن عبد الله البكائي فقال: ليس به بأس، حديثه حديث أهل الصدق». وانظر: العلل ومعرفة الرجال ٣/ ٢٩٨ برقم ٥٣٢٥.

(٥) المرجع السابق نفسه. وقال: «حدثنا عبد الرحمن، قال: سئل أبو زرعة عن زياد بن عبد الله البكائي فقال: صدوق».

وأبو داود[١]، والدارقطني[٢]، وابن عدي[٣].

من ضعفه: محمد بن سعد[٤]، وعلي بن المديني[٥]، ويحيىٰ بن معين[٦].

وأبـــــو حـــــاتم[٧]،.....

---

(١) انظر قوله: ابن حجر، التهذيب ٣/ ٣٢٤ برقم ٦٨٥. وقال ابن حجر: «وقال الآجري عن أبي داود: كان صدوقًا».

(٢) سؤالات أبي عبد الله بن بكير للدارقطني / ١ برقم ١٠. وقال: «سألت أبا الحسن عنه، فقال: مختلف فيه، وليس عندي به بأس».

(٣) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٤/ ١٤٠. وقال: «ولزياد بن عبد الله غير ما ذكرت من الحديث أحاديث صالحة، وقد روىٰ عنه الثقات من الناس، وما أرىٰ برواياته بأسًا».

(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرىٰ ٦/ ٣٩٦. وقال: «وكان عندهم ضعيفًا، وقد حدثوا عنه».

(٥) انظر قوله: الضعفاء الكبير ٢/ ٧٩ برقم ٥٢٩. قال العقيلي: «قال علي بن المديني: لا أروي عن زياد بن عبد الله البكائي».

(٦) انظر قوله: المرجع السابق نفسه. وقال عبد الرحمن: «قرئ علىٰ العباس بن محمد الدوري، عن يحيىٰ بن معين أنه قال: زياد البكائي ليس بشيء. وحدثنا عبد الرحمن، أنا ابن أبي خيثمة فيما كتب إليّ، قال: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: زياد البكائي ليس حديثه بشيء، وكان عندي في المغازي لا بأس به». وقال العقيلي (الضعفاء الكبير ٢/ ٧٩): «محمد بن عثمان قال: سألت يحيىٰ بن معين عن زياد بن عبد الله البكائي فقال: كان زياد بن عبد الله ابن البكائي ضعيفًا». **وانظر: سؤالات ابن الجنيد** ليحيىٰ بن معين / ٤٤٥ برقم ٨٦٧: «سئل يحيىٰ وأنا أسمع عن زياد البكائي، فقال: ليس به بأس في المغازي، قلت ليحيىٰ: فما روىٰ غير المغازي؟ قال: لا يرغبون في حديثه، قلت ليحيىٰ: كتبت عنه شيئًا؟ قال: نعم».

(٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣/ ٥٨٣ برقم ٢٤٢٥. «قال عبد الرحمن: سمعت أبي يقول: زياد بن عبد الله البكائي يُكتب حديثه ولا يحتَج به».

والترمذي[١]، والنسائي[٢]، وابن حبان[٣]، وابن شاهين[٤].

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق، ثَبَتٌ في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لِين، ولم يثبت أن وكيعًا كذبه. وله في البخاري موضع واحد متابعة. من الثامنة، مات سنة ثلاث وثمانين ومائة»[٥].

خلاصة أقوال أهل النقد في زياد بن عبد الله البكائي:

مما سبق أعتقد أن زيادًا البكائي رأس من رؤوس المغازي والسير، وهو عمدة فيه، أما في غير المغازي، فالظاهر أنه لا يضبط حديثه، ولا بد له من متابع، ومع هذا فهو لا يتعمد الكذب، وقد نفاه عنه البخاري ووكيع[٦].

ولخص ابن حجر حاله فقال: هو صدوق في حديثه عن غير ابن إسحاق (أي: في المغازي) لين، ولا بد من وجود متابع له يضمن ضبطه لحديثه. وعليه

---

(١) انظر قوله: الذهبي، المغني في الضعفاء / ٢٤٣ برقم ٢٢٣٥. وقال: «وقال الترمذي: كثير المناكير».

(٢) النسائي، الضعفاء / ١١٤ برقم ٢٢٦. وقال: «ليس بالقوي».

(٣) ابن حبان، المجروحين ١/ ٣٠٧ برقم ٣٦٣. وقال: «كان فاحش الخطأ، كثير الوهم، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وأما فيما وافق الثقات في الروايات، فإن اعتبر بها معتبر، فلا ضير، كان وكيع يقول: هو أشرف من أن يكذب، وكان يحيىٰ بن معين سيئ الرأي فيه».

(٤) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء / ٩٣ برقم ٢١٥. ونقل تضعيف ابن معين له.

(٥) ابن حجر، تقريب التهذيب / ٢٢٠ برقم ٢٠٨٥.

(٦) قال العقيلي (الضعفاء الكبير ٢/ ٧٩ برقم ٥٢٩): «وحدثني آدم، قال: سمعت البخاري قال: قال لي ابن عقبة السدوسي عن وكيع: هو أشرف من أن يكذب».

فإن إطلاق لفظ (الصدوق) عليه من أكثر من واحد من أهل العلم يفيدنا الاحتجاج بخبره ما لم ينفرد. وأما قول أبي حاتم: «لا يُحتج بحديثه» فمعارَض بمن احتج به من الأئمة.

١٠- زيد أبو أسامة.

هو: زيد الحجام أبو أسامة الكوفي، أستاذ جنيد الحجام، من السادسة[(١)].

* قال الترمذي: «حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا جنيد أبو عبد الله، عن زيد أبي أسامة، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: لعن رسول الله ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال، والواشمة والموشومة، والواصلة والموصولة.

سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: زيد أبو أسامة صدوق، وجنيد أبو عبد الله صدوق، وكانا حجامين»[(٢)].

أقوال أهل النقد في زيد الحجام:

* ذكره البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[(٣)].

---

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب / ٢٢٥ برقم ٢١٦٣. المزي، تهذيب الكمال ١٠/ ١٢١ برقم ٢١٣٥.

(٢) علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ٣٤٣ برقم ٦٣٧. مضىٰ تخريج الحديث في ترجمة جنيد الحجام برقم ٦ ص ٨١.

(٣) التاريخ الكبير ٣/ ٣٨٨ برقم ١٢٩٣.

مـن وثقـه: يحيىٰ بـن معـين[(١)]، وأبـو حـاتم الـرازي[(٢)]، وابـن حبـان[(٣)]، والساجي[(٤)]، وابن خلفون[(٥)]، والذهبي[(٦)].

من ضعفه: الأزدي[(٧)].

وقال ابن حجر: «زيد الحجام أبو أسامة الكوفي أستاذ جنيد الحجام، ثقة، لم يصب الأزدي في قوله: يتكلمون فيه، من السادسة».

خلاصة أقوال أهل النقد في زيد الحجام:

يظهر لي أن زيدًا الحجام هو راو ثقة، أجمع النقاد علىٰ توثيقه، ولم يضعفه

---

(١) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣/ ٥٧٨ برقم ٢٦٢٣. قال عبد الرحمن: «قرئ علىٰ العباس بن محمد الدوري عن يحيىٰ بن معين، أنه قال: زيد أبو أسامة الحجام مولىٰ بني ثور، ثقة».

(٢) المرجع السابق نفسه. وقال عبد الرحمن: «سمعت أبي يقول: أبو أسامة الحجام ثقة، صالح الحديث».

(٣) ابن حبان، الثقات ٦/ ٣١٧ برقم ٧٨٩٨.

(٤) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣/ ٣٧٠ برقم ٧٨٧. وقال: «وقال الساجي: ليس به بأس».

(٥) انظر قوله: إكمال تهذيب الكمال للحافظ مغلطاي ٥/ ١٧٦ برقم ١٧٩٩. وقال: «ولما ذكره ابن خلفون في الثقات قال: هو عندي في الطبقة الثالثة من المحدثين».

(٦) الذهبي، الكاشف ١/ ٤٢٠ برقم ١٧٦٢. وقال: «ثقة». وفي تاريخ الإسلام ٣/ ٨٦٩ برقم ١٥٨، وقال: «كوفي صدوق».

(٧) انظر قوله: الذهبي، المغني في الضعفاء ١/ ٢٤٩ برقم ٢٢٩٠ وقال: «قال الأزدي: يتكلمون فيه».

سوىٰ الأزدي، ولا عبرة بتضعيفه له كما قال الحافظ ابن حجر.

وقول البخاري عنه: (صدوق) يفيدنا أن زيدًا الحجام يُحتج بحديثه.

١١- سعيد بن زكريا المدائني القرشي أبو عمر.

هو: سعيد بن زكريا القرشي، أبو عثمان، ويقال: أبو عمر، المدائني، من التاسعة[١].

* ذكره البخاري في التاريخ الكبير، وقال: «سعيد بن زكريا المدائني القرشي أبو عمر، صدوق»[٢].

أقوال أهل النقد في سعيد بن زكريا المدائني:

من وثقه: يحيىٰ بن معين[٣]، وأحمد[٤]، وعثمان بن شيبة[٥]، والفضل بن

---

(١) انظر ترجمته: المزي، تهذيب الكمال ١٠/ ٤٣٥ برقم ٢٢٧٢. ابن حجر، التقريب / ٢٣٥ برقم ٢٣٠٨.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير ٣/ ٤٧٤ برقم ١٥٨٤.

(٣) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٧ برقم ٤٦. وقال ابن حجر: «قال محمود بن خداش: سألت ابن معين وأحمد بن حنبل عنه فقالا: ثقة».

(٤) انظر قوله: العلل ومعرفة الرجال ٣/ ٣٠١ برقم ٦٣٣٧، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤/ ٢٣ برقم ٩١. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن سعيد بن زكريا المدائني يحدث عن زمعة؟ فقال: ما به بأس إن شاء الله، كتبنا عنه أحاديث زمعة...

(٥) انظر قوله: ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات / ٩٧ برقم ٤٣٤. قال ابن شاهين: «قال فيه عثمان بن أبي شيبة: لا بأس به، صدوق، لكنه لم يكن يعرف الحديث».

الصباح[(١)]، وصالح بن محمد البغدادي[(٢)]، وابن حبان[(٣)]، وابن شاهين[(٤)].

من ضعفه: أبو حاتم الرازي[(٥)]، والساجي[(٦)].

قال ابن حجر: «صدوق لم يكن بالحافظ».

خلاصة أقوال أهل النقد في سعيد بن زكريا المدائني:

الذي يظهر لي أن أغلب النقاد علىٰ توثيقه، ومن ضعفه فإنما ضعفه كونه ليس بحافظ. وهو ليس بصاحب حديث، قال الأثرم عن أحمد: كتبنا عنه، ثم تركناه. قلت: لم؟ قال: لم يكن به بأس، ولكنه لم يكن بصاحب حديث[(٧)].

---

(١) انظر قوله: ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٦/ ٢٠٤. وقال ابن عدي: «أخبرنا الحسن بن سفيان، ثنا الفضل بن الصباح، ثنا **سعيد بن زكريا المدائني الثقة المأمون** عن عنبسة بن عبد الرحمن، عن محمد بن زاذان، عن محمد بن المنكدر، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ السلام قبل الكلام..».

(٢) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٧ برقم ٤٦. وقال ابن حجر: «وقال صالح بن محمد البغدادي: ثقة».

(٣) ابن حبان، الثقات ٨/ ٢٦٣ برقم ١٣٣٥١.

(٤) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات / ٩٧ برقم ٤٣٤. وتقل توثيق يحيىٰ بن معين لسعيد المدائني. وقال: «قال يحيىٰ: ليس به بأس».

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٤/ ٢٣ برقم ٩١. وقال عبد الرحمن: « سألت أبي عن سعيد بن زكريا، فقال: هو مدائني، صالح، ليس بذاك القوي».

(٦) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٧ برقم ٤٦. وقال ابن حجر: «وقال زكرياء الساجي: ضعيف».

(٧) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٧ برقم ٤٦.

وهذا التضعيف خشية ألا يضبط حديثه، ومع هذا فمن روىٰ عنه احتج بروايته وضعفها بسبب من روىٰ عنه، لا منه.

ويبين لنا هذا الأمر ويزيده وضوحًا الحافظ ابن رجب فيقول: «وقد قال أحمد في رواية الأثرم: «سعيد بن زكريا المدائني؛ كنا كتبنا عنه ثم تركناه، قيل له: لم؟ قال: لم يكن أرىٰ به في نفسه بأسًا، لكن لم يكن بصاحب حديث».

قال ابن رجب: «وهذا محمول علىٰ أنه كان يحدث من حفظه أيضًا، فيخشىٰ عليه الغلط»[(١)].

مما يعطينا إشارة إلىٰ أن قول البخاري عنه بأنه (صدوق) أي أنه قد يخطئ من حفظه، ولكنه لا يتعمد الكذب، وهو ممن يُحتج بحديثه.

١٢- عاصم بن عبيد الله.

هو: عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني، من الرابعة، مات في أول دولة بني العباس، سنة اثنتين وثلاثين ومائة[(٢)].

قال الترمذي: «قال محمد: عاصم بن عبيد الله صدوق، روىٰ عنه: مالك بن أنس حديثين مرسلين، وروىٰ عنه شعبة والثوري»[(٣)].

أقوال أهل النقد في عاصم بن عبيد الله:

---

(١) ابن رجب، شرح علل الترمذي / ٢١٤.

(٢) ابن حجر، التقريب / ٢٨٥ برقم ٣٠٦٥.

(٣) علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ٣٩١ برقم ٨٦.

*ذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[١].

* وقال البخاري: «منكر الحديث»[٢].

من وثقه: العجلي[٣].

من ضعفه: مالك[٤]، ويحيىٰ بن سعيد القطان[٥]، ويحيىٰ بن معين[٦]،

---

(١) البخاري، التاريخ الكبير ٦/ ٤٨٤ برقم ٣٠٥٦. وقال: «عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي المديني، رأىٰ عبد الله بن عمر وأباه، وعبد الله بن عامر بن ربيعة، سمع منه الثوري، وشعبة، ومالك بن أنس، ويحيىٰ بن سعيد، وابن عجلان، قال علي: قال سفيان: ذهبنا إلىٰ عاصم سنة ثلاث وعشرين وكنت رأيته بالمدينة سنة عشرين وكان شيخًا طويلًا ضخمًا».

(٢) البخاري، الضعفاء الصغير / ٩٥ برقم ٢٨١.

(٣) العجلي، معرفة الثقات ٢/ ٨ برقم ٨١٢. وقال: «مدني لا بأس به».

(٤) انظر قوله: ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٥/ ٢٢٥. قال ابن عدي: «حدثنا الحسن بن سفيان، قال: حدثني عبد العزيز بن سلام، قال: سمعت علي بن المديني يقول: حدثني شيخ لنا، قال: قال لي مالك: شعبتكم هذا يشدد في الرجال، ويروي عن عاصم بن عبيد الله». ونقل ابن حجر(تهذيب التهذيب ٥/ ٤٢) عن النسائي قوله: «لا نعلم مالكًا روىٰ عن إنسان ضعيف مشهور بالضعف إلا عاصم بن عبيد الله».

(٥) انظر قوله: العقيلي، الضعفاء الكبير ٣/ ٣٣٣ برقم ١٣٥٥. قال العقيلي: «عن علي بن المديني قال: ذكرنا عند يحيىٰ القطان ضعف عاصم بن عبيد الله، فقال: هو عندي نحو ابن عقيل».

(٦) انظر قوله: تاريخ ابن معين برواية الدوري / ١٣٧ برقم ٤٥١. والعقيلي، الضعفاء ٣/ ٣٣٣ برقم ١٣٥٥. وقال: «حدثنا محمد بن عيسىٰ، قال: حدثنا عباس، قال: سمعت يحيىٰ قال: عاصم بن عبيد الله ضعيف. وفي موضع آخر علي بن زيد أحب إلي من ابن عقيل ومن عاصم».

وابن سعد[١]، وأحمد[٢]، وابن نمير[٣]، وأبو حاتم الرازي[٤]، وابن خزيمة[٥]، والبزار[٦]، والنسائي[٧]، وابن عدي[٨]، وابن حبان[٩]، والدارقطني[١٠]، وابن شاهين[١١] وغيرهم.

---

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرىٰ ٩/ ٢٢٦ برقم ١٠٢. وقال: «كان كثير الحديث، لا يُحتج به».

(٢) عبد الله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٢١٠ برقم ٢٠٣٨. وقال: «سئل أبي عن عاصم بن عبيد الله وعبد الله بن محمد بن عقيل فقال: ما أقربهما، وكان ابن عيينة يقول: كان الأشياخ يتقون حديث عاصم بن عبيد الله».

(٣) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٥/ ٤٢ برقم ٧٩. قال ابن حجر: «قال ابن نمير: عاصم منكر الحديث في الأصل، وهو مضطرب الحديث».

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، وقال: «منكر الحديث، مضطرب الحديث، ليس له حديث يُعتمد عليه، وما أقربه من ابن عقيل».

(٥) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٥/ ٤٣ برقم ٤٩. وقال ابن حجر: «وقال ابن خزيمة: لست أحتج به لسوء حفظه».

(٦) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٥/ ٤٣ برقم ٤٩. وقال ابن حجر: «قال البزار في السنن: في حديثه لين».

(٧) النسائي، الضعفاء / ١٨١ برقم ٤٣٧. وقال: «ضعيف».

(٨) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٥/ ٢٢٨. وقال: «روىٰ عنه سفيان الثوري، وابن عيينة، وشعبة، وغيرهم من ثقات الناس، وقد احتمله الناس، وهو مع ضعفه يُكتب حديثه».

(٩) ابن حبان، المجروحين ٢/ ١٢٧. وقال: «وكان سيئ الحفظ، كثير الوهم، فاحش الخطأ، فتُرك من أجل كثرة خطئه».

(١٠) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٥/ ٤٣ برقم ٤٩. وقال ابن حجر: «وقال الدارقطني: مديني يُترك، وهو مغفل».

(١١) ابن شاهين، تاريخ أسماء الضعفاء / ١٤٨ برقم ٤٧٧. ونقل تضعيف ابن معين له.

وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف»[(١)].

خلاصة أقوال أهل النقد في عاصم بن عبيد الله:

مما مضىٰ يظهر أن عاصمًا متفق علىٰ تضعيفه بين أهل النقد، ولم يخالفهم سوىٰ العِجلي، وهذا منه قد يكون فيه نوع تساهل في توثيقه! ولكن لو نظرنا في سبب تضعيفهم له؛ لوجدناهم متفقين علىٰ أنه سيئ الحفظ، ويضطرب في حديثه.

ولكننا وجدنا بعض الكبار كشعبة والثوري ومالك يروون عنه! وقد يعطيه هذا بعض القوة، خاصة أنهم معروفون بأنهم لا يروون إلا عن ثقة عندهم. إلا أن هذا الأمر لم ينفعه ولم يفده شيئًا؛ فقد انتقد الأئمة رواية مالك عنه فقالوا بأن مالكًا لم يروِ عن ضعيف سوىٰ عاصم بن عبيد الله وعبد الكريم بن أبي المخارق.

وقد نستنتج أن قول البخاري عنه: (صدوق) يعني أنه عدل في روايته ولا يتعمد يكذب، ولكنه غير ضابط، ولا متقِن، ولا غرو أن البخاري قال عنه: منكر الحديث. وقد يكون قول البخاري: (صدوق) وكأنه اعتمد علىٰ رواية هؤلاء القوم (مالك وشعبة والثوري) عنه لما عرف عنهم.

١٣- عاصم بن محمد بن زيد.

هو: عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري المدني، من السابعة[(٢)].

---

(١) ابن حجر، التقريب / ٢٨٥ برقم ٣٠٦٥.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب ٢/ ٢٨٦ برقم ٣٠٧٨. وقال أبو الوليد الباجي (التعديل والتجريح ٣/ ١١١٨ برقم ١١٣٠): «أخرج البخاري في الصلاة والعتق والحدود والحج وغير موضع عنِ

* قال الترمذي: «سألت محمدًا عن عاصم بن محمد بن زيد، فقال: ثقة، صدوق[١].

أقوال أهل النقد في عاصم بن محمد بن زيد:

* ذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[٢].

من وثقه: يحيىٰ بن معين[٣]، وأحمد[٤]، وأبو حاتم الرازي[٥]، وأبو زرعة الرازي[٦]، وأبو داود[٧]،.....

=

يزيد بن هارون وأبي نعيم ومحمد بن عبد الله وأبي الوليد وعاصم بن علي وأحمد بن يونس عنه عن أبيه محمد وأخيه واقد».

(١) علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي/ ٣٩٣ برقم ١١٨.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير ٦/ ٤٩٠ برقم ٣٠٧٤.

(٣) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ٣٥٠ برقم ١٩٣١. وقال ابن أبي حاتم: «نا يعقوب بن إسحاق في كتابه إلي، نا عثمان بن سعيد، قال: سألت يحيىٰ بن معين، قلت: عاصم بن محمد كيف حديثه؟ فقال: ثقة».

(٤) عبد الله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣/ ٣٧١ برقم ٥٦٢٩. قال عبد الله: «قلت لأبي: حدثني عمرو الناقد، قال: حدثنا الهيثم بن جميل، قال: أخبرنا عاصم بن محمد، يعني ابن زيد، قال أبي: الهيثم بن جميل ثقة، وعاصم بن محمد ثقة أيضًا».

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ٣٥٠ برقم ١٩٣١. وقال: «سألت أبي عن عاصم بن محمد بن زيد فقال: ثقة لا بأس به».

(٦) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٥/ ٥٠ برقم ٩٢. وقال ابن حجر: «وقال أبو زرعة: صدوق في الحديث».

(٧) انظر قوله: المرجع السابق نفسه.

والبزار[١]، والنسائي[٢]، وابن حبان[٣]، والذهبي[٤].

من ضعفه: لم أقف علىٰ من ضعفه من الأئمة النقاد.

خلاصة القول في عاصم بن محمد بن زيد:

من الأقوال السابقة ظهر أن الأئمة متفقون علىٰ توثيقه، ولا عبرة بمن عمم وقال: كل عاصم ضعيف[٥]، وقد رد هذا القول الإمامُ الذهبي فقال: «واحتج به أرباب الصحاح، فلا يعرج علىٰ قول القائل: كل من اسمه عاصم ففيه ضعف»[٦]. ويضاف إلىٰ هذا قول البخاري – السابق – فيه: «ثقة، صدوق». مما يعني الاحتجاج بخبره، بل بأنه ثقة. وقال الحافظ ابن حجر: «ثقة»[٧].

١٤- عباد بن منصور.

هو: عباد بن منصور الناجي – بالنون والجيم – أبو سلمة البصري، القاضي

---

(١) انظر قوله: المرجع السابق نفسه. قال ابن حجر: «وقال البزار: صالح الحديث».

(٢) انظر قوله: المرجع السابق نفسه. قال ابن حجر: «وقال النسائي: ليس به بأس».

(٣) ابن حبان، الثقات ٧/ ٢٥٦ برقم ٩٩٥٠.

(٤) الذهبي، الكاشف ١/ ٥٢١ برقم ٢٥١٩ وقال: «صدوق».

(٥) **قلت**: وذكر هذا القول الحافظ المزي، تهذيب الكمال ١٣/ ٥١١، في ترجمة عاصم بن علي برقم ٣٠١٦. وقال: «قال أبو بكر المروذي: سألته – يعني أحمد بن حنبل– عن عاصم بن علي، فقلت: إن يحيىٰ بن معين قال: كل عاصم في الدنيا ضعيف. قال: ما أعلم منه إلا خيرًا، كان حديثه صحيحًا، حديث شعبة والمسعودي ما كان أصحها».

(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٠٥ برقم ٦٠.

(٧) ابن حجر، تقريب التهذيب ٢/ ٢٨٦ برقم ٣٠٨٠.

بها، من السادسة، مات سنة اثنتين وخمسين ومائة[(١)].

قال الترمذي: «حدثنا محمد بن حميد الرازي، حدثنا أبو داود، عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: «اكتحلوا بالإثمد[(٢)]؛ فإنه يجلو البصر وينبت الشعر»[(٣)]. وزعم أن النبي ﷺ كانت له مُكْحُلة يكتحل بها كل

---

(١) ابن حجر، التقريب ٢/ ٢٩١ برقم ٣١٤٢.

(٢) الإثمد: عنصر معدني بلوري الشكل قصديري اللون، صلب، هش، يوجد في حالة نقية، وغالبًا متحدًا مع غيره من العناصر، يُكتحل به في العين. انظر: المعجم الوسيط ١/ ١٠٠.

(٣) **قلت**: وهذا الحديث أخرجه: الترمذي (الجامع، كتاب اللباس، باب ما جاء في الاكتحال ٤/ ٢٣٤ برقم ١٧٥٧) وقال: حدثنا محمد بن حميد، حدثنا أبو داود، هو الطيالسي، عن عباد بن منصور، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: «اكتحلوا بالإثمد؛ فإنه يجلو البصر، وينبِت الشعر». وزعم أن النبي ﷺ كانت له مُكحلة يكتحل بها كل ليلة ثلاثة في هذه، وثلاثة في هذه. قال: وفي الباب عن جابر و ابن عمر. **قال أبو عيسىٰ: حديث ابن عباس حديث حسن غريب**، لا نعرفه علىٰ هذا اللفظ إلا من حديث عباد بن منصور.

قلت: ولم يسمع عباد بن منصور هذا الحديث من عكرمة. قال علي بن المديني: سمعت يحيىٰ بن سعيد يقول: قلت لعباد بن منصور: سمعت حديث «ما مررت بملأ من الملائكة» وأنّ النبي ﷺ كان يكتحل ثلاثًا، يعني من عكرمة؟ فقال: حدثني ابن أبي يحيىٰ عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس. انظر: العقيلي، الضعفاء الكبير ٣/ ١٣٦ برقم ١١١٩، ابن حبان، المجروحين ٢/ ١٦٥.

وقال ابن حبان: «كُلّ ما روىٰ عباد عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبي يحيىٰ عن داود بن الحصين فدلسها عن عكرمة. وذكر منها هذا الحديث». انظر: ابن حبان، المجروحين ٢/ ١٦٦.

وقال أبو حاتم: «عباد ليس بقوي الحديث، ويروي عن إبراهيم بن أبي يحيىٰ عن داود بن حصين عن عكرمة، فأنا أخشىٰ أنْ يكون ما لم يسم إبراهيم فإنما هو عنه مدلسة». انظر: علل أبي حاتم ٦/ ٢١٦ برقم ٢٤٦٣.

=

ليلة ثلاثة في هذه وثلاثة في هذه.

سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: هو حديث محفوظ، **وعباد بن منصور صدوق**»[(١)].

أقوال أهل النقد في عباد بن منصور:

* ذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[(٢)].

من وثقه: يحيىٰ بن سعيد القطان[(٣)]، والعجلي[(٤)].

=

وقال أيضًا: «كان ضعيف الحديث يُكتب حديثه. وذكر أنه أخذ هذه الأحاديث عن ابن أبي يحيىٰ عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس». انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ٨٦ برقم ٤٣٨.

قلت: وإبراهيم هو ابن محمد بن أبي يحيىٰ الأسلمي، كذبه ابن معين ويحيىٰ القطان ويزيد بن هارون وابن حبان وغيرهم. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب ١/ ٩٣ برقم ٢٤١. **وعليه فإن إسناد هذا الحديث ضعيف لتدليس عباد بن منصور لإسناده. وضعف إبراهيم بن أبي يحيىٰ.**

(١) انظر: علل الترمذي الكبير ترتيب القاضي، ٢/ ١٥٥ برقم ٣٢٧.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير ٦/ ٣٩ برقم ١٦٢٢.

(٣) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ٨٦ برقم ٤٣٨. وقال عبد الرحمن: «نا أبو سعيد بن يحيىٰ بن سعيد القطان، قال: قال أبو سعيد جدي يحيىٰ بن سعيد، قال: عباد بن منصور ثقة، ليس ينبغي أن يُترك حديثه لرأي أخطأ فيه».

(٤) العجلي، معرفة الثقات ٢/ ١٨ برقم ٨٤٢. وقال: «عباد بن منصور الناجي لا بأس به، يُكتب حديثه، وقال مرة: جائز الحديث».

مـن ضـعفه: ابـن سـعد[١]، ويحيىٰ بـن معـين[٢]، وعلـي بـن المـديني[٣]، وأحمـد[٤]، والجـوزجاني[٥]، وأبـو زرعـة الـرازي[٦]، وأبـو حـاتم الـرازي[٧]،

---

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرىٰ ٧/ ٢٧٠ وقال: «كان قاضيًا بالبصرة، وهو ضعيف، له أحاديث منكرة».

(٢) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ٨٦ برقم ٤٣٨. قال عبد الرحمن: «نا العباس بن محمد الدوري، قال: قال يحيىٰ بن معين: عباد بن منصور ليس بشيء، ضعيف». وانظر: سؤالات ابن الجنيد ليحيىٰ بن معين / ٣٩٩ برقم ٥٩١. قال ابن الجنيد: «قلت: كيف حديث عباد بن منصور؟ قال: ضعيف الحديث».

(٣) انظر قوله: سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن المديني / ٥٢ برقم ١٣. قال ابن أبي شيبة: «وسألت عليًّا عن عباد بن منصور، فقال: ضعيف عندنا، وكان قدريًّا، وكان قاضيًا علىٰ البصرة».

(٤) انظر قوله: سبط ابن العجمي، التبيين لأسماء المدلسين ٣٦ برقم ٣٨. وقال في ترجمة عباد بن منصور الناجي: «قال مهنا: سألت أحمد عنه، فقال: كان قد رأوا أحاديثه منكرة، وكان يدلس».

(٥) الجوزجاني، أحوال الرجال / ١١٢ برقم ١٨٠، وقال: «كان يرىٰ برأيهم، يعني رأي البصريين، وكان سيئ الحفظ فيما سمعه، وتغير أخيرًا».

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ٨٦ برقم ٤٣٨. قال عبد الرحمن: «سئل أبو زرعة عن عباد بن منصور، فقال: بصري لين».

(٧) المرجع السابق: قال عبد الرحمن: «سألت أبي عن عباد بن منصور، قال: كان ضعيف الحديث، يُكتب حديثه، ونرىٰ أنه أخذ هذه الأحاديث عن ابن أبي يحيىٰ، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس».

وأبو داود[١]، والنسائي[٢]، والساجي[٣]، وابن حبان[٤]، وابن عدي[٥]، والدارقطني[٦]، والذهبي[٧].

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق، رُمي بالقدر، وكان يدلس، وتغير بأَخَرَةٍ»[٨].

خلاصة أقوال النقاد في عباد بن منصور:

الظاهر أن عباد بن منصور تكلم فيه العلماء بأمور، أهمها:

١- أنه تكلم بالقدر، قال العقيلي: «عباد بن منصور الناجي بصري، كان

---

(١) انظر قوله: العقيلي، الضعفاء الكبير ٣/ ١٣٦ برقم ١١١٩. وقال العقيلي: «حدثنا الحسين بن عبد الله الذارع، قال: سمعت أبا داود، قال: عباد بن منصور ولي قضاء البصرة خمس مرات، وليس هو بذاك، وعنده أحاديث فيها نكارة، وقالوا: تغير».

(٢) النسائي، الضعفاء / ١٧٤ برقم ٤١٤ وقال: «ضعيف وقد كان أيضًا قد تغير».

(٣) انظر قوله: سبط ابن العجمي، التبيين لأسماء المدلسين ٣٦ برقم ٣٨. وقال ابن العجمي: «وقال الساجي: ضعيف مدلس».

(٤) ابن حبان، المجروحين ٢/ ١٦٥ وقال: «وكان قدريًّا داعيًا إلىٰ القدر، وكان علىٰ قضاء البصرة، وكل ما روىٰ عن عكرمة سمعه من إبراهيم بن أبي يحيىٰ عن داود بن الحصين فدلسها عن عكرمة».

(٥) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٤/ ٣٤٠ وقال: «وهو في جملة من يُكتب حديثه».

(٦) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٥/ ٩١ برقم ١٧٢. وقال ابن حجر: «وقال الدارقطني: ليس بالقوي».

(٧) الذهبي، الكاشف ١/ ٥٣٢ برقم ٢٥٧٥ وقال: «ضعيف».

(٨) ابن حجر، التقريب ٢/ ٢٩١ برقم ٣١٤٢.

يرىٰ القدر»، **قلت**: وهو جرح غير قادح، كما قال يحيىٰ بن سعيد القطان، وكما هو مقرر في كتب الرجال.

٢- تكلموا فيه علىٰ أنه مدلس، وبين البخاري أنه إنما دلس عن عكرمة، ولكن الذي ظهر لي أن تدليسه إنما كان عن (متروك)؛ وهو إبراهيم بن أبي يحيىٰ، وهو من أشر التدليس.

٣- قالوا: إنه سيئ الحفظ ولا يضبط مروياته. نقل ابن أبي حاتم عن علي بن المديني قال: قلت ليحيىٰ بن سعيد: عباد بن منصور تغيّر؟ قال: لا أدري، إلا أنا حين رأيناه نحن كان لا يحفظ.

ولكن الذي قد يجعلنا لا نتسرع في إصدار حكم نهائي عليه، هو أن البخاري قال عنه: (صدوق)، بل أخرج عنه في الصحيح، كما قال أبو الوليد الباجي: «عباد بن منصور قال أبو عبد الله: أخرج عنه البخاري»[(١)]. **قلت: ولكنه روىٰ عنه تعليقًا مرة واحدة، ولم يخرج له في الأصول**[(٢)].

ومما مضىٰ يتبين لي أن عباد بن منصور جُرح بجرح غير مؤثر في عدالته وديانته، ولكن تُكلم في حفظه وتدليسه، مما يجعلنا نقول: إننا لا نستطيع ترك حديثه، خاصة إذا صرح بالتحديث، حتىٰ نضمن عدم تدليسه، وننظر هل له من متابعات تضمن لنا حفظه. وهنا يأتي معنىٰ (الصدوق) بأنه لا يتعمد الكذب،

---

(١) انظر: التعديل والتجريح ٢/ ٩٢٧ برقم ١٠١٢.

(٢) انظر: البخاري، الجامع الصحيح، باب ذات الجنب ٧/ ١٦٦ برقم ٥٧١٩/ ٥٧٢٠.

خاصة مع توثيق يحيىٰ بن سعيد القطان له، وقد يُحتج بحديثه في هذه الحالة.

١٥- عبد السلام بن حرب.

هو: عبد السلام بن حرب بن سلم النهدي - بالنون - المُلائي - بضم الميم وتخفيف اللام - أبو بكر الكوفي، أصله بصري، من صغار الثامنة، مات سنة سبع وثمانين ومائة وله ست وتسعون سنة(١).

* قال الترمذي: «حدثنا هناد، حدثنا عبد السلام بن حرب، عن أبي خالد الدالاني، عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس، أنه رأىٰ النبي ﷺ نام وهو ساجد حتىٰ غط أو نفخ، ثم قام يصلي، قلت: يا رسول الله، إنك قد نمت، قال: «إن الوضوء لا يجب إلا علىٰ من نام مضطجعًا، فإنه إذا نام استرخت مفاصله»(٢).

---

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب / ٣٥٥ برقم ٤٠٦٧. وقال الحافظ: «ثقة حافظ له مناكير».

(٢) قلت: وهذا الحديث أخرجه أبو داود (السنن، باب الوضوء من النوم ١/ ٨٠ برقم ٢٠٢) وقال: هذا حديث منكر، والترمذي (الجامع، باب ما جاء في الوضوء من النوم ١/ ١١١ برقم ٧٧)، وأحمد (المسند ١/ ٢٥٦ برقم ٢٣١٥)، وابن أبي شيبة (المصنف، من قال: ليس علىٰ من نام ساجدًا وقاعدًا وضوء ١/ ١٣٢ برقم ١٤٠٧)، والطبراني (الكبير١٠/ ٣٠٢ برقم ١٠٥٨٠)، وابن عدي (الكامل ٩/ ١٦٦ برقم ٢١٦٩)، والدارقطني (السنن، باب فيما رُوي فيمن نام قاعدًا أو قائمًا ومضطجعًا وما يلزم من الطهارة في ذلك ١/ ٢٩٢)، والبيهقي (السنن الكبرىٰ، باب ما ورد في نوم الساجد ١/ ١٢١ برقم ٦٠٨) كلهم من طريق عبد السلام بن حرب عن أبي خالد الدالاني، عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس، أنه رأىٰ النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم نام وهو ساجد حتىٰ غط أو نفخ، ثم قام يصلي، فقلت: يا رسول الله، إنك قد نمت. قال: إن الوضوء..... الحديث.

=

=

قلت: وقد تكلم الأئمة النقاد في هذا الحديث من ناحية الإسناد والمتن علىٰ النحو الآتي:

١-قال أبو داود (السنن): «قوله: الوضوء علىٰ من نام مضطجعًا: هو حديث منكر، لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالاني عن قتادة. وروىٰ أوله جماعة عن ابن عباس، لم يذكروا شيئًا من هذا، وقال: كان النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم محفوظًا. وقالت عائشة: قال النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم: «تنام عيناي ولا ينام قلبي».

وقال شعبة: إنما سمع قتادة من أبي العالية أربعة أحاديث: حديث يونس بن متىٰ، وحديث ابن عمر في الصلاة، وحديث القضاة ثلاثة، وحديث ابن عباس: حدثني رجال مرضيون، منهم عمر، وأرضاهم عمر.

قال أبو داود: وذكرت حديث يزيد الدالاني لأحمد بن حنبل فانتهزني استعظامًا له، فقال: ما ليزيد الدالاني يدخل علىٰ أصحاب قتادة؟! ولم يعبأ بالحديث». اهـ. كلامه.

٢-وقال الدارقطني (السنن): «تفرد به أبو خالد عن قتادة، ولا يصح».

٣-وقال الترمذي (العلل الكبير): «سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: لا شيء. رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، عن ابن عباس قوله. ولم يذكر فيه أبا العالية، ولا أعرف لأبي خالد سماعًا من قتادة، وأبو خالد صدوق، لكنه يهم في الشيء».

٤-وقال ابن عدي (الكامل): «وهذا – الحديث – بهذا الإسناد عن قتادة، لا أعلم من يرويه عنه غير أبي خالد، وعن أبي خالد عبد السلام».

٥-وقال ابن المنذر (الأوسط ١/ ١٤٦): «واحتج بعضهم بحديث رُوي عن ابن عباس، لا يثبت، من حديث أبي خالد الدالاني، وقد ذكرته، وعلله في الكتاب الذي اختصرت منه هذا الكتاب».

٦-وقال البيهقي: «فأما هذا الحديث فإنه قد أنكره علىٰ أبي خالد الدالاني جميع الحفاظ، وأنكر سماعه من قتادة أحمد بن حنبل، ومحمد بن إسماعيل البخاري وغيرهما».

٧-وقال ابن عبد البر(الاستذكار ١/ ١٤٩): «وهو عند أهل الحديث منكر، لم يروه مرفوعًا إلىٰ النبي ﷺ غير أبي خالد الدالاني عن قتادة».

=

سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: «هذا لا شيء».

رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، عن ابن عباس قوله، ولم يذكر فيه أبا العالية، ولا أعرف لأبي خالد الدالاني سماعًا من قتادة. قلت: أبو خالد كيف هو؟ قال: صدوق، وإنما يهم في الشيء. قال محمد: وعبد السلام بن حرب صدوق»[(١)].

أقوال أهل النقد في عبد السلام بن حرب:

* ذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[(٢)].

=

٨-وقال النووي (المجموع ٢/ ٢٠): «وأما حديث الدالاني، فجوابه أنه حديث ضعيف باتفاق أهل الحديث، وممن صرح بضعفه من المتقدمين: أحمد بن حنبل، والبخاري، وأبو داود. قال أبو داود وإبراهيم الحربي: هو حديث منكر. ونقل إمام الحرمين في كتابه (الأساليب) إجماع أهل الحديث علىٰ ضعفه. وهو كما قال، والضعف عليه بين».

قلت: فيتلخص مما تقدم من كلام الأئمة أن الحديث ضعيف، بل هو منكر ومعَل بعدة علل:

الأولىٰ: أنه ثبت ما ينافي حديث الدالاني كما ذكر الأئمة. **الثانية**: الاضطراب في سنده. **الثالثة**: الانقطاع بين أبي خالد الدالاني وقتادة. **الرابعة**: أن قتادة لم يسمع هذا الحديث من أبي العالية. والله تعالىٰ أعلم.

(١) الترمذي، العلل الكبير بترتيب القاضي / ٤٥ برقم ٤٣.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير ٦/ ٦٦ برقم ١٧٢٩. وقال: «عبد السلام بن حرب أبو بكر الملائي سكن الكوفة، سمع أيوب ويونس وأبا خالد الدالاني، سمع منه الفضل بن دكين، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومائة».

=

من وثقه: يحيىٰ بن معين[(١)]، ويعقوب بن شيبة[(٢)]، والعجلي[(٣)]، وأبو حاتم الرازي[(٤)]، والترمذي[(٥)]، والنسائي[(٦)]،.....

=

وقال أبو الوليد الباجي (التعديل والتجريح ٢/ ١٠١٩ برقم ٩٨٣): «عبد السلام بن حرب أبو بكر الملائي سكن الكوفة، وأخرج البخاري في المغازي والطلاق عن أبن نعيم عنه عن أبي أيوب السختياني وهشام بن حسان».

(١) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٤٧ برقم ٢٤٦. قال عبد الرحمن: «أنا يعقوب بن إسحاق فيما كتب إلي، قال: نا عثمان بن سعيد، قال: سألت يحيىٰ بن معين عن عبد السلام بن حرب فقال: صدوق». وانظر: ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٧/ ٢٤ برقم ١٤٨٥. وقال ابن عدي: «حدثنا علي بن أحمد، ثنا ابن أبي مريم، سألت يحيىٰ بن معين عن عبد السلام بن حرب فقال: ليس به بأس ويُكتب حديثه، حدثنا محمد بن علي، ثنا عثمان بن سعيد، قال: سألت يحيىٰ بن معين عن عبد السلام بن حرب فقال: هو صدوق.. وعبد السلام بن حرب حسن الرواية عن الكوفيين، ويروي عن أبي خالد الدالاني بنسخة طويلة». وانظر: تاريخ ابن معين برواية الدارمي / ١٥٦ برقم ٥٥٠.

(٢) انظر قوله: الذهبي، تذكرة الحفاظ ١/ ١٩٩ برقم ٢٥٦. وقال الذهبي: «وقال يعقوب بن شيبة: هو ثقة، وفي حديثه لين».

(٣) العجلي، معرفة الثقات ٢/ ٩٤ برقم ١٠٩٨. وقال: «وهو عند الكوفيين ثقة ثبت، والبغداديون يستنكرون بعض حديثه، والكوفيون أعلم به».

(٤) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦ / ٤٧ برقم ٢٤٦. قال عبد الرحمن: «سألت أبي عنه، فقال: ثقة صدوق».

(٥) انظر قوله: الترمذي، الجامع، باب ما جاء في زكاة البقر ٣/ ١٩ برقم ٦٢٢. وقال: «وعبد السلام ثقة حافظ».

(٦) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٨٣ برقم ٦١٤. قال ابن حجر: «وقال النسائي: ليس به بأس».

وابن عدي[١]، والدارقطني[٢]، وذكره ابن حبان في الثقات[٣]، والذهبي[٤].

من ضعفه: عبد الله بن المبارك[٥]، وابن سعد[٦].

وقال الحافظ ابن حجر: «ثقة حافظ، له مناكير».

خلاصة القول في عبد السلام بن حرب:

مما سبق ظهر لي أن أكثر النقاد علىٰ توثيق عبد السلام بن حرب، ولم يغمزه سوىٰ ابن سعد وابن المبارك، وجرحهم كان غير مبين السبب، ولكن الإمام أحمد قد بين ما قد يؤخذ عليه، قال: «كنا نذكر من عبد السلام بن حرب شيئًا، كان لا يقول: حدثنا إلا في حديث واحد أو حديثين، سمعته يقول فيه: حدثنا».

---

(١) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٧/ ٢٤ برقم ١٤٨٥. وقال: «وعبد السلام بن حرب لا بأس به».

(٢) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٨٣ برقم ٦١٤. قال ابن حجر: «وقال الدارقطني: ثقة حجة». وانظر: سؤالات السهمي للدارقطني / ١٥ برقم ٢٠٤. قال السهمي: «وسألته عن عبد السلام بن حرب، فقال: ثقة».

(٣) ابن حبان، الثقات ٧/ ١٢٨ برقم ٩٣١٠.

(٤) الذهبي، الكاشف ١/ ٦٥٢ برقم ٣٣٦٥. وقال: «ثقة».

(٥) انظر قوله: العقيلي، الضعفاء ٣/ ٦٩ برقم ١٠٣٥. وقال العقيلي: «حدثنا عبد الله بن أحمد، قال: حدثني حسن بن عيسىٰ، قال: سمعت عبد الله بن المبارك وسألته عن عبد السلام بن حرب الملائي، فقال: قد عرفته؟! وكان إذا قال: (عرفته) فقد أهلكه. حدثنا عبد الله قال: قال أبي: كنا ننكر من عبد السلام شيئًا، كان لا يقول: حدثنا إلا في حديث واحد أو حديثين سمعته يقول فيه: حدثنا، فقال أبي: وقيل لابن المبارك في عبد السلام؟ فقال: ما تحملني رجلي إليه».

(٦) ابن سعد، الطبقات الكبرىٰ ٦/ ٣٨٦. وقال: «وكان به ضعف في الحديث، وكان عسرًا».

وبعضهم - أي البغداديين- أنكروا له بعض ما روىٰ، ولكن العجلي رد عليهم وقال: «وهو عند الكوفيين ثقة ثبت، والبغداديون يستنكرون بعض حديثه، والكوفيون أعلم به». أي: أهل الكوفة أعلم بأهل بلدهم وبمروياته.

وعليه يظهر لي أن قول البخاري عنه بأنه (صدوق) أي أنه ثقة يُحتج بحديثه.

١٦- عبد الله بن جعفر المخرمي.

هو: عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة أبو محمد المدني المَخْرَمِي؛ بسكون المعجمة وفتح الراء الخفيفة، ليس به بأس. من الثامنة، مات سنة سبعين ومائتين وله بضع وسبعون(١).

* قال الترمذي: «حدثنا محمد بن يحيىٰ، حدثنا معلىٰ بن منصور، عن عبد الله بن جعفر المخرمي، عن عثمان بن محمد الأخنسي، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ لعن المحلل والمحلل له(٢). فسألت محمدًا عن هذا

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب / ٢٩٨ برقم ٣٢٥٢.

(٢) **قلت**: وهذا الحديث أخرجه ابن أبي شيبة (المصنف، في الرجل يطلق امرأته فيتزوجها رجل ليحلها له ٤/ ٢٩٦ برقم ١٧٣٧٥)، وأحمد (المسند ٢/ ٣٢٣ برقم ٨٢٧٠)، والترمذي (العلل الكبير/ ١٦١ برقم ٢٧٣)، والبزار (المسند ١٥/ ١٥٢ برقم ٨٤٨٠)، وأخرجه مرسلًا عن المقبري عن النبي ﷺ، وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم يروىٰ عن أبي هريرة إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد». والبيهقي (السنن الكبرىٰ ٧/ ٢٠٨ برقم ١٤٥٧١) كلهم من طرق عن عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المسور المَخْرَمي، عن عثمان بن محمد الأخنسي، عن سعيد بن أبي سعيد المَقبري، عن أبي هريرة قال: «لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له». =

الحديث فقال: هو حديث حسن، وعبد الله بن جعفر المخرمي صدوق ثقة، وعثمان بن محمد الأخنسي ثقة، وكنت أظن أن عثمان لم يسمع من سعيد المقبري»[(١)].

أقوال أهل النقد في عبد الله بن جعفر المخرمي:

من وثقه: يحيىٰ بن معين[(٢)]، وأحمد[(٣)]،.....

=

قلت: وقد رُوي الحديث عن جماعة من الصحابة، وهم: علي، وابن مسعود، وجابر، وعقبة بن عامر، وابن عباس، وعبيد بن عمير عن أبيه عن جده. وأما حديث أبي هريرة الذي رواه الترمذي فإن البخاري قال عنه: هو (حسن)، والحسن عند المتقدمين يعني الصحيح، وقال ابن القيم (إغاثة اللهفان ١/ ٤٧٦): «رواه الإمام أحمد بإسنادٍ رجالُه كلُّهم ثقات، وثَّقهم ابن معين وغيره. **قلت:** يقصد الإسناد السابق». وقال الزيلعي (نصب الراية ٣/ ٢٤٠) بعد أن ساق طرق الحديث السابقة: «**فالحديث صحيح**». **وعليه العمل عند الفقهاء.**

(١) علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ١٦١ برقم ٢٧٣.

(٢) انظر قوله: معرفة الرجال عن يحيىٰ بن معين لابن محرز ١/ ٨٥. قال ابن محرز: «سمعت يحيىٰ يقول: عبد الله بن جعفر المخرمي ليس به بأس». **وانظر:** ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥/ ٢٢ برقم ١٠٠. قال عبد الرحمن: «نا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إلي، قال: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: عبد الله بن جعفر المخرمي ليس بأس، صدوق، وليس بثبت».

(٣) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥/ ٢٢ برقم ١٠٠. قال عبد الرحمن: «نا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل، قال: قال أبي: المخرمي ليس بحديثه بأس. وقال عبد الرحمن: نا محمد بن حمويه بن الحسن، قال: سمعت أبا طالب قال: سألت أحمد عن عبد الله بن جعفر المخرمي، فقال: ثقة».

وأبو زرعة الرازي[١]، وأبو حاتم الرازي[٢]، والحاكم[٣]، والذهبي[٤].

من ضعفه: ابن حبان[٥]!

خلاصة أقوال أهل النقد في عبد الله المخرمي:

بعد هذا البيان لم أقف علىٰ من جرحه سوىٰ ابن حبان، والأكثر من أهل العلم علىٰ توثيقه، والظاهر أن في ضبطه شيئًا جعل ابن حبان يتكلم فيه. ولكن قال البخاري عنه: إنه (صدوق ثقة)، فجمع بين توثيق الديانة وتوثيق الضبط؛ مما يعني الاحتجاج بخبره، وعليه فلا عبرة بتوهين ابن حبان له.

١٧- عبد الوهاب الثقفي.

هو: عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي أبو محمد البصري. من

---

(١) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥/ ٢٢ برقم ١٠٠. قال عبد الرحمن: «قال أبو زرعة: عبد الله بن جعفر المخرمي أحب إلي من يزيد النوفلي».

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٥/ ٢٢ برقم ١٠٠. قال عبد الرحمن: «سألت أبي عن عبد الله بن جعفر المخرمي فقال: ليس به بأس».

(٣) سؤالات السجزي للحاكم / ١٩٩ برقم ٢٥٠. وقال السجزي: «وسمعته يقول: عبد الله بن جعفر المخرمي، ويقال: المسوري، ويقال القرشي، ويقال: الزهري؛ ثقة مأمون».

(٤) الذهبي، المغني في الضعفاء / ٣٣٤ برقم ٣١٢٨ وقال: «عبد الله بن جعفر المخرمي المدني ثقة، وهّاه ابن حبان فقط».

(٥) ابن حبان، المجروحين ٢/ ٢٧. وقال: «روىٰ عنه العراقيون وأهل المدينة، كان كثير الوهم في الأخبار، حتىٰ يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، فإذا سمعها من الحديث صناعته، شهد أنها مقلوبة، فاستحق الترك. مات سنة سبعين ومائة».

الثامنة، مات سنة أربع وتسعين ومائتين عن نحو من ثمانين سنة[(١)].

قال الترمذي: «حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الوهاب الثقفي، عن حميد، عن أنس، أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه في الركوع[(٢)].

سألت محمدًا عن هذا الحديث، قال: حدثنا به محمد بن عبد الله بن حوشب الطائفي، حدثنا عبد الوهاب الثقفي، عن حميد، عن أنس، عن النبي ﷺ بهذا. قال محمد: وعبد الوهاب الثقفي صدوق صاحب كتاب. وقال غير واحد

---

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب ٢/ ٣٦٨ برقم ٤٢٦١. وقال ابن حجر: «ثقة، تغير قبل موته بثلاث سنين». وقال أبو الوليد الباجي (التعديل والتجريح ٣/ ١٠٣٦ برقم ٩٩٥): «أخرج البخاري في الإيمان والصلاة وبدء الصلاة وغير موضع».

(٢) **قلت**: وهذا الحديث أخرجه: ابن أبي شيبة (المصنف، من كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ١/ ٢٣٥ برقم ٢٤٤٩) ومن طريقه أخرجه أبو يعلىٰ (المسند ٦/ ٣٩٩ برقم ٣٧٥٢) وابن ماجه (السنن، باب رفع اليدين إذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع ٢/ ٤٤ برقم ٨٦٦) والدارقطني (السنن، باب ذكر التكبير ورفع اليدين عند الافتتاح والركوع والرفع منه.. ٢/ ٤٢ برقم ١١١٩) كلهم من طريق عبد الوهاب الثقفي، ثنا حميد عن أنس.

قلت: وهذا الحديث اختلف النقاد في رفعه ووقفه؛ قال البخاري: «وعبد الوهاب الثقفي صدوق صاحب كتاب. وقال غير واحد من أصحاب حميد: عن حميد عن أنس، فعله».

قلت: وقول البخاري ليس صريحًا في تخطئة عبد الوهاب الذي رفعه، بل يحتمل أن يكون البخاري يرىٰ أنه حفظه علىٰ الوجهين، ثم قال عن عبد الوهاب الثقفي: صدوق، صاحب كتاب. وقال الدارقطني: «لم يروه عن حميد مرفوعًا غير عبد الوهاب، والصواب من فعل أنس». فلعل عبد الوهاب الثقفي نشط مرة فرفعه، وكسل مرة فوقفه، وهي عادة عند المحدثين مشهورة.

من أصحاب حميد: عن حميد عن أنس، فعله»[١].

أقوال أهل النقد في عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي:

* ذكره البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[٢].

من وثقه: يحيىٰ بن معين[٣]، وعلي بن المديني[٤]، ومحمد بن سعد[٥]، وقتيبة بن سعيد[٦]، وأحمد[٧]، والعجلي[٨]، .....

---

(١) علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ٦٩ برقم ٩٩ في رفع اليدين عند الركوع.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير ٦/ ٩٧ برقم ١٨٢٢.

(٣) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٩٧ برقم ٨٣٧ وقال ابن حجر: «وقال عثمان: سألت يحيىٰ بن معين قلت: ما حال وهيب في أيوب؟ فقال: ثقة. قلت: هو أحب إليك أو عبد الوهاب؟ قال: ثقة وثقة. وقال الدوري عن ابن معين: اختلط بأخرة». وانظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري ٤/ ١٠٦ برقم ٣٣٨٧.

(٤) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٩٧ برقم ٨٣٧. وقال ابن حجر: «وقال علي بن المديني: ليس في الدنيا كتاب عن يحيىٰ بن سعيد الأنصاري أصح من كتاب عبد الوهاب، وكل كتاب عن يحيىٰ فهو عليه كلّ».

(٥) ابن سعد، الطبقات الكبرىٰ ٧/ ٢٨٩. وقال: «كان ثقة، وفيه ضعف».

(٦) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٦/ ٣٩٧ برقم ٨٣٧. قال ابن حجر: «وقال الترمذي: سمعت قتيبة يقول: ما رأيت مثل هؤلاء الأربعة: مالك والليث وعبد الوهاب الثقفي وعباد بن عباد».

(٧) ابن المبرد، بحر الدم فيمن تكلم فيه أحمد بمدح أو ذم / ١٠٤ برقم ٦٥٧. وقال ابن المبرد: «قال أحمد: عبد الوهاب الثقفي أثبت من عبد الأعلىٰ السامي».

(٨) العجلي، معرفة الثقات ٢/ ١٠٨ برقم ١١٤٧. وقال العجلي: «بصري ثقة».

وابن حبان[١]، والذهبي[٢].

من ضعفه: أبو حاتم[٣]، والعقيلي[٤].

خلاصة أقوال النقاد في عبد الوهاب الثقفي:

قلت: أغلب الأئمة علىٰ توثيق عبد الوهاب الثقفي، وأما تجهيل أبي حاتم له فلا عبرة فيه؛ لأنه جعلهما راويين مختلفين، وهما في الحقيقة نفس الراوي. وأما ذكر العقيلي له في الضعفاء فإنما كان ليبين أنه اختلط. ولكن أهل العلم بينوا أنه تغيّر، ولم يختلط! وبينهما فرق؛ فالتغير أخف من الاختلاط، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرىٰ فإذا قلنا باختلاطه فإنما اختلط بآخر عمره وقبل وفاته بسنتين أو ثلاثة علىٰ الأكثر كما قال عقبة بن مكرم: اختلط قبل موته بثلاث سنين أو أربع سنين، وقد ذكر النقاد أنه لم يحدث في حال اختلاطه، وهذا يعني صحة حديثه قبل الاختلاط. قال الذهبي: «وقال أبو داود: تغير، وذكره العقيلي فقال: تغير في

---

(١) ابن حبان، الثقات ٧/ ١٣٢ برقم ٩٣٣٠. وقال في (مشاهير علماء الأمصار / ٢٥٣ برقم ١٢٦٩): «من أهل الإتقان في الأخبار، والضبط للآثار».

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال ٢/ ٧٨٠ برقم ٥٣٢١. وقال: «ثقة مشهور».

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ٦٩ برقم ٣٦١. وقال عبد الرحمن: «سمعت أبي يقول: هو مجهول». ولكن أبا حاتم في الترجمة رقم (٣٦٩) وتحت نفس الاسم رفع رتبته إلىٰ التوثيق، فقد نقل عبد الرحمن أقوال الموثقين لعبد المجيد الثقفي. **قلت:** وكأنه جعله اثنين، وفي الواقع والحقيقة أنهما واحد. قال ابن حجر (لسان الميزان ٥/ ٣٠٥ برقم ٤٩٨٣): «عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت، أفرده ابن أبي حاتم عن عبد الوهاب الثقفي، وهو هو».

(٤) العقيلي، الضعفاء الكبير ٣/ ٧٥ برقم ١٠٤٠. وقال: «تغير في آخر عمره».

آخر عمره.

قلت (الذهبي): لكنه ما ضرّ تغيّره حديثه، فإنه ما حدّث بحديث في زمن التغير»[(١)].

والظاهر أنه كان يحدث من كتابه؛ مما يعني قلة الخطأ، والتثبت فيما يرويه، ولا عجب في أن يقول البخاري عنه: صدوق صاحب كتاب، وابن حجر قال: ثقة. مما يعني الاحتجاج بخبره وتوثيقه عدالة (صدوق)، وضبطًا (صاحب كتاب).

١٨- عمر بن إبراهيم.

هو: عمر بن إبراهيم العبدي البصري، صاحب الهَرَوِيّ، بفتح الهاء والراء، من السابعة[(٢)].

* قال الترمذي: «حدثنا أبو موسىٰ، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، حدثنا عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، عن النبي ﷺ قال: «إذا أفلس الرجل، فوجد رجل متاعه بعينه، فهو أحق به من الغرماء»[(٣)].

---

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال ٢/ ٧٨٠ برقم ٥٣٤١.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب / ٤١٠ برقم ٤٨٦٣، وقال: «صدوق، في حديثه عن قتادة ضعف».

(٣) **قلت**: وهذا الحديث أخرجه: البزار (المسند ١٠/ ٤٢٩ برقم ٤٥٨١) وقال: «وهذا الحديث قد رواه غير عمر بن إبراهيم عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وهو الصواب».

قلت: ويرويه قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعًا بلفظ: «من وجد عَيْنَ ماله عند رجل فهو أحقُّ به، ويَتْبَعُ البَيِّعُ من باعه»، وفي لفظ: «من وجد متاعه عند مفلس بعينه، فهو أحقُّ به».

=

=

أخرجه أحمد (المسند ٥/ ١٣ برقم ٢٠١٦٠)، وأبو داود (السنن، باب في الرجل يجد عين ماله عند رجل ٣/ ٣١٢ برقم ٣٥٣٣)، والنسائي (السنن الكبرىٰ ٦/ ٨٥ برقم ٦٢٣٣)، وابن الجارود (المنتقىٰ برقم ١٠٢٦)، والطبراني (المعجم الكبير ٦/ ٣٤٧ برقم ٦٧١٧)، والدارقطني (السنن ٣/ ٤٢٩ برقم ٢٨٩٧)، والبيهقي (السنن الكبرىٰ ٦/ ٥١ برقم ١١٦٠٧) كلهم من طرق عن قتادة به. **قلت: وهذا الإسناد ضعيف، وفيه علل:**

الأولىٰ: أصل هذا الحديث هو عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة. وليس كما ساقه كل من رواه عن قتادة عن الحسن عن سمرة. وقد اختلف الرواة فيه علىٰ قتادة؛ فقال عمر بن إبراهيم، ونافع بن عمر، وموسىٰ بن السائب، وسعيد بن بشير: عن قتادة. وخالفهم شعبة وهشام الدستوائي وغيرهما إذ قالوا: عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبىٰ هريرة رفعه. والمعلوم أن شعبة ومن تابعه من أوثق الناس في قتادة، فرواية عمر بن إبراهيم ومن تابعه مرجوحة، وحكىٰ ابن عدي في الكامل أن شعبة كان إذا رواه عن قتادة وجعله من مسند سمرة أوقفه.

الثانية: تدليس قتادة.

الثالثة: وفي سماع الحسن من سمرة كلام واختلاف، ولكن متن الحديث صحيح؛ وله شواهد صحيحة من حديث أبي هريرة مرفوعًا في «الصحيحين» وغيرهما. فقد أخرج مسلم (الصحيح ٥/ ٣١ برقم ٤٠٧٣) قال: «حدثنا محمد بن المثنىٰ، حدثنا محمد بن جعفر وعبد الرحمن بن مهدي، قالا: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبىٰ هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إذا أفلس الرجل فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به». وأخرج البخاري (الجامع الصحيح ٣/ ١٥٥ برقم ٢٤٠٢) قال: حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا يحيىٰ بن سعيد، قال: أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أن عمر بن عبد العزيز أخبره، أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبره، أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ، أو قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أدرك ماله بعينه عند رجل أو إنسان قد أفلس، فهو أحق به من غيره».

سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: عمر بن إبراهيم صدوق، وابنه الخليل بن عمر صدوق.

قلت له: هل روىٰ هذا الحديث عن قتادة غير عمر بن إبراهيم؟ قال: لا أعلمه، وهو بصري»[(١)].

أقوال أهل النقد في عمر بن إبراهيم:

* ذكره البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[(٢)].

من وثقه: عبد الصمد بن عبد الوارث[(٣)]، ويحيىٰ بن معين[(٤)]، وأحمد[(٥)]،

---

(١) علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ١٨٧ برقم ٣٣١.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير ٦/ ١٤١ برقم ١٩٥٩.

(٣) انظر قوله: العقيلي، الضعفاء الكبير ٣/ ١٤٦ برقم ١١٣٠. وقال العقيلي: «كان عبد الصمد يحدّث عنه ويحمده». وانظر: ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٥/ ٤٣. وقال ابن عدي: «حدثنا عمران بن موسىٰ السختياني، ثنا أحمد الدورقي، ثنا **عبد الصمد، ثنا عمر بن إبراهيم، وهو ثقة فوق الثقة**، ثنا قتادة، عن الحسن، عن سمرة، عن النبي ﷺ: من وجد متاعه عند مفلس بعينه فهو أحق به».

(٤) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ٩٨ برقم ٥٠٩. وقال عبد الرحمن: «ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيىٰ بن معين، قال: عمر بن إبراهيم صالح، وأنا يعقوب بن إسحاق فيما كتب إلي، قال: نا عثمان بن سعيد، قال: قلت ليحيىٰ بن معين: فعمر بن إبراهيم في قتادة؟ قال: ثقة».

(٥) انظر قوله: العلل ومعرفة الرجال ٣/ ١٠٨ برقم ٤٤٣٣. قال عبد الله: «سألته عن عمر بن إبراهيم العبدي، فقال: روىٰ عن قتادة، وهو بصري. فقلت له: هو ضعيف؟ فقال: هاه، له أحاديث مناكير، كان عبد الصمد يحدث عنه». وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل

وابن حبان[١]، والذهبي[٢].

من ضعفه: أبو حاتم[٣]، والبزار[٤]، والعقيلي[٥]، وابن حبان[٦]، وابن عدي[٧]، والدارقطني[٨].

=

٦/ ٩٨ برقم ٥٠٩. وقال عبد الرحمن: «قال حرب: قلت لأحمد: تعرفه؟ قال: نعم، ثقة، لا أعلم إلا خيرًا».

(١) ابن حبان، الثقات ٨/ ٤٤٦ برقم ١٤٣٤٦ وقال: «يخطئ ويخالف».

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال ٣/ ١٧٩ برقم ٦٠٤٢. وقال: «فعمر بن إبراهيم العبدي صدوق، حسن الحديث، له غلط يسير».

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ٩٨ برقم ٥٠٩. وقال عبد الرحمن: «سألت أبي عن عمر بن إبراهيم صاحب قتادة، فقال: يُكتب حديثه ولا يُحتج به».

(٤) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٧٤ برقم ٦٩٥. وقال ابن حجر: «قال البزار: ليس بحافظ».

(٥) العقيلي، الضعفاء الكبير ٣/ ١٤٦ برقم ١١٣٠. وقال: «وله غير حديث عن قتادة مناكير، لا يتابَع منها علىٰ شيء».

(٦) ابن حبان، المجروحين ٢/ ٨٩. وقال: «كان ممن ينفرد عن قتادة بما لا يشبه حديثه، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات، فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأسًا».

(٧) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٥/ ٤٤. وقال: «وحديثه عن قتادة خاصة مضطرب، وهو مع ضعفه يُكتب حديثه».

(٨) سؤالات البرقاني للدارقطني / ٥٠ برقم ٣٤٩. وفيه: «وسئل عن عمر بن إبراهيم يروي عن قتادة؟ فقال: بصري لين يترك».

خلاصة أقوال أهل النقد في عمر بن إبراهيم العبدي:

مما مضىٰ يظهر لي أن عمر بن إبراهيم مختلَف فيه بين النقاد؛ بين موثق ومضعف، ولكن بعد سبر هذه الأقوال تبين أن الذين ضعفوه إنما في روايته عن قتادة، وهذا ضعف يسير ونسبي لا ضعف كلي، ويقوِّي هذا توثيق الجلة من النقاد؛ كالبخاري وأحمد وابن معين وعبد الصمد وابن حبان والذهبي وابن حجر. وقد لخص لنا الحافظ الذهبي حاله بقوله: صدوق، حسن الحديث، له غلط يسير. وكذا الحافظ ابن حجر فقال: «صدوق، في حديثه عن قتادة ضعف».

وقول البخاري فيه: (صدوق) مع ما سبق من بيان، يبين أنه يُحتج به ولكن نتوقف قليلًا في روايته عن قتادة.

٢٩- ليث بن أبي سليم.

هو: الليث بن أبي سليم بن زُنَيْم - بالزاي والنون مصغر - واسم أبيه أيمن، وقيل: أنس، وقيل غير ذلك. من السادسة، مات سنة ثمان وأربعين ومائة[(١)].

* قال الترمذي: حدثنا القاسم بن دينار الكوفي، حدثنا إسحاق بن منصور، حدثنا هريم، عن ليث، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة قالت: ربما مشىٰ النبي ﷺ في نعل واحدة[(٢)]. ابن عُلية والثوري قالا: عن عبد الرحمن

---

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب / ٤٦٤ برقم ٥٦٨٥. وقال: «صدوق، اختلط جدًّا، ولم يتميز حديثه فترك».

(٢) أخرجه: الترمذي (الجامع، باب ما جاء من الرخصة في المشي في النعل الواحدة ٧/ ١٢٤ برقم ١٨٨٨) وقال: «حدثنا القاسم بن دينار، حدثنا إسحاق بن منصور السلولي، حدثنا

عن أبيه عن عائشة أنها مشت في خف واحد.

سألت محمدًا عن هذا الحديث، قال: الصحيح عن عائشة موقوف فعلها.

قال محمد: كان أحمد بن حنبل يقول: ليث بن أبي سليم لا يفرح بحديثه.

قال محمد: وليث بن أبي سليم صدوق(١). **وقال الترمذي: قال محمد: ليث بن أبي سليم صدوق، إلا أنه يغلط**(٢).

=

هريم بن سفيان البجلي الكوفي، عن ليث، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة قالت: «ربما مشىٰ النبي ﷺ في نعل واحدة». وأخرجه: الطحاوي، شرح مشكل الآثار ٣/ ٣٨٨ برقم ١٣٦١ من طريق مندل عن ليث به مثله. قال الترمذي: «ابن علية والثوري قالا: عن عبد الرحمن عن أبيه عن عائشة أنها مشت في خف واحد». سألت محمدًا عن هذا الحديث؟ **قال: الصحيح عن عائشة موقوف فعلها**». وقال البغوي (شرح السنة ١٢/ ٧٨): «وروي في الرخصة في المشي في نعل واحدة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة، أنها مشت بنعل واحدة. رواه الثوري وغيره عن عبد الرحمن، ورفعه ليث عن عبد الرحمن، **والوقف أصح**».

قلت: والمروي عن عائشة يخالف ما جاء في صحيح مسلم (باب استحباب لبس النعل في اليمنىٰ أولًا، والخلع من اليسرىٰ أولًا، وكراهة المشي في نعل واحدة ١٠/ ٤٨٧ برقم ٣٩١٤) قال: «حدثنا يحيىٰ بن يحيىٰ، قال: قرأت علىٰ مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: لا يمش أحدكم في نعل واحدة، لينعلهما جميعًا، أو ليخلعهما جميعًا».

(١) علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ٢٩٣ برقم ٥٤٢/ ٥٤٣، الرخصة في المشي في النعل الواحدة.

(٢) المرجع السابق / ٣٩٠ برقم ٦٢.

أقوال أهل النقد في الليث بن أبي سليم:

من وثقه: عثمان بن أبي شيبة(١)، والعجلي(٢).

من ضعفه: سفيان بن عيينة(٣)، ويحيىٰ بن سعيد القطان(٤)، ومحمد بن سعد(٥)، ويحيىٰ بن معين(٦)، .....

---

(١) انظر قوله: ابن شاهين، المختلف فيهم / ١٩ برقم ٤٩. وقال ابن شاهين: «وقد وثقه عثمان بن أبي شيبة».

(٢) العجلي، معرفة الثقات ٢/ ٢٣١ برقم ١٥٦٧. وقال: «كوفي جائز الحديث وقال مرة: لا بأس به».

(٣) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧/ ١٧٩ برقم ١٠١٤. قال عبد الرحمن: «سمعت أبي يقول: سمعت أبا معمر يقول: كان ابن عيينة لا يحمد حفظ ليث بن أبي سليم». وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧/ ١٧٩ قال: «أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي، قال: سمعت أبي يقول: ليث بن أبي سليم مضطرب الحديث، ولكن حدث الناس عنه».

(٤) انظر قوله: العقيلي، الضعفاء الكبير ٤/ ١٦ برقم ١٥٦٩. قال العقيلي: «حدثنا محمد بن عيسىٰ، حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، حدثنا يحيىٰ بن معين، عن يحيىٰ بن سعيد القطان، أنه كان لا يحدث عن ليث بن أبي سليم».

(٥) ابن سعد، الطبقات الكبرىٰ ٦/ ٣٤٩ برقم ٨٣٦٥. وقال: «وكان ليث رجلًا صالحًا عابدًا، وكان ضعيفًا في الحديث. يقال: كان يسأل عطاء وطاوسًا ومجاهدًا عن الشيء فيختلفون فيه، فيروي أنهم اتفقوا من غير تعمد لذلك».

(٦) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧/ ١٧٩ برقم ١٠١٤. قال عبد الرحمن: «أخبرنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إلي، قال: سألت يحيىٰ بن معين عن حديث ليث بن أبي سليم، فقال: ليس حديثه بذاك، ضعيف». وانظر: تاريخ ابن معين برواية الدارمي / ١٥٨ برقم ٥٦٠. قال الدارمي: «قلت: ما حال ليث بن أبي سليم؟ فقال: ضعيف».

وأحمد[١]، والجوزجاني[٢]، وأبو حاتم[٣]، وأبو زرعة الرازي[٤]، والنسائي[٥]، وابن حبان[٦]، والنووي[٧].

وقال ابن حجر: «صدوق، اختلط جدًّا ولم يتميز حديثه فترك».

خلاصة أقوال النقاد في ليث بن أبي سليم:

تبين لي بعد النظر في أقوال أهل النقد أن أغلب الأئمة علىٰ تضعيف ليث بن

---

(١) علل أحمد للمروذي / ٥٧ برقم ١٣٧. وقال: «سألت أبا عبد الله عن ليث بن أبي سليم، فقال: ليس هو بذاك». وانظر: العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣٧٩ برقم ٢٦٩١. وقال عبد الله: «سمعت أبي يقول: ليث بن أبي سليم مضطرب الحديث، ولكن حدث عنه الناس».

(٢) الجوزجاني، أحوال الرجال / ٩١ برقم ١٣٢. وقال: «ليث بن أبي سليم يضعف حديثه، ليس بثبت».

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧/ ١٧٩ برقم ١٠١٤. قال عبد الرحمن: «سمعت أبي يقول: ليث بن أبي سليم أحب إلي من يزيد بن أبي زياد، كان أبرأ ساحة، يُكتب حديثه، وهو ضعيف الحديث».

(٤) انظر قوله: المرجع السابق. وقال عبد الرحمن: «سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: ليث لا يشتغل به، هو مضطرب الحديث. وسمعت أبا زرعة يقول: ليث بن أبي سليم لين الحديث، لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث».

(٥) النسائي، الضعفاء / ٢٠٩ برقم ٥١١. وقال: «ليث بن أبي سليم ضعيف كوفي».

(٦) ابن حبان، المجروحين ٢/ ٢٣١. وقال: «وكان من العباد، ولكن اختلط في آخر عمره، حتىٰ كان لا يدري ما يحدث به، فكان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم، كل ذلك كان منه في اختلاطه، تركه يحيىٰ القطان وابن مهدي وأحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين».

(٧) النووي، تهذيب الأسماء واللغات / ٥٩٨ برقم ٥٣٧. وقال: «اتفق العلماء علىٰ ضعفه، واضطراب حديثه، واختلال ضبطه».

أبي سليم، ومع ضعفه فإن له أحاديث صالحة، وقد ذكر هذا أهل النقد، وقد استشهد به البخاري في الصحيح(١)، وروىٰ له مسلم مقرونًا بأبي إسحاق الشيباني(٢)، وروىٰ له الباقون.

وقد بين ابن عدي وجود أحاديث صالحة لليث، وأن الثقات من الكبار رووا عنه، فقال: «وليث بن أبي سليم له من الحديث أحاديث صالحة غير ما ذكرت، وقد روىٰ عنه شعبة والثوري وغيرهما من ثقات الناس، ومع الضعف الذي فيه يُكتب حديثه»(٣).

---

(١) انظر: البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الحج، باب ما ينهىٰ من الطيب للمحرم والمحرمة ٣/ ١٩ برقم ١٨٣٨، وقال: حدثنا عبد الله بن يزيد، حدثنا الليث، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: قام رجل فقال: يا رسول الله، ماذا تأمرنا أن نلبس من الثياب في الإحرام؟ فقال النبي ﷺ: «لا تلبسوا القميص، ولا السراويلات، ولا العمائم، ولا البرانس، إلا أن يكون أحد ليست له نعلان، فليلبس الخفين، وليقطع أسفل من الكعبين، ولا تلبسوا شيئًا مسه زعفران، ولا الورس، ولا تنتقب المرأة المحرمة، ولا تلبس القفازين».
تابعه موسىٰ بن عقبة وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة وجويرية وابن إسحاق في النقاب والقفازين. وقال عبيد الله: ولا ورس، وكان يقول: لا تتنقب المحرمة، ولا تلبس القفازين. **وقال مالك** عن نافع عن ابن عمر: لا تتنقب المحرمة. **وتابعه ليث بن أبي سليم**.

(٢) انظر: مسلم، الصحيح، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة علىٰ الرجال والنساء ٦/ ١٣٥ برقم ٥٥١٣، قال: «وحدثناه أبو كريب، حدثنا ابن إدريس، أخبرنا **أبو إسحاق الشيباني وليث بن أبي سليم** عن أشعث بن أبي الشعثاء...».

(٣) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٧/ ٢٣٨.

ثم بين الدارقطني أن الليث يُخرّج عنه من باب الاحتجاج، ثم فسر غلطه الذي من أجله ضعفه الناس؛ قال البرقاني في سؤالاته للدارقطني: «سألته عن ليث بن أبي سليم؟ فقال: صاحب سنّة، يُخَرّج حديثه، ثم قال: إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد حسب»[(١)]. فحينما كان يحدث كان يقول: حدثنا عطاء وطاوس ومجاهد. وقد اعترض عليه شعبة وغيره علىٰ هذه الطريقة في التحديث[(٢)]!

وأضاف الذهبي أمرًا آخر بالنسبة لتضعيفه والاحتجاج به، فقال: «فيه ضعف يسير، من سوء حفظه، كان ذا صلاة وصيام، وعلم كثير، وبعضهم احتج به»[(٣)]. وقال أيضًا: «ليث بن أبي سليم محدث الكوفة، وأحد علمائها الأعيان، علىٰ لين في حديثه؛ لنقص حفظه»[(٤)]. فمشكلة ليث هي نقص في حفظه قبل اختلاطه، وأما بعدما اختلط فقد تركه بعض الأئمة؛ كيحيىٰ بن سعيد القطان، ويحيىٰ بن معين، وغيرهما.

---

(١) سؤالات البرقاني للدارقطني / ٥٨ برقم ٤٢١.

(٢) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١/ ١٥١ برقم ٦٤. وقال عبد الرحمن: «حدثني أبي، قال: سمعت أبا نعيم الفضل بن دكين قال: قال شعبة لليث بن أبي سليم: كيف سألت عطاء وطاوسًا ومجاهدًا كلهم في مجلس؟ قال: سل عن هذا خف أبيك. قال أبو محمد: فقد دل سؤال شعبة لليث بن أبي سليم عن اجتماع هؤلاء الثلاثة له في مسألة كالمنكر عليه».

(٣) الذهبي، الكاشف ٢/ ١٥١ برقم ٤٦٩٢.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء ١١/ ٢٢٤ برقم ٨٤.

وقال ابن شاهين: «وكلام أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين في ليث متقارب، لم يطلقا عليه الكذب، بل مدحه أحمد بن حنبل، ووثقه بقوله: حدّث عنه الناس. وقد وثقه عثمان بن أبي شيبة، وهو به أعلم من غيره؛ لأنه من بلده، ولكن الكل أطلق عليه الاضطراب»[(١)]. وقال أيضًا: «قال عثمان بن أبي شيبة: ليث بن أبي سليم ثقة صدوق، وليس بحجة»[(٢)]. ويضاف إلىٰ هذا كله قول البخاري في الليث بأنه صدوق، ومرة صدوق يغلط، مما يبين لنا أن الليث له أحاديث صالحة يُحتج بها، وأخرىٰ يغلط فيها. ولخص الحافظ ابن حجر حاله فقال: «صدوق، اختلط جدًّا، ولم يتميز حديثه فترك». فهو صدوق لا يتعمد الكذب، اختلط في آخر عمره فتركه البعض، ولم يختلط في أول أمره.

٢٠- محمد بن زيد بن مهاجر.

هو: محمد بن زيد بن المهاجر بن قُنفُذ - بضم القاف والفاء، بينهما نون ساكنة - بن عمير بن جدعان القرشي التيمي المدني، من الخامسة[(٣)].

* قال الترمذي: «سألت محمدًا عن محمد بن زيد بن مهاجر، فقال: نعم صدوق»[(٤)].

---

(١) ابن شاهين، المختلف فيهم / ١٩ برقم ٤٩.

(٢) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات/ ١٩٦ برقم ١١٨٩

(٣) ابن حجر: تقريب التهذيب / ٤٧٩ برقم ٥٨٩٤. وقال: «ثقة». وانظر: تهذيب التهذيب ٩/ ١٥٣ برقم ٢٥٩.

(٤) علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ٣٩٤ برقم ١٢٨.

أقوال أهل النقد في محمد بن زيد بن المهاجر:

* ذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[(١)].

مَن وثقه: يحيىٰ بن معين[(٢)]، وأحمد[(٣)]، والعجلي[(٤)]، وأبو داود[(٥)]، وأبو زرعة الرازي[(٦)]، وابن حبان[(٧)]، والدارقطني[(٨)]، والذهبي[(٩)].

مَن ضعفه: لم أقف علىٰ من ذكره بضعف.

---

(١) البخاري، التاريخ الكبير ١/ ٨٤ برقم ٢٢٩.

(٢) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧/ ٢٥٦ برقم ١٤٠١. وقال عبد الرحمن: «ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيىٰ بن معين أنه قال: محمد بن زيد بن قنفذ ثقة». وانظر: تاريخ ابن معين برواية الدارمي / ١٩٧ برقم ٧٢٣. وقال: «وسألته عن محمد بن زيد بن قنفذ، فقال: ثقة».

(٣) انظر قوله: الجرح والتعديل ٧/ ٢٥٦. وقال عبد الرحمن: «أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إليّ، قال: قال أبي: محمد بن زيد بن مهاجر، شيخ ثقة». وانظر: عبد الله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٤٩٣ برقم ٣٢٥٣. وقال: «شيخ ثقة».

(٤) العجلي، معرفة الثقات ٢/ ٢٣٨ برقم ١٥٩٧. وقال: «ثقة».

(٥) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٩/ ١٥٣ برقم ٢٥٩. قال ابن حجر: «وقال أبو داود: ثقة».

(٦) انظر قوله: الجرح والتعديل ٧/ ٢٥٦. قال عبد الرحمن: «سئل أبو زرعة عن محمد بن زيد بن مهاجر بن قنفذ، فقال: مديني ثقة».

(٧) ابن حبان، الثقات ٥/ ٣٦٤ برقم ٥٢١٩.

(٨) سؤالات البرقاني للدارقطني / ٥٩ برقم ٤٣٣. وقال: «ومحمد بن زيد بن مهاجر بن قنفذ مديني؟ قال مرة: يحتج به، وقال مرة أخرىٰ: يعتبر به».

(٩) الذهبي، الكاشف ٢/ ١٧٢ برقم ٤٨٥٩. وقال: «ثقة».

خلاصة أقوال أهل النقد في محمد بن زيد بن المهاجر:

مما سبق ذِكره من أقوال النقاد، ظهر لي أنهم متفقون علىٰ توثيق محمد بن زيد بن المهاجر، ولم أقف علىٰ من ضعفه، مما يدل علىٰ أن قول البخاري فيه: (صدوق) يعني أنه ثقة يُحتج به. ولا غرو أن الحافظ ابن حجر قال عنه: «ثقة».

٢١- يحيى بن أيوب.

هو: يحيىٰ بن أيوب الغافقي أبو العباس المصري، من السابعة، مات سنة ثمان وستين ومائة[(١)].

*قال الترمذي: «سألت محمدًا قلت: حدثنا إسحاق بن منصور، أخبرنا سعيد بن أبي مريم، قال: حدثنا يحيىٰ بن أيوب، عن عبد الله بن أبي بكر، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن حفصة، عن النبي ﷺ قال: «من لم يُجْمِع الصيام قبل الفجر فلا صيام له»[(٢)]. فقال: عن سالم، عن أبيه، عن حفصة،

---

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب / ٥٨٨ برقم ٧٥١١. وقال: «صدوق ربما أخطأ».

(٢) قلت: وهذا الحديث أخرجه الترمذي (الجامع ، باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل ٣/ ١٠٨ برقم ٧٣٠) وأبو داود (السنن، باب النية في الصيام ٢/ ٣٠٤ برقم ٢٤٥٦)، والنسائي (السنن الصغرىٰ، إذا لم يجمع من الليل هل يصوم ذلك اليوم من التطوع ٤/ ١٩٦ برقم ٢٣٣٣)، وأحمد (المسند ٦/ ٢٨٧ برقم ٢٦٥٠٠) إلا أن أحمد رواه من غير (أبيه). وابن خزيمة (الصحيح، باب إيجاب الإجماع علىٰ الصوم الواجب قبل طلوع الفجر بلفظ عام مراده خاص ٣/ ٢١٢ برقم ١٩٣٣)، والدارقطني (السنن، باب النية في الصيام ٣/ ١٣٠ برقم ٢٢١٦)، والبيهقي (السنن الكبرىٰ، باب الدخول في الصوم بالنية ٤/ ٢٠٢ برقم ٨١٦١)، كلهم من طريقٍ

=

يحيىٰ بن أيوب، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن حفصة زوج النبي ﷺ، أن رسول الله... الحديث.

قلت: وهذا الحديث قد اختُلف في وقفه ورفعه، والظاهر أن رفعه غير ثابت، فيما قال البخاري فيما نقله عنه الترمذي في «العلل الكبير»، وكذلك صوّب وقفه النسائي في «الكبرىٰ»، والدارقطني في «العلل».

قال ابن أبي حاتم (علل الحديث ٣/ ٩ برقم ٦٥٤): «وسألت أبي عن حديث رواه معن القزاز عن إسحاق بن حازم، عن عبد الله بن أبي بكر، عن سالم، عن أبيه، عن حفصة، عن النبي ﷺ قال: لا صيام لمن لم ينوِ من الليل.

ورواه يحيىٰ بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن حفصة، عن النبي ﷺ. قلت لأبي: أيهما أصح؟ قال: لا أدري؛ لأن عبد الله بن أبي بكر قد أدرك سالمًا وروىٰ عنه، ولا أدري هذا الحديث مما سمع من سالم، أو سمعه من الزهري عن سالم؟ **وقد روي عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن حفصة قولها، غير مرفوع، وهذا عندي أشبه». فالظاهر أن أبا حاتم يرجح الموقوف عن حفصة.**

وكذا قال أبو داود: «رواه الليث وإسحاق بن حازم أيضًا جميعًا عن عبد الله بن أبي بكر مثله، ووقفه علىٰ حفصة معمر والزبيدي وابن عيينة ويونس الأيلي كلهم عن الزهري». **وكذا قال الترمذي:** «حديث حفصة حديث لا نعرفه مرفوعًا إلا من هذا الوجه، وقد رُوي عن نافع عن ابن عمر قوله، وهو أصح. وهكذا أيضًا رُوي هذا الحديث عن الزهري موقوفًا، ولا نعلم أحدًا رفعه إلا يحيىٰ بن أيوب». **وقال البيهقي:** «وهذا حديث قد اختلف علىٰ الزهري في إسناده وفيٰ رفعه إلىٰ النبي ﷺ، وعبد الله بن أبىٰ بكر أقام إسناده ورفعه، وهو من الثقات الأثبات. أخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي، أخبرنا علىٰ بن عمر الحافظ، قال: رفعه عبد الله بن أبي بكر، وهو من الثقات الرفعاء».

قلت: وكلام البيهقي واضح في أنه يقبل زيادة الثقة. والخلاصة: من لا يأخذ بزيادة الثقة مطلقًا صحح وقف الحديث، وأما من يأخذ بالزيادة فصحح المرفوع. وقد عمل

عن النبي ﷺ خطأ، وهو حديث فيه اضطراب، والصحيح عن ابن عمر موقوف، ويحيىٰ بن أيوب صدوق»[(١)].

* ذكره البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[(٢)].

أقوال أهل النقد في يحيى بن أيوب الغافقي المصري:

من وثقه: يحيىٰ بن معين[(٣)]، وأبو داود[(٤)]، والعجلي[(٥)]، ويعقوب بن سفيان الفسوي[(٦)].....

=

بظاهر هذا الإسناد جماعة من الأئمة، فصححوا الحديث المذكور، منهم: ابن خزيمة وابن حبان والحاكم.

(١) علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ١١٨ برقم ٢٠٢، ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير ٨/ ٢٢٦٠ برقم ٢٩١٩.

(٣) انظر قوله: تاريخ ابن معين برواية الدارمي / ١٩٦ برقم ٧١٩. قال الدارمي: «قلت ليحيىٰ: فالليث - أعني ابن سعد - أحب إليك أو يحيىٰ بن أيوب؟ فقال: الليث أحب إلي، ويحيىٰ ثقة».

ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل / ١٢٨ برقم ٥٤٢. وقال عبد الرحمن: «ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيىٰ بن معين، أنه قال: يحيىٰ بن أيوب المصري: صالح، وقال مرة: ثقة».

(٤) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ١١/ ١٦٤ برقم ٣١٥. قال ابن حجر: «وقال الآجري: قلت لأبي داود: ابن أيوب ثقة؟ فقال: هو صالح».

(٥) العجلي، معرفة الثقات ٢/ ٣٤٧ برقم ١٩٦٢. وقال: «مصري ثقة».

(٦) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ١١/ ١٦٤ برقم ٣١٥. قال ابن حجر: «وقال يعقوب بن سفيان: كان ثقة حافظًا».

وابن عدي[(١)]، وابن حبان[(٢)]، والذهبي[(٣)].

من ضعفه: مالك[(٤)]، وابن سعد[(٥)]، وأحمد[(٦)]، .....

---

(١) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٩/ ٥٩ برقم ٢١١٣ وقال: «له أحاديث صالحة، وقد روىٰ عنه الليث وروىٰ عنه ابن وهب الكثير، وابن أبي مريم، وابن عفير وغيرهم من شيوخ مصر، وهو من فقهاء مصر ومن علمائهم. ويقال: إنه كان قاضيًا بها، ولا أرىٰ في حديثه إذا روىٰ عنه ثقة أو يروي هو عن ثقة حديثًا منكرًا فأذكره، وهو عندي صدوق لا بأس به».

(٢) ذكره ابن حبان في الثقات ٧/ ٦٠٠ برقم ١١٦٥٦. ومشاهير علماء الأمصار/ ٣٠٢ برقم ١٥٢٨، وقال: «من ثقات أهل مصر، يغرِب».

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ ١/ ١٦٧ برقم ٤١٢. وقال: «قلت: حديثه في الكتب الستة، وحديثه فيه مناكير». وانظر: الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق / ١٩٣ برقم ٣٦٧. وقال: «صدوق».

(٤) انظر قوله: العقيلي، الضعفاء الكبير ٤/ ٣٩١ برقم ٢٠١١. وقال: «حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا عمرو بن علي، قال: سمعت ابن أبي مريم، قال: حدثت مالكًا بحديث حدثنا به يحيىٰ بن أيوب عنه فسألته عنه، فقال: كذب. وحدثته بآخر عنه فقال: كذب». **قلت: وقوله: كذب يعني الخطأ، وليس أنه كذاب بالمعنىٰ الاصطلاحي.**

(٥) ابن سعد، الطبقات الكبرىٰ ٧/ ٥١٦ يحيىٰ بن أيوب الغافقي: كان منكر الحديث.

(٦) انظر قوله: عبد الله بن أحمد، العلل ومعرفة الرجال ٣/ ٥٢ برقم ٤١٢٥. قال عبد الله: «قال أبي: وكان يحيىٰ بن أيوب يجلس إلىٰ الليث بن سعد، وكان سيئ الحفظ، وهو دون هؤلاء، وحيوة بن شريح بعدُ، وهو أعلاهم».

ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ١٢٨ برقم ٥٤٢ قال عبد الرحمن: «أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي، قال: قال أبي: يحيىٰ بن أيوب سيئ الحفظ، وهو دون حيوة وسعيد بن أبي أيوب في الحديث». وانظر: العقيلي، الضعفاء الكبير ٤/ ٣٩١ برقم ٢٠١١. وقال: حدثنا عبد الله بن أحمد، قال: سمعت أبي يقول: يحيىٰ بن أيوب دون حيوة وسعيد في الحديث، قال: يحيىٰ بن أيوب سيئ الحفظ. وحدثنا الخضر بن داود، قال: حدثنا أحمد بن محمد، قال: سمعت أبا عبد الله وذكر يحيىٰ بن أيوب المصري فقال:

وأبو حاتم(١)، والنسائي(٢)، والدارقطني(٣).

خلاصة أقوال أهل النقد في يحيى بن أيوب الغافقي المصري:

مما سبق تبين لي أن يحيىٰ بن أيوب مختلف فيه بين التوثيق والتضعيف، وقد كان قاضيًا ومفتيًا في مصر، وقد أنكر عليه بعض الأحاديث، ولكن ابن عدي قال: «ولا أرىٰ في حديثه إذا روىٰ عنه ثقة، أو يروي هو عن ثقة حديثًا منكرًا فأذكره». وهذا يعني أن النكارة في حديثه ليست منه، بل هي ممن يروي عنه (من هو فوقه أو من هو دونه).

وزاد الحافظ ابن حجر هذه المسألة بيانًا ووضوحًا، فقال: «قال ابن يونس:

=

كان يحدث من حفظه، وكان لا بأس به، وكأنه ذكر الوهم في حفظه. فذكرت له من حديثه يحيىٰ بن أيوب عن عمرة عن عائشة أن النبي ﷺ كان يقرأ في الوتر فقال: ها من يحتمل هذا.

حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا إبراهيم بن يعقوب، عن ابن أبي مريم، قال أخبرني عثمان بن الحكم الجذامي، قلت: من هو؟ قال مصري، لم يثبت بمصر مثله، قال: سألت يحيىٰ بن سعيد عن هذا الحديث فلم يعرفه، يعني حديث الوتر.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ١٢٨ برقم ٥٤٢. قال عبد الرحمن: «سئل أبي عن يحيىٰ بن أيوب أحب إليك أو ابن أبي الموالي؟ فقال: يحيىٰ بن أيوب أحب إلي، ومحل يحيىٰ الصدق، يُكتب حديثه ولا يُحتج به».

(٢) النسائي، الضعفاء / ٢٤٩: «يحيىٰ بن أيوب المصري، ليس بذاك القوي».

(٣) الدارقطني، سؤالات ابن بكير للدارقطني / ٣ برقم ٢٨. وقال: «يحيىٰ بن أيوب المصري ليس بذاك القوي».

كان أحد طلابي العلم بالآفاق، وحدّث عنه الغرباء أحاديث ليست عند أهل مصر، قال: أحاديث جرير بن حازم عن يحيىٰ بن أيوب ليس عند المصريين منها حديث، وهي تشبه عندي أن تكون من حديث ابن لهيعة».

وكما ذكرت سابقًا - نقلًا عن الأئمة - أنه سيئ الحفظ، فإذا حدّث من حفظه أخطأ، وإذا حدث من كتابه أصاب، وله أحاديث صالحة يُحتج بها. قال ابن حجر: «وقال الحاكم أبو أحمد: إذا حدث من حفظه يخطئ، وما حدث من كتاب فليس به بأس».

ويضاف إلىٰ هذا كله أن البخاري قال عنه: (صدوق). وهذا يعني أنه يُحتج به عنده، ويستشهد به، فذكره في المتابعات. قال أبو الوليد الباجي: «يحيىٰ بن أيوب الغافقي أبو العباس المصري، أخرج البخاري في الصلاة، وتفسير سورة الأحزاب، عن ابن جريج وسعيد بن أبي مريم، عنه، عن حميد الطويل، ويزيد بن أبي حبيب. ويحيىٰ بن أيوب المصري استشهد به البخاري في مواضع»[(١)].

٢٢- يزيد بن إبراهيم التُّسْتَرِيّ.

هو: يزيد بن إبراهيم التُّستَري، بضم المثناة، وسكون المهملة، وفتح

(١) أبو الوليد الباجي، التعديل والتجريح ٣/ ١١٣٧٦ برقم ١٤٤٦. **ومن هذه المواضع**: انظر: البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الصلاة، باب وقت العشاء إلىٰ نصف الليل ١/ ١٥٠ برقم ٥٧٢. وقال: «حدثنا عبد الرحيم المحاربي، قال: حدثنا زائدة، عن حميد الطويل، عن أنس قال: أخر النبي ﷺ صلاة العشاء إلىٰ نصف الليل، ثم صلىٰ، ثم قال: «قد صلىٰ الناس وناموا، أما إنكم في صلاة ما انتظرتموها». **وزاد ابن أبي مريم**: **أخبرنا يحيىٰ بن أيوب**، حدثني حميد، سمع أنسًا: كأني أنظر إلىٰ وَبيص خاتمه لَيْلَتَئِذ».

المثناة، ثم راء، نزيل البصرة، أبو سعيد، من كبار السابعة، مات سنة ثلاث وستين ومائتين، علىٰ الصحيح[(١)].

* قال الترمذي: «وقال محمد: ويزيد بن إبراهيم صدوق»[(٢)].

أقوال أهل النقد في يزيد بن إبراهيم التستري:

* ذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[(٣)].

من وثقه: وكيع[(٤)]، وابن سعد[(٥)]، وعلي بن المديني[(٦)]، ويحيىٰ بن معين[(٧)]، .....

---

(١) ابن حجر، التقريب / ٥٩٩ برقم ٧٦٨٤ «ثقة ثبت إلا في روايته عن قتادة، ففيها لين».

(٢) علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ٣٩٣ برقم ١٢٥.

(٣) البخاري، التاريخ الكبير ٨/ ٣١٨ برقم ٣١٥٩.

(٤) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ٢٥٣ برقم ١٠٥٧. وقال عبد الرحمن: «ذكره أبي، قال: نا محمود بن غيلان، قال: ذُكر عند وكيع يزيد بن إبراهيم التستري فقال: ثقة ثقة».

(٥) ابن سعد، الطبقات الكبرىٰ ٧/ ٢٧٨. وقال: «وكان ثقة ثبتًا، وكان عفان يرفع أمره».

(٦) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني /٦١ برقم ٣٠. وقال: «وسألت عليًّا عن يزيد بن إبراهيم التستري، فقال: هو عندنا ثقه».

(٧) انظر قوله: معرفة الرجال عن يحيىٰ بن معين لابن محرز، ١/ ١١٣. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ٢٥٣ برقم ١٠٥٧. وقال عبد الرحمن: «قرئ علىٰ العباس بن محمد الدوري عن يحيىٰ بن معين أنه قال: يزيد بن إبراهيم أثبت من جرير بن حازم. نا عبد الرحمن، أنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إلي، قال: سمعت يحيىٰ بن معين وسئل عن يزيد بن إبراهيم والسري بن يحيىٰ أيهما أثبت؟ قال: يزيد لا شك فيه، والسري ثقة، ولكن يزيد بن إبراهيم أكثر منه».

وأحمد[١]، والعجلي[٢]، وأبو زرعة الرازي[٣]، وأبو حاتم الرازي[٤]، وابن عدي[٥]، وابن حبان[٦]، والذهبي[٧]، وابن رجب الحنبلي[٨]. وآخرون[٩].

---

(١) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ٢٥٣ برقم ١٠٥٧. وقال عبد الرحمن: «أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلي، قال: قلت لأبي: يزيد بن إبراهيم؟ قال: ثقة. قلت: هو أحب إليك أو علي الرفاعي؟ قال: يزيد أحب إلي منه».

(٢) العجلي، معرفة الثقات ٢/ ٣٦٠ برقم ٢٠٠٣. وقال: «بصري ثقة».

(٣) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ٢٥٣ برقم ١٠٥٧. وقال عبد الرحمن: سألت أبي وأبا زرعة عن يزيد بن إبراهيم التستري فقالا: «ثقة».

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ٢٥٣ برقم ١٠٥٧. وقال عبد الرحمن: «سألت أبي وأبا زرعة عن يزيد بن إبراهيم، فقالا: ثقة. وسمعت أبي يقول: يزيد بن إبراهيم من أوسط أصحاب الحسن وابن سيرين، وهو ثبت».

(٥) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٧/ ٢٨٢. وقال: «وليزيد بن إبراهيم أحاديث مستقيمة عن كل من يروي عنه، وإنما أنكرت عليه أحاديثه رواها عن قتادة عن أنس، وهو ممن يُكتب حديثه، ولا بأس به، وأرجو أن يكون صدوقًا».

(٦) ابن حبان، الثقات ٧/ ٦٣١ برقم ١١٨١٦.

(٧) الذهبي، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم / ١٩٧. وقال: «ثقة، مخرّج له في دواوين الإسلام. قال ابن معين: ليس هو في قتادة بذاك».

(٨) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي / ٣٦٥ وقال: «ثقة متفق علىٰ حديثه».

(٩) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٧٣ برقم ٤٩٩. وقال: «وثقه أيضًا: أحمد بن صالح، وعمرو بن علي، وابن نمير، والنسائي، وقال علي بن إشكاب: ثنا أبو قطن، ثنا يزيد بن إبراهيم التستري الذهب المصفىٰ. وقال عثمان الدارمي عن أبي الوليد: ما رأيت أكيس منه، كان يحدّث عن الحسن فيغرب، ويحدثنا عن ابن سيرين فيلحن، يعني أنه كان يحدّث كما سمع. وفرّق أبو محمد ابن حزم في كتاب الحج من «المحلىٰ» بين يزيد بن إبراهيم التستري وبين يزيد بن إبراهيم الراوي عن قتادة، فقال: إن التستري ثقة ثبت. والراوي عن قتادة ضعيف! ولا أدري من هو سلفه في جعله اثنين».

من ضعفه: يحيىٰ بن سعيد القطان[١].

خلاصة أقوال أهل النقد في يزيد بن إبراهيم التستري:

مما سبق يتبين لي أن يزيد بن إبراهيم متفق علىٰ توثيقه، إلا أن من تكلم فيه إنما تكلم في روايته عن قتادة، قال ابن حجر: «ثقة ثبت، إلا في روايته عن قتادة ففيها لين». ومع هذا فقد أنكر ابن حزم أن يكون الراوي المتكلَّم فيه عن قتادة هو التستري، بل قال: إنه راو آخر يحمل نفس الاسم، وهو ضعيف.

ويضاف إلىٰ هذا الإجماع علىٰ توثيق يزيد التستري وصف البخاري له بأنه (صدوق)؛ مما يعني أنه ممن يُحتج بحديثه، ولا غرو أنه قد احتج به في صحيحه[٢]. ومما يرفع الإشكال في روايته عن قتادة أن البخاري أخرج ليزيد عن قتادة؛ مما يؤكد ما ذهب إليه ابن حزم. ومثاله: قال البخاري: حدثنا حفص بن عمر، قال: حدثنا يزيد بن إبراهيم، قال: حدثنا قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «اعتدلوا في السجود، ولا يبسط ذراعيه كالكلب، وإذا بزق فلا يبزقن بين يديه، ولا عن يمينه، فإنه يناجي ربه»[٣].

---

(١) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ٢٥٣ برقم ١٠٥٧ وقال عبد الرحمن: «نا صالح بن أحمد بن حنبل، نا علي بن المديني، قال: سمعت يحيىٰ بن سعيد يقول: يزيد بن إبراهيم عن قتادة ليس بذاك».

(٢) انظر: البخاري، الجامع الصحيح (باب وجوب الصلاة في الثياب ١/ ٩٩ برقم ٣٥١)، و(باب المصلي يناجي ربه عز وجل ١/ ١٤١ برقم ٥٣٢) و(باب يكبر في سجدتي السهو ٢/ ٨٦ برقم ١٢٢٩). وغيرها من المواضع.

(٣) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الصلاة، باب المصلي يناجي ربه عز وجل ١/ ١٤١ برقم ٥٣١.

٢٣- يزيد بن سنان، أبو فروة الرُّهاوي.

هو: يزيد بن سنان بن يزيد التميمي، الجزري، أبو فروة الرهاوي. من كبار السابعة، مات سنة خمس وخمسين ومائة، وله ست وسبعون(١).

* قال الترمذي: «حدثنا محمد بن حميد الرازي، حدثنا الفضل بن موسىٰ، حدثنا أبو فروة الرهاوي، عن مَعقِل الكِناني، عن عُبادة بن نُسي، عن أبي سعد الخير، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله لم يكتب علىٰ الليل الصيام، فمن صام فلْيَتَعَنَّ، ولا أجر له»(٢).

سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: أرىٰ هذا الحديث مرسلًا، وما أرىٰ عبادة بن نسي سمع من أبي سعد الخير.

قال محمد: وأبو فروة الرهاوي صدوق، إلا أن ابنه محمدًا روىٰ عنه أحاديث مناكير، واسم أبي فروة يزيد بن سنان»(٣).

---

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب / ٦٠٢ برقم ٧٧٢٧. وقال: «ضعيف».

(٢) **قلت**: وهذا الحديث أخرجه الدولابي، الأسماء والكنىٰ ١/ ١٠٢ برقم ٢١١، وابن قانع، معجم الصحابة ١/ ١٠٠ برقم ١٠٢، وابن عدي، الكامل في الضعفاء ٩/ ١٥٥ برقم ٢١٦٦، وابن منده، معرفة الصحابة / ٨٨١. كلهم من طرق عن أبي فروة الرهاوي به. قلت: والحديث فيه ثلاث علل: **الأولىٰ**: الكلام الشديد في أبي فروة الرهاوي. **والثانية**: قال الترمذي: «سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: أرىٰ هذا الحديث مرسلًا، وما أرىٰ عبادة بن نسي سمع من أبي سعد الخير». **والثالثة**: تفرد عبادة بن نسي به؛ قال ابن منده: «هذا حديث غريب من حديث عبادة بن نسي، لا يعرف عنه إلا من هذا الوجه».

فهو حديث إسناده ضعيف.

(٣) عِلل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ١١٤ برقم ١٩٦، ما جاء إذا أقبل الليل وأدبر النهار فقد أفطر الصائم.

أقوال أهل النقد في يزيد بن سنان الرهاوي:

* ذكره البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا(١).

من وثقه: ذكره ابن حبان في الثقات(٢).

من ضعفه: علي بن المديني(٣)، ويحيىٰ بن معين(٤)، والجوزجاني(٥)، وأبو زرعة الرازي(٦)، والنسائي(٧)، والعقيلي(٨)، وابن عدي(٩)، والدارقطني(١٠)،

---

(١) البخاري، التاريخ الكبير ٨/ ٣٣٥ برقم ٣٢٢٥.

(٢) ابن حبان، الثقات ٩/ ٢٧٦ برقم ١٦٤١٦.

(٣) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ٢٦٦ برقم ١١٤٠. وقال عبد الرحمن: «ذكره أبي، قال: سئل علي بن المديني عن يزيد بن سنان فقال: ضعيف الحديث».

(٤) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ٢٦٦ برقم ١١٤٠، وقال عبد الرحمن: «قرئ علىٰ العباس بن محمد الدوري عن يحيىٰ بن معين أنه قال: يزيد بن سنان أبو فروة ليس بشيء. وأنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إلي، قال: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: أبو فروة يزيد بن سنان جزري، ليس حديثه بشيء».

(٥) الجوزجاني، أحوال الرجال / ١٧٨ برقم ٣١٩. وقال: «فيه لين وضعف».

(٦) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ٢٦٦ برقم ١١٤٠. وقال عبد الرحمن: «سألت أبا زرعة عن يزيد بن سنان، فقال: ليس بقوي الحديث».

(٧) النسائي، الضعفاء والمتروكون / ٢٥٦ برقم ٦٥٠، وقال: «متروك».

(٨) العقيلي، الضعفاء الكبير ٤/ ٣٨٢ برقم ١٩٩٥. وقال: «لا يتابع علىٰ حديثه».

(٩) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٩/ ١٥٩ برقم ٢١٦٦. وقال: «ولأبي فروة الرهاوي هذا حديث صالح، ويروي عن زيد بن أبي أنيسة نسخة ينفرد فيها عن زيد بأحاديث، وله عن غير زيد أحاديث متفرقة عن الشيوخ. وعامة حديثه غير محفوظة».

(١٠) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون / ٤٠ برقم ٥٨٧.

وابن حبان[(١)]، وأبو نعيم[(٢)]، وابن رجب الحنبلي[(٣)]، والذهبي[(٤)]. وضعفه آخرون[(٥)].

وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف».

خلاصة أقوال أهل النقد في يزيد بن سنان الرهاوي:

مما سبق يتبين أن أبا فروة الرهاوي أجمع الأئمة علىٰ تضعيفه، وأما ابن حبان فقد ذكره في موضعين؛ في «الثقات»، ومرة في «المجروحين»، وقد جرحه جرحًا شديدًا؛ مما قد يعني تراجعه عن توثيقه.

وأما البخاري فقال: (صدوق)، وهذا يعني توثيق ديانة لا توثيق ضبط، مما يعني أن مراده أنه لا يتعمد الكذب فيما استنكر عليه، وقد بيَّن البخاري أن البلوي فيما استُنكِر من حديثه هي من ابنه محمد؛ فقال: «أبو فروة مقارب الحديث،

(١) ابن حبان، المجروحين ٣/ ١٠٦. وقال: «وكان ممن يخطئ كثيرًا، حتىٰ يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد بالمعضلات!».

(٢) أبو نعيم الأصبهاني، الضعفاء / ١٦١ برقم ٢٧١. وقال: «كثير المناكير».

(٣) علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ٤٧٧. وقال: «ضعيف، ضعفه الأكثرون مطلقًا».

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال ٤/ ٥٦٢ برقم ١٠٥٠٥. وقال: «ضعيف».

(٥) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٩٤ برقم ٥٤١. قال الحافظ: «وقال أبو داود: ضعيف. وذكره يعقوب بن سفيان في: باب من يرغب عن الرواية عنهم، وقال محمد بن عبد الله بن عمار الأزدي: منكر الحديث. وقال الحاكم: روىٰ عن الزهري ويحيىٰ بن أبي كثير وهشام بن عروة المناكير الكثيرة».

إلا أن ابنه محمدًا يروي عنه مناكير»[(١)]. وبعد أن عرفنا أن مصدر النكارة في حديثه ليس منه، فهذا يدلنا علىٰ أنه - مع ضعفه - يوجد له أحاديث صالحة قد يحتج بها.

٢٤- يزيد بن عبد الله بن قسيط.

هو: يزيد بن عبد الله بن قُسيط - بقاف ومهملتين مصغر - ابن أسامة الليثي، أبو عبد الله المدني الأعرج، من الرابعة مات سنة اثنتين وعشرين ومائة، وله تسعون سنة[(٢)].

* قال الترمذي: «قال محمد: ويزيد بن عبد الله بن قسيط صدوق»[(٣)].

أقوال أهل النقد في يزيد بن عبد الله بن قسيط:

* ذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[(٤)].

من وثقه: يحيىٰ بن معين[(٥)]، وابن سعد[(١)]، .....

---

(١) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٩/ ٤٦٣ برقم ٨٦٢.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب / ٦٠٢ برقم ٧٧٤١. وقال الحافظ: «ثقة».

(٣) علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ٢٨٢ برقم ٥١٨.

(٤) البخاري، التاريخ الكبير ٨/ ٣٤٤ برقم ٣٢٥٧.

(٥) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ٢٧٤ برقم ١١٥٢. وقال عبد الرحمن: «ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيىٰ بن معين، قال: يزيد بن عبد الله بن قسيط: صالح، ليس به بأس». وانظر: تاريخ ابن معين برواية الدارمي / ٢٣٠ برقم ٨٨٩. وفي رواية ابن طهمان عنه / ١٣ برقم ٣٤٦ قال ابن معين: «يزيد بن عبد الله بن قسيط ثقة».

وابن عدي[٢]، وابن حبان[٣]، وابن شاهين[٤]، والذهبي[٥].

من ضعفه: أبو حاتم[٦]، وابن حبان[٧].

خلاصة أقوال أهل النقد في يزيد بن عبد الله بن قسيط:

ظهر لي بعد جمع أقوال النقاد في ابن قسيط أنهم يكادون يجمعون علىٰ توثيقه، إلا أن أبا حاتم تشدد وقال: ليس بقوي، وكذا ابن حبان قال: رديء الحفظ، ولم أجد من ضعّفه من جهة ضبطه سواهما. وقد يكون أخطأ في أحاديث كما يخطئ بعض الثقات، وهذا لا يضره؛ فقد قال الحافظ ابن حجر عنه: «ثقة»، ويضاف إلىٰ هذا التوثيق قول البخاري عنه: (صدوق)، وقد بين أبو الوليد الباجي

=

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرىٰ ٩/ ٢٧٦ برقم ١٥٧. وقال: «وكان ثقة، كثير الحديث».

(٢) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٩/ ١٣٢ برقم ٢١٥٩. وقال: «مدني، مشهور عندهم بالرواية، وقد حدّث عنه ابن عجلان، ومالك بن أنس، وجماعة معهما، وقد روىٰ عنه مالك غير حديث، وهو صالح الروايات».

(٣) ابن حبان، الثقات ٥/ ٥٤٣ برقم ٦١٤٣. وقال: «ربما أخطأ، روىٰ عنه مالك، وابن أبي ذئب، وابن إسحاق».

(٤) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات / ٢٥٥ برقم ١٥٥٧.

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء ٩/ ٣١٧ برقم ١٢٦. وقال: «وحديثه حسن في الكتب الستة». وقال (ذكر من تكلم فيه وهو موثق / ٢٠٠ برقم ٣٨١): «صدوق».

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ٢٧٤ برقم ١١٥٢. وقال عبد الرحمن: «ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيىٰ بن معين، قال: يزيد بن عبد الله بن قسيط: صالح، ليس به بأس. وقال عبد الرحمن: سئل أبي عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، فقال: ليس بقوي».

(٧) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار / ١٢٢ برقم ٥٢٥. وقال: «كان رديء الحفظ».

أن البخاري قد أخرج عن ابن قسيط هذا؛ مما يعني احتجاجه به. قال أبو الوليد الباجي: «يزيد بن عبد الله بن قسيط أبو عبد الله الليثي من أنفسهم المدني؛ أخرج البخاري في سجود القرآن عن يزيد بن خصيفة وابن أبي ذئب عنه عن عطاء بن يسار، عن زيد بن ثابت، قال: قرأت علىٰ النبي ﷺ والنجم ولم يسجد فيها»[(١)].

ثانيًا: الرواة الذين أطلق عليهم البخاري لفظ (صدوق) مقرونًا بوصف آخر:

٢٥- إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع بن جارية.

هو: إبراهيم بن إسماعيل بن زيد بن مجمع بن جارية الأنصاري المديني، أبو إسحاق المدني، من السابعة[(٢)].

* قال الترمذي: «قال محمد: وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع بن جارية

---

(١) التعديل والتجريح ٣/ ١٤٠٢ برقم ١٤٩٣. وانظر: البخاري، الجامع الصحيح باب من قرأ السجدة ولم يسجد ٢/ ٥١ برقم ١٠٧٢. وقال: «حدثنا سليمان بن داود أبو الربيع، قال: حدثنا إسماعيل بن جعفر، قال: أخبرنا يزيد بن خصيفة، **عن ابن قسيط**، عن عطاء بن يسار، أنه أخبره أنه سأل زيد بن ثابت رضي الله عنه، فزعم أنه قرأ علىٰ النبي ﷺ «والنجم» فلم يسجد فيها». وقال البخاري أيضًا برقم ١٠٧٣: «حدثنا آدم بن أبي إياس، قال: حدثنا ابن أبي ذئب، قال: حدثنا **يزيد بن عبد الله بن قسيط**، عن عطاء بن يسار، عن زيد بن ثابت قال: قرأت علىٰ النبي ﷺ «والنجم» فلم يسجد فيها».

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب / ٨٨ برقم ١٤٨. وقال ابن حجر: «ضعيف». وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/ ٨٤ برقم ١٩٧.

صدوق، إلا أنه يغلط»[(١)].

أقوال أهل النقد في إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع بن جارية:

* ذكره البخاري في التاريخ الكبير وقال: «إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع بن جارية الأنصاري المدني، أراه أخا محمد، يروي عنه، وهو كثير الوهم عن الزهري..»[(٢)].

* وذكره البخاري في «الضعفاء»، وقال: «إبراهيم بن إسماعيل بن مُجمع بن جارية الأنصاري، يُروىٰ عنه، وهو كَثير الوهم، يَروي عن الزهري، وعمرو بن دينار، يُكتب حديثه»[(٣)].

من وثقه: لم أقف علىٰ من وثقه من أهل النقد!

من ضعفه: يحيىٰ بن معين[(٤)]، وأبو زرعة الرازي[(٥)]، .....

---

(١) علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ٣٩٣ برقم ١١٠.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير ١/ ٢٧١ برقم ٨٧٢.

(٣) البخاري، الضعفاء الصغير / ٢١ برقم ١. ونقل مثله العقيلي، الضعفاء الكبير ١/ ٤٣ برقم ٢٧.

(٤) انظر قوله: ابن أبي حاتم، ٢/ ٨٤ برقم ١٩٧. قال عبد الرحمن: «قرئ علىٰ العباس الدوري عن يحيىٰ بن معين أنه قال: إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع ضعيف».

(٥) انظر قوله: ابن أبي حاتم، ٢/ ٨٤ برقم ١٩٧. قال عبد الرحمن: «قال أبو زرعة: سمعت أبا نعيم يقول: إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع لا يسوىٰ حديثه، وسكت ثم قال بعد ذلك: لا يسوىٰ حديثه فلسين».

وأبو حاتم الرازي[١]، والنسائي[٢]، وابن عدي[٣]، وابن حبان[٤]، والدارقطني[٥]، وآخرون[٦].

خلاصة أقوال أهل النقد في إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع:

مما سبق تبين لي أن إبراهيم بن إسماعيل متفق علىٰ تضعيفه، ولعل سبب ضعفه هو ما ذكره ابن أبي خيثمة: «من طريق جعفر ابن عون: أن ابن مجمع كان أصم، وكان يجلس إلىٰ الزهري، فلا يكاد يُسمع إلا بعد كَدّ». لذا قال البخاري عنه: إنه كثير الوهم عن الزهري. ومن هنا نفهم قول البخاري الآخر عنه بأنه «صدوق إلا أنه يغلط»، وهذا منه توثيق ديانة لا توثيق ضبط، فلا يتعمد الكذب

---

(١) ابن أبي حاتم، ٢/ ٨٤ برقم ١٩٧. وقال عبد الرحمن: «سمعت أبي يقول: إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع يُكتب حديثه ولا يُحتج به، وهو قريب من ابن أبي حبيبة، كثير الوهم، ليس بالقوي».

(٢) النسائي، الضعفاء / ٣٩ برقم ١. وقال: «ضعيف».

(٣) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ١/ ٣٧٩ برقم ٦٥. وقال: «وهو قريب من إبراهيم بن الفضل الذي تقدم ذكره، ومع ضعفه يُكتب حديثه».

(٤) ابن حبان، المجروحين ١/ ١٠٣. وقال: «كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، أخبرني محمد بن المنذر، قال: سمعت عباس بن الدوري يقول: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: إبراهيم بن إسماعيل المكي ليس بشيء».

(٥) الدارقطني، الضعفاء / ٦ برقم ٢٩. وقال: «متروك».

(٦) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ١/ ٩١ برقم ١٨٣. قال ابن حجر: «وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالمتين عندهم، وقال أبو داود: ضعيف متروك الحديث، سمعت يحيىٰ بقوله. وفي كتاب ابن أبي خيثمة من طريق جعفر بن عون: أن ابن مجمع كان أصم، وكان يجلس إلىٰ الزهري، فلا يكاد يسمع إلا بعد كد».

ولكنه لا يضبط بسبب صممه الشديد. ومع هذا قرر أهل النقد بأنه ممن يُكتب حديثه؛ أي للاعتبار، فلا يترك بالكلية. ويدل علىٰ هذا أن النقاد قالوا بأن البخاري استشهد به؛ قال الحافظ المزي والحافظ الذهبي: «استشهد به البخاري»(١).

٢٦- أشعث بن سوار.

هو: أشعث بن سوار الكندي النجار الأفرق الأثرم، صاحب التوابيت، قاضي الأهواز، من السادسة، مات سنة ست وثلاثين ومائة(٢).

* **قال الترمذي: «قال محمد: وأشعث بن سوار صدوق، إلا أنه يغلط»**(٣).

---

(١) تهذيب الكمال ٢/ ٤٧ برقم ١٤٨. الذهبي، ميزان الاعتدال ١/ ١٩ برقم ٣٥.

انظر: البخاري، الجامع الصحيح، باب قول الله تعالىٰ: ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ﴾ [لقمان: ١٠] ٤/ ١٥٤ برقم ٣٢٩٨/ ٣٢٩٩.

قال البخاري: حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا هشام بن يوسف، حدثنا معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أنه سمع النبي ﷺ يخطب علىٰ المنبر يقول: «اقتلوا الحيات، واقتلوا ذا الطفيتين، والأبتر، فإنهما يطمسان البصر، ويستسقطان الحبل». قال عبد الله: فبينا أنا أطارد حية لأقتلها فناداني أبو لبابة: لا تقتلها، فقلت: إن رسول الله ﷺ قد أمر بقتل الحيات. قال: إنه نهىٰ بعد ذلك عن ذوات البيوت، وهي العوامر. وقال عبد الرزاق عن معمر: فرآني أبو لبابة أو زيد بن الخطاب. وتابعه يونس، وابن عيينة، وإسحاق الكلبي، والزبيدي. وقال صالح، وابن أبي حفصة، **وابن مجمع** عن الزهري عن سالم عن ابن عمر: رآني أبو لبابة وزيد بن الخطاب.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب / ١١٣ برقم ٥٢٤. وقال: «ضعيف».

(٣) علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ٣٩٠ برقم ٧٠.

أقوال أهل النقد في أشعث بن سوار:

* ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» وقال: «أشعث بن سوار الكندي الكوفي... وقال لي ابن أبي الأسود: سمعت عبد الرحمن بن مهدي قال: سمعت سفيان يقول: أشعث أثبت من مجالد..»[(١)].

من وثقه: يحيىٰ بن معين في أحد قوليه[(٢)].

من ضعفه: يحيىٰ بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي[(٣)]، وابن سعد[(٤)]، ويحيىٰ بن معين[(٥)]، وأحمد[(٦)]،.....

---

(١) البخاري، التاريخ الكبير ١/ ٤٣٠ برقم ١٣٨٥.

(٢) انظر قوله: ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٢/ ٤٠ برقم ١٩٨. قال ابن عدي: «حدثنا أحمد بن علي المطيري، حدثنا عبد الله بن أحمد الدورقي، قال: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: أشعث بن سوار الأفرق، كوفي، ثقة».

(٣) انظر قولهما: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/ ٢٧٢ برقم ٩٧٨. قال عبد الرحمن: «نا ابن جنيد المالكي، نا عمرو بن علي، قال: كان يحيىٰ بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عن أشعث بن سوار، ورأيت عبد الرحمن بن مهدي يخط علىٰ حديثه».

(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرىٰ ٦/ ٣٥٨. وقال: «وكان ضعيفًا في حديثه».

(٥) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/ ٢٧٢ برقم ٩٧٨. وقال عبد الرحمن: «قرئ علىٰ العباس بن محمد الدوري، قال: سئل يحيىٰ بن معين عن أشعث بن سوار، فقال: كوفي، لا شيء، ضعيف».

(٦) انظر قوله: العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤١٥ برقم ٨٨٧. قال عبد الله: «سألته عن أشعث بن سوار، فقال: هو أمثل من محمد بن سالم، ولكنه علىٰ ذاك ضعيف، يعني الأشعث». وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/ ٢٧٢ برقم ٩٧٨.

والعجلي[١]، وأبو زرعة الرازي[٢]، والنسائي[٣]، وابن عدي[٤]، وابن حبان[٥]، والدارقطني[٦].

خلاصة أقوال أهل النقد في أشعث بن سوار:

مما سبق يظهر أن أشعث بن سوار قد اتفق النقاد علىٰ تضعيفه، إلا أن ابن شاهين ذكره في «تاريخ أسماء الثقات»، وقال: «وسئل عثمان بن أبي شيبة عن أشعث بن سوار فقال: ثقة صدوق، قيل: هو حجة؟ قال: أما حجة، فلا! وقال: أشعث بن سوار، وأشعث بن عبد الملك، ثقتان»[٧]. وهذا يعني توثيق الديانة والصدق، ويوافق حكم البخاري عليه بأنه صدوق، إلا أنه يغلط. ثم بين ابن عدي مسألة مهمة وهي قوله: «لا نعلم أحدًا ترك حديثه، إلا من هو قليل المعرفة»[٨]،

---

(١) العجلي، معرفة الثقات ١/ ٢٣٢ برقم ١٠٩. وقال: «كوفي ضعيف وهو يكتب حديثه».

(٢) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢/ ٢٧٢ برقم ٩٧٨. وقال عبد الرحمن: «وسئل أبو زرعة عن أشعث بن سوار، فقال: «لين».

(٣) النسائي، الضعفاء / ٥٦ برقم ٥٨. وقال: «ضعيف كوفي».

(٤) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٢/ ٤٥ برقم ١٩٨. وقال: «ولأشعث بن سوار غير ما ذكرت روايات عن مشايخه، وفي بعض ما ذكرته يخالفونه، وفي الجملة يُكتب حديثه، وأشعث بن عبد الملك خير منه... ولم أجد لأشعث فيما يرويه متنًا منكرًا، إنما في الأحايين يخلط في الإسناد ويخالف».

(٥) ابن حبان، المجروحين ١/ ١٧١. وقال: «فاحش الخطأ، كثير الوهم».

(٦) الدارقطني، الضعفاء / ١٢ برقم ١١٣. وقال: «كوفي ضعيف».

(٧) اين شاهين، تاريخ أسماء الثقات / ٣٦ برقم ٧٠.

(٨) ابن حجر، تهذيب التهذيب ١/ ٣٠٩ برقم ٦٤٥.

ثم زاد ابن عدي البيان فقال: «ولم أجد لأشعث فيما يرويه متنًا منكرًا، إنما في الأحايين، يخلط في الإسناد، ويخالف». **وهذا دليل علىٰ أن ضعفه متعلق بضبط بعض الأسانيد، وأنه قد يغلط في بعضها**. وقد أخرج له الإمام البخاري في الأدب المفرد ومسلم متابعة.

والذي ظهر لي أن معنىٰ الصدوق عند البخاري هو توثيق الديانة، فيعتبر به، وعنده بعض غلط في بعض الأسانيد، ولا يترك حديثه بالمرة.

٢٧- خلف بن خليفة.

هو: خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي، مولاهم، أبو أحمد الكوفي، نزل واسط، ثم بغداد. من الثامنة، مات سنة إحدىٰ وثمانين ومائة، علىٰ الصحيح[(١)].

* قال الترمذي: «قال محمد: خلف بن خليفة صدوق ، وربما يهم في الشيء»[(٢)].

أقوال أهل النقد في خلف بن خليفة:

* ذكره البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[(٣)].

---

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب / ١٩٤ برقم ١٧٣١. وقال: «صدوق، اختلط في الآخر، وادعىٰ أنه رأىٰ عمرو بن حريث الصحابي! فأنكر عليه ذلك ابن عيينة وأحمد».

(٢) علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ٣٩٢ برقم ٩٧.

(٣) البخاري، التاريخ الكبير ٣/ ١٩٤ برقم ٦٥٨.

مـن وثقـه: ابـن سـعد[(١)]، ويحيـىٰ بـن معـين[(٢)]، وأبـو حـاتم الـرازي[(٣)]، والعجلـي[(٤)]، وابـن عـدي[(٥)]، وابـن حبـان[(٦)]، وابـن شـاهين[(٧)]، والخطيـب البغدادي[(٨)]، والذهبي[(٩)]، وآخرون[(١٠)].

من ضعفه: لم أقف علىٰ من ضعفه سوىٰ ما نُقل عن الأئمة النقاد، كالإمام

---

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرىٰ ٧/ ٣١٣. قال ابن سعد: «وكان ثقة، ثم أصابه الفالج قبل أن يموت حتىٰ ضعف، وتغير لونه، واختلط، ومات ببغداد قبل هشيم في سنة إحدىٰ وثمانين ومائة، وهو يومئذ ابن تسعين سنة».

(٢) انظر قوله: معرفة الرجال عن يحيىٰ بن معين لابن محرز ١/ ٨٣. قال ابن محرز: «وسمعت يحيىٰ بن معين وسُئل عن خلف بن خليفة الأشجعي، فقال: لم يكن به بأس». ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣/ ٣٦٩ برقم ١٦٨١. قال عبد الرحمن: «أنا ابن أبي خيثمة فيما كتب إلي، قال: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: خلف بن خليفة الواسطي ليس به بأس».

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٣/ ٣٦٩ برقم ١٦٨١. قال عبد الرحمن: «سمعت أبي يقول: خلف بن خليفة صدوق».

(٤) العجلي، معرفة الثقات ١/ ٣٣٦ برقم ٤١٠. وقال: «ثقة».

(٥) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٣/ ٥١٦ برقم ٦١٢. وقال: «وأرجو أنه لا بأس به، كما قال يحيىٰ بن معين، ولا أبرئه من أن يخطئ في الأحايين في بعض رواياته».

(٦) ابن حبان، الثقات ٦/ ٢٩٦ برقم ٧٦٨٧.

(٧) ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات / ٧٨ برقم ٣٢٧. وقال ابن شاهين: «وقال فيه عثمان بن أبي شيبة: هو صدوق ثقة، ولكنه كان خرف، فاضطرب عليه حديثه».

(٨) الخطيب البغدادي، المتفق والمفترق ١/ ٣٠ برقم ٤٥٠. وقال: «ثقة».

(٩) الذهبي، الكاشف ١/ ٣٧٤ برقم ١٣٩٩. وقال: «صدوق».

(١٠) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣/ ١٣١ برقم ٢٨٩. وقال الحافظ: «ووثقه مسلمة الأندلسي، وقال: من سمع منه قبل التغير فروايته صحيحة».

أحمد، أنهم تركوه بعد الاختلاط. قال الحافظ ابن حجر: «صدوق، اختلط في الآخر، وادعىٰ أنه رأىٰ عمرو بن حريث الصحابي! فأنكر عليه ذلك ابن عيينة وأحمد».

ثم بين عبد الله بن أحمد مسألة اختلاط خلف بن خليفة: «قال أبي: ورأيت خلف بن خليفة وهو كبير فوضعه إنسان من يده، فلما وضعه، صاح، يعني من الكبر، فقال له إنسان: يا أبا أحمد، حدثكم محارب وقص الحديث، فتكلم بكلام خفي علي، وجعلت لا أفهم ما يقول، فتركته ولم أكتب عنه شيئا»[(١)]. وقال عبد الله: «سمعت أبي مرة أخرىٰ يقول: قيل لسفيان بن عيينة: إن رجلًا بالكوفة، أظنه قال: يقال له خلف بن خليفة، يزعم أنه رأىٰ عمرو بن حريث، فقال: كذب، لعله رأىٰ جعفر بن عمرو بن حريث»[(٢)].

ولكن قد بَيَّن الذهبي مقصود ابن عيينة من قوله: (كذب)؛ فقال: «قال ابن عيينة وأحمد: ما رأىٰ عمرو بن حريث، **كأنه شبه عليه**، وزاد أحمد: هذا شعبة لم ير عمرو بن حريث، أيراه خلف؟»[(٣)].

خلاصة أقوال أهل النقد في خلف بن خليفة:

مما سبق يتبين أن الأئمة علىٰ توثيق خلف بن خليفة، إلا أنه قد تغير واختلط في آخر عمره؛ مما استدعىٰ النقاد أن يغيروا حكمهم عنه، بل وتركوا

(١) العلل ومعرفة الرجال ٣/ ١٢٩ برقم ٤٥٥٤.
(٢) المرجع السابق، ٣/ ٣٧٦ برقم ٥٦٥٣.
(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال ١/ ٦٦٠ برقم ٢٥٣٧.

سماعه في حال اختلاطه، ولا غرو أنه كان من المعمَّرين الذين طال عمرهم.

وأما قول البخاري عنه: (صدوق إلا أنه ربما يهم في الشيء) فلا يقدح بالاحتجاج بحديثه قبل اختلاطه وتغيره، ولا ينزل من رتبته في التعديل بأنه من الثقات. ويؤيد هذا ما ذكره الحافظ ابن حجر عن مسلمة الأندلسي بأن من سمع منه قبل التغير فروايته صحيحة، أي يحتج بها. ويضاف إلىٰ هذا رواية مسلم عنه في الصحيح[(١)].

٢٨- عبد الحميد بن سليمان.

هو: عبد الحميد بن سليمان الخزاعي، الضرير، أبو عمر، المدني، نزيل بغداد، من الثامنة، وهو أخو فليح[(٢)].

* قال الترمذي: «حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا عبد الحميد بن سليمان، عن ابن عجلان، عن ابن وثيمة النصري، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض»[(٣)].

---

(١) انظر: مسلم بن الحجاج، الصحيح، كتاب الصلاة، باب متابعة الإمام والعمل بعده ٢/ ٤٦ برقم ١٠٩٤. ومواضع أخرىٰ منه (٦/ ١١٦ برقم ٥٤٣٤، ٨/ ١٥٠ برقم ٧٣٤٦).

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب / ٣٣٣ برقم ٣٧٦٤. وقال: «ضعيف».

(٣) قلت: وهذا الحديث أخرجه: الترمذي (الجامع، باب ما جاء إذا جاءكم من ترضون دينه فزوجوه ٣ / ٣٩٤ برقم ١٠٨٤)، وابن ماجه (السنن، باب الأكفاء ١/ ٦٣٢ برقم ١٩٦٧)، والطبراني (المعجم الكبير ١٩/ ١٢٢ برقم ٢٨٠)، والحاكم (المستدرك ٢/ ١٧٩ برقم ٢٦٩٥) كلهم

سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: رواه الليث بن سعد عن ابن عجلان، عن عبد الله بن هرمز، عن النبي ﷺ مرسلًا. ورواه حاتم بن إسماعيل عن ابن هرمز، عن ابني عبيد، عن أبي حاتم المزني. قال محمد: وأبو حاتم المزني له صحبة، ولا أعرف له غير هذا الحديث. وسألته عن اسم أبي حاتم فلم يعرفه. ولم يعدّ حديث عبد الحميد بن سليمان عن ابن عجلان عن أبي وثيمة عن أبي هريرة محفوظًا. قال محمد: وعبد الحميد بن سليمان صدوق، إلا أنه ربما يهم في الشيء»[(١)].

أقوال أهل النقد في عبد الحميد بن سليمان:

* ذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[(٢)].

=

من طريق عبد الحميد بن سليمان عن ابن عجلان عن ابن وثيمة النصري عن أبي هريرة. قال الترمذي: «حديث أبي هريرة قد خُولف عبد الحميد بن سليمان في هذا الحديث، ورواه الليث بن سعد عن ابن عجلان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مرسلًا، وقال محمد: وحديث الليث أشبه. ولم يعد حديث عبد الحميد محفوظًا». قلت: وفيه علل أخرىٰ: **الأولىٰ**: ضعف عبد الحميد بن سليمان. **الثانية**: ضعف ابن وثيمة، قال الحافظ ابن حجر (تقريب التهذيب / ٢١٥ برقم ٢٠١٩): «زفر بن وثيمة بن مالك بن أوس بن الحدثان النصري الدمشقي مقبول». مما يعني أنه ينبغي أن يكون له متابع. **الثالثة**: ومع أن البخاري قال بأن المحفوظ هو (من طريق الليث عن ابن عجلان عن أبي هريرة) إلا أن الرواية منقطعة بين ابن عجلان وأبي هريرة. **وبناء علىٰ هذا فإسناد هذا الحديث ضعيف.**

(١) علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ١٥٤ برقم ٢٦٣/ ٢٦٤. باب ما جاء إذا جاءكم من ترضون دينه فزوجوه.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير ٦/ ٥٢ برقم ١٦٨٠.

من وثقه: أثنىٰ عليه أحمد[(١)].

من ضعفه: يحيىٰ بن معين[(٢)]، وأبو زُرعة الرازي، وأبو حاتم الرازي[(٣)]، والنسائي[(٤)]، والعقيلي[(٥)]، وابن حبان[(٦)]، وابن عدي[(٧)]، والدارقطني[(٨)]، والذهبي[(٩)].

وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف».

---

(١) سؤالات أبي داود لأحمد / ٢٢٠ برقم ١٩٦. قال أبو داود: «قلت لأحمد: عبد الحميد بن سليمان، قال: هو أخو فليح؟ قال: نعم. قلت لأحمد: فليح، أليس أكبر منه؟ قال: بلىٰ، بكثير. قلت لأحمد: كيف حديث عبد الحميد، يعني ابن سليمان؟ قال: ما أدري؟ **إلا أنه ما أرىٰ كان به بأس**، وكان مكفوفًا، وكان ينزل مدينة أبي جعفر».

(٢) انظر قوله: معرفة الرجال عن يحيىٰ بن معين لابن محرز ١/ ٥٧. قال ابن محرز: «وسمعت يحيىٰ بن معين يقول: لم يكن عبد الحميد بن سليمان أخو فليح بن سليمان بثقة». وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ١٤ برقم ٦٥. وقال عبد الرحمن: «قرئ علىٰ العباس بن محمد الدوري قال: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: عبد الحميد أخو فليح ليس بشيء».

(٣) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ١٤ برقم ٦٥: وقال عبد الرحمن: «سألت أبي عن عبد الحميد بن سليمان أخو فليح، فقال: ليس بقوي». وقال: «سألت أبا زرعة عن عبد الحميد بن سليمان، فقال: ضعيف الحديث».

(٤) النسائي، الضعفاء / ١٦٩ برقم ٣٩٧. وقال: «أخو فليح، ضعيف».

(٥) العقيلي، الضعفاء الكبير ٣/ ٤٦ برقم ١٠٠٤.

(٦) ابن حبان، المجروحين ٢/ ١٤١. وقال: «كان ممن يخطئ ويقلب الأسانيد، فلما كثر ذلك فيما روىٰ بطل الاحتجاج بما حدث صحيحًا؛ لغلبة ما ذكرنا علىٰ روايته».

(٧) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٧/ ٦ برقم ١٤٦٧. وقال: «وهو ممن يُكتب حديثه».

(٨) الدارقطني، الضعفاء / ٢٧ برقم ٣٤٨.

(٩) الذهبي، المغني في الضعفاء ١/ ٣٦٩ برقم ٣٤٩٥. وقال: «ضعفوه جدًّا».

خلاصة أقوال أهل النقد في عبد الحميد بن سليمان:

تبين لي بعد النظر في أقوال النقاد أنهم يكادون يتفقون علىٰ تضعيف عبد الحميد بن سليمان أخي فليح بن سليمان، وقد لخّص الحافظ ابن حجر أقوالهم فقال: «ضعيف»، إلا أن الإمام أحمد مشّاه، فأثنىٰ عليه، وأثنىٰ عليه البخاري فقال: (صدوق)، إلا أنه ربما يهم في الشيء، مما يعني أنه توثيق ديانة وصدق، بمعنىٰ أنه لا يتعمد الكذب، وأما توثيق الضبط فما كان عنده تامًّا، فلربما وقع في الوهم.

وهذا يعني أنه مع ضعفه فله أحاديث مما قد يكون ضبطها قد يُحتج بها، ولكنه بشكل عام هو ممن يُكتب حديثه؛ كما قال ابن عدي.

٢٩- عمرو بن أبي عمرو.

هو: عمرو بن أبي عمرو ميسرة مولىٰ المطلب المدني أبو عثمان المدني المخزومي الفقيه، اسم أبيه: ميسرة، من الخامسة، مات بعد الخمسين[(١)].

قال الترمذي: «حدثنا محمد بن عمرو، حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط، فاقتلوا الفاعل والمفعول به، ومن وجدتموه وقع علىٰ بهيمة، فاقتلوه واقتلوا البهيمة».

---

(١) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء ١١/ ١٤٦ برقم ٣٢. وابن حجر، تقريب التهذيب / ٤٢٥ برقم ٥٠٨٣. وقال: «ثقة، ربما وهم».

سألت محمدًا عن حديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس، فقال: عمرو بن أبي عمرو صدوق، ولكن روىٰ عن عكرمة مناكير، ولم يذكر في شيء من ذلك أنه سمع عن عكرمة. قال محمد: ولا أقول بحديث عمرو بن أبي عمرو؛ أنه من وقع علىٰ بهيمة أنه يقتل»[(١)].

أقوال أهل النقد في عمرو بن أبي عمرو:

* ذكره البخاري في التاريخ الكبير، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[(٢)].

من وثقه: أحمد[(٣)]، والعجلي[(٤)]، وأبو زرعة، وأبو حاتم[(٥)]، وابن حبان[(٦)]، وابن عدي[(٧)]، والذهبي[(٨)].

---

(١) علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ٢٣٦ برقم ٤٢٧، ما جاء فيمن يقع علىٰ بهيمة وفي حد اللوطي.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير ٦/ ٣٥٩ برقم ٢٦٣٣.

(٣) انظر قوله: العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٤٨٦ برقم ٣٤٠٣. وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ٢٥٣ برقم ١٣٩٨: قال عبد الرحمن: «أنا عبد الله بن حنبل فيما كتب إلي، قال: سئل أبي عنه، فقال: ليس به بأس».

(٤) العجلي، معرفة الثقات ٢/ ١٨١ برقم ١٣٩٨. وقال: «ثقة، ينكر عليه حديث البهيمة».

(٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ٢٥٣ برقم ١٣٩٨. قال عبد الرحمن: «سألت أبي عن عمرو بن أبي عمرو، فقال: لا بأس به، روىٰ عنه مالك، وسئل أبو زرعة عن عمرو بن أبي عمر، فقال: مديني، ثقة».

(٦) ابن حبان، الثقات ٣/ ٢٧٠ برقم ٨٧٧. وقال: «ربما أخطأ، يعتبر حديثه من رواية الثقات عنه».

(٧) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٦/ ٢٠٧ برقم ١٢٨٢. وقال: «وروىٰ عنه مالك، وهو عندي لا بأس به؛ لأن مالكًا لا يروي إلا عن ثقة أو صدوق».

(٨) الذهبي، الكاشف ٢/ ٨٤ برقم ٤٢٠٢. وقال: «صدوق».

من ضعفه: يحيىٰ بن معين[١]، وأبو داود[٢]، والجوزجاني[٣]، والنسائي[٤].

خلاصة أقوال أهل النقد في عمرو بن أبي عمرو:

مما سبق يتبين لي أن عمرو بن أبي عمرو الأكثرون علىٰ توثيقه، والذين ليّنوه لعله كان بسبب حديث (البهيمة) أو يسمىٰ بحديث (فاقتلوا الفاعل والمفعول به) أي الذي أخرجه الترمذي وغيره من طريق عمرو بن أبي عمرو، وقد أشار النقاد إلىٰ هذا التليين بسبب هذا الحديث، كالعجلي وابن معين. قال ابن عدي: «حدثنا علان، قال: حدثنا ابن أبي مريم، قال: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: عمرو بن أبي عمرو مولىٰ المطلب: ثقة، يُنكَر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: اقتلوا الفاعل والمفعول به»[٥].

ومع هذا التليين، فإن البخاري قد وصفه وصفًا يليق به فقال: «صدوق، ولكن روىٰ عن عكرمة مناكير، ولم يذكر في شيء من ذلك أنه سمع عن

---

(١) انظر قوله: سؤالات ابن الجنيد لابن معين / ٣٠٥ برقم ١٢٨. وقال: «سألت يحيىٰ عن عمرو بن أبي عمرو، فقال: ليس بذاك القوي».
ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٦/ ٢٥٣ برقم ١٣٩٨. قال عبد الرحمن: «قرئ علىٰ العباس بن محمد الدوري عن يحيىٰ بن معين أنه قال: عمرو بن أبي عمرو في حديثه ضعف، ليس بقوي وليس بحجة، لم يرو عنه مالك، وكان يضعفه».

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء ١١/ ١٤٦ برقم ٣٢. وقال الذهبي: «وقال أبو داود: ليس بذاك».

(٣) الجوزجاني، أحوال الرجال / ١٢٥ برقم ٢٠٦. وقال: «مضطرب الحديث».

(٤) النسائي، الضعفاء / ٢٢٠ برقم ٤٥٥. وقال: «ليس بالقوي».

(٥) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٦/ ٢٠٦ برقم ١٢٨٢.

عكرمة»[١]. وحديث البهيمة السابق من هذه المناكير! ومع هذا فقد قال أبو الوليد الباجي: «أخرج البخاري في العلم، والأنبياء، والحج، والأشربة، وغير موضع، عن مالك، وسليمان بن بلال، ومحمد وإسماعيل ابني جعفر، وإبراهيم بن سويد، وغيرهم، عنه، عن أنس بن مالك، وأبي سعيد المقبري، وسعيد بن جبير، مات في أول خلافة أبي جعفر المنصور»[٢]. وقال الذهبي: «صدوق، حديثه مخرج في الصحيحين في الأصول»[٣].

وإنما يدل احتجاج البخاري به، مع غلطه، علىٰ أن للبخاري منهجًا في انتقاء أحاديث كتابه الصحيح، خاصة فيمن تكلم فيه النقاد.

ثم بيّن الحافظ ابن حجر رتبته في التعديل فقال: «قال الذهبي: حديثه حسن، منحط عن الرتبة العليا من الصحيح؛ كذا قال، وحق العبارة أن يُحذف العليا»[٤].

قلت: بل ما أخرجه البخاري عنه هو كما قال الذهبي في العليا!

٣٠- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.

هو: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ الأنصاري، الكوفي، القاضي، أبو

---

(١) علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ٢٣٦ برقم ٤٢٧، ما جاء فيمن يقع علىٰ بهيمة وفي حد اللوطي.

(٢) أبو الوليد الباجي، التعديل والتجريح ٣/ ١٠٩٩ برقم ١١٠٢.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال ٣/ ٢٨١ برقم ٦٤١٤.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٨/ ٧٣ برقم ١٢٢.

عبد الرحمن، من السابعة، مات سنة ثمان وأربعين ومائة[١].

* قال الترمذي: «قال محمد: ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ: صدوق، إلا أنه لا يُدرىٰ صحيح حديثه من سقيمه، وضُعّف حديثه جدًّا»[٢].

أقوال أهل النقد في محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى:

* ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» وقال: «محمد بن عبد الرحمن بن أبىٰ ليلىٰ أبو عبد الرحمن الأنصاري قاضي الكوفة، قال لي أحمد بن سعيد: سمعت النضر عن شعبة، أفادني ابن أبي ليلىٰ أحاديث، فإذا هي مقلوبة»[٣].

من وثقه: يعقوب بن سفيان[٤]، والعجلي[٥].

---

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب / ٤٩٣ برقم ٦٠٨١. وقال الحافظ: «صدوق، سيئ الحفظ جدًّا».

(٢) عِلل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ٣٩٢ برقم ٩٤.

(٣) البخاري، التاريخ الكبير ١/ ١٦٢ برقم ٤٨٠.

(٤) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٦٩ برقم ٥٠٣، وقال الحافظ ابن حجر: «وقال يعقوب بن سفيان: ثقة عدل، في حديثه بعض المقال، لين الحديث عندهم».

(٥) العجلي، معرفة الثقات ٢/ ٢٤٤ برقم ١٦١٨. وقال: «**كوفي صدوق ثقة**، ثم قال بعد ذلك بكثير: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ يكنىٰ أبا عبد الرحمن، وكان فقيهًا، صاحب سُنة، وابن شبرمة أقدم موتًا من ابن أبي ليلىٰ، **كان ابن أبي ليلىٰ صدوقًا جائز الحديث**، وكان قارئًا للقرآن، عالمًا به، قرأ حمزة الزيات عليه، وكان حمزة يقول: إنما تعلمنا جودة القرآن عند ابن أبي ليلىٰ، وكان من أحسب الناس، وكان من أنقط الناس لمصحف، وأخطه بقلم، وكان جميلًا، نبيلًا، وأول من استقضاه علىٰ الكوفة يوسف بن عمر الثقفي عامل لبني أمية».

من ضعفه: يحيىٰ بن سعيد القطان[(١)]، وشعبة[(٢)]، ويحيىٰ بن معين[(٣)]، وأحمد[(٤)]، وأبو زرعة الرازي[(٥)]، وأبو حاتم[(٦)]، والنسائي[(٧)]، .....

---

(١) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧/ ٣٢٢ برقم ١٧٣٩ قال عبد الرحمن: «نا عبد الرحمن محمد بن حمويه بن الحسن، قال: سمعت أبا طالب أحمد بن حميد قال: قال أحمد بن حنبل: كان يحيىٰ بن سعيد يضعف ابن أبي ليلىٰ».

(٢) انظر قوله: العقيلي، الضعفاء الكبير ٤/ ٩٨ برقم ١٦٥٣. وقال العقيلي: «حدثنا محمد بن عيسىٰ، حدثنا عمرو بن علي، قال: سمعت أبا داود يقول: قال شعبة: ما رأيت أحدًا أسوأ حفظًا من ابن أبي ليلىٰ».

(٣) انظر قوله: تاريخ ابن معين برواية الدارمي / ٥٧ برقم ٧٢. قال الدارمي: «قلت: فزكريا أحب إليك أو ابن ليلىٰ؟ فقال: زكريا أحب إلي في كل شيء، ابن أبي ليلىٰ ضعيف». وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧/ ٣٢٢ برقم ١٧٣٩. قال عبد الرحمن: أنا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب إلي، قال: سمعت يحيىٰ بن معين يقول: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ ليس بذاك».

(٤) انظر قوله: العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤١١ برقم ٨٦٢. وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧/ ٣٢٢ برقم ١٧٣٩. قال عبد الرحمن: «أنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: قال أبي: ابن أبي ليلىٰ كان سيء الحفظ، مضطرب الحديث، وكان فقه ابن أبي ليلىٰ أحب إلينا من حديثه، حديثه فيه اضطراب».

(٥) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧/ ٣٢٢ برقم ١٧٣٩. قال عبد الرحمن: «سئل أبو زرعة عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، فقال: هو صالح، ليس بأقوىٰ ما يكون».

(٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٧/ ٣٢٢ برقم ١٧٣٩. قال عبد الرحمن: «سألت أبي عن ابن أبي ليلىٰ، فقال: محله الصدق، كان سيئ الحفظ، شُغل بالقضاء، فساء حفظه، لا يُتهم بشيء من الكذب، إنما يُنكر عليه كثرة الخطأ، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به. وابن أبي ليلىٰ وحجاج بن أرطاة ما أقربهما».

(٧) النسائي، الضعفاء / ٢١٤ برقم ٥٢٥. وقال: «قاضي الكوفة أحد الفقهاء، ليس بالقوي في الحديث».

وابن عدي[١]، وابن حبان[٢]، وآخرون[٣].

خلاصة أقوال أهل النقد في محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى:

مما مضىٰ تبين لي أن الأكثرين من النقاد علىٰ تضعيف محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، وهو راوٍ صدوق، وهذا توثيق ديانة، أما توثيق الحفظ فإنه غلب عليه الخطأ والاضطراب وسوء الحفظ، وذلك بسبب توليه القضاء، وقد أثنىٰ عليه أغلب الأئمة – كما مر – بالفقه والصلاح وعدم تعمد الكذب.

وقال البخاري عنه: «صدوق، إلا أنه لا يدرىٰ صحيح حديثه من سقيمه، وضعّف حديثه جدًّا». وهذا يعني أن البخاري يوثق ابن أبي ليلىٰ توثيق ديانة فقط وفقه، أما توثيق الحفظ فضعفه جدًّا.

وقام الذهبي بسبر حال ابن أبي ليلىٰ من ناحية التعديل، وبيان الرتبة، فقال:

---

(١) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٧/ ٣٩٠ برقم ١٦٦٣. وقال: «وهو مع سوء حفظه يُكتب حديثه».

(٢) ابن حبان، المجروحين ٢/ ٢٤٣. وقال: «كان رديء الحفظ، كثير الوهم، فاحش الخطأ، يروىٰ الشيء علىٰ التوهم، ويحدث علىٰ الحسبان، فكثر المناكير في روايته، فاستحق الترك. تركه أحمد بن حنبل ويحيىٰ بن معين».

(٣) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٦٩. قال ابن حجر: «وقال صالح بن أحمد عن ابن المديني: كان سيئ الحفظ، واهي الحديث. وقال أبو أحمد الحاكم: عامة أحاديثه مقلوبة. وقال الساجي: كان سيئ الحفظ، لا يتعمد الكذب، فكان يُمدح في قضائه، فأما في الحديث فلم يكن حجة. قال: وكان الثوري يقول: فقهاؤنا ابن أبي ليلىٰ، وابن شبرمة. وقال ابن خزيمة: ليس بالحافظ، وان كان فقيهًا عالمًا».

«حديثه في وزن الحسن، ولا يرتقي إلىٰ الصحة؛ لأنه ليس بالمتقن عندهم»[(١)].

وثنّىٰ الحافظ ابن حجر علىٰ كلام الذهبي فقال: «صدوق، سيئ الحفظ جدًّا، ومع هذا فله ذكر في الأحكام من صحيح البخاري، قال: أول من سأل علىٰ كتاب القاضي البينة؛ ابن أبي ليلىٰ وسوار»[(٢)].

٣١- نعمان بن راشد.

هو: النعمان بن راشد الجزري، أبو إسحاق الرقي، مولىٰ بني أمية، من السادسة[(٣)].

* قال البخاري في التاريخ الكبير: «نعمان بن راشد أخو إسحاق الرقي، نسبه محمد بن راشد في حديثه، وهم كثير، وهو صدوق في الأصل»[(٤)].

أقوال أهل النقد في النعمان بن راشد:

من وثقه: يحيىٰ بن معين[(٥)]، .....

---

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ ١/ ١٢٩ برقم ١٦٥.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب / ٤٩٣ برقم ٦٠٨١، وابن حجر، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٦٩ برقم ٥٠٣.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب / ٥٦٥ برقم ٧١٥٤. وقال: «صدوق، سيئ الحفظ».

(٤) البخاري، التاريخ الكبير ٨/ ٨٠ برقم ٢٢٤٨. وقال في (الضعفاء الصغير/ ١١٧ برقم ٣٧١): «النعمان بن راشد الجزري عن: الزهري وميمون بن مهران، وعنه: وهيب. في حديثه وهم كثير». دون أن يذكر لفظ (صدوق).

(٥) تاريخ ابن معين برواية الدوري ٤/ ٤١٢ برقم ٥٠٣٦. وقال الدوري: «سمعت يحيىٰ يقول: النعمان بن راشد ثقة». وانظر: ابن شاهين، ذكر من اختلف العلماء والنقاد فيه / ٩٧ برقم ٥٢. وقال ابن شاهين: «إن يحيىٰ بن معين قال في رواية العباس، وابن أبي خيثمة عنه: النعمان بن راشد ثقة».

وذكره ابن حبان في الثقات[١]، وأثنىٰ عليه أبو حاتم الرازي[٢]، وابن عدي[٣].

من ضعفه: يحيىٰ بن سعيد القطان[٤]، ويحيىٰ بن معين[٥]، وأحمد[٦]،

---

(١) ابن حبان، الثقات ٧/ ٥٣٢ برقم ١١٣٢٣.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨/ ٤٤٨ برقم ٢٠٦٠، وقال عبد الرحمن: «سمعت أبي يقول: النعمان بن راشد في حديثه وهم كثير، وهو صدوق في الأصل». وقال عبد الرحمن: «كان البخاري أدخل اسمه في كتاب الضعفاء، فسمعت أبي يقول: يحوّل اسمه من هذا الكتاب».

(٣) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٨/ ٢٤٨ برقم ١٩٥٥. وقال: «احتمله الناس، روىٰ عنه الثقات، مثل حماد بن زيد، وجرير بن حازم، ووُهيب بن خالد، وغيرهم من الثقات، وله نسخة عن الزهري، ولا بأس به».

(٤) انظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨/ ٤٤٨ برقم ٢٠٦٠. وقال عبد الرحمن: «نا صالح بن أحمد بن حنبل، نا علي بن المديني، قال: ذكر يحيىٰ بن سعيد القطان النعمان بن راشد فضعفه جدًّا».

(٥) سؤالات ابن الجنيد لابن معين / ٤١٨ برقم ٦٩٨. وقال: «سمعت يحيىٰ بن معين يقول: النعمان بن راشد ضعيف الحديث، قلت ليحيىٰ: ضعيف فيما روىٰ عن الزهري وحده؟ قال: عن الزهري وغير الزهري، هو ضعيف الحديث».

(٦) علل أحمد برواية المروذي / ٤٦ برقم ١١٢. وقال: «وسألته عن النعمان بن راشد، فقال: هو جزري، ليس بذاك». والعلل ومعرفة الرجال ١/ ٤٢٠ برقم ٩١٦. وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨/ ٤٤٨ برقم ٢٠٦٠. قال عبد الرحمن: «نا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إليّ، قال: سألت أبي عن النعمان بن راشد، فقال: مضطرب الحديث، روىٰ أحاديث مناكير».

والنسائي[١]، والعقيلي[٢].

خلاصة أقوال أهل النقد في النعمان بن راشد:

الظاهر من أقوال النقاد السابقة أن النعمان بن راشد مختلف فيه من جهة ضبطه، ويكادون يتفقون علىٰ توثيقه ديانة وصلاحًا، فقد احتمل الناس حديثه وروىٰ عنه الثقات، مما يشير إلىٰ أن له بعض أحاديث قد ضبطها، فرواها عنه الناس، ولا غرو أن البخاري ومسلمًا قد رويا عنه، قال أبو الوليد الباجي: «أخرج البخاري في الزكاة عن وهيب عن النعمان بن راشد عن عبد الله بن مسلم أخي الزهري حديثًا واحدًا، لم يصرح فيه بالسماع، وإنما قال: قال معلّىٰ، وحدثنا وهيب عن النعمان، وأتبع به حديثًا تقدم في المسألة»[٣].

ثم إن البخاري وغيره قالوا بأن الأصل فيه هو أنه (صدوق)، إلا أنه يهم كثيرًا، وهذا يقربنا من القول بأنه قد يُحتج به فيما وافقه عليه الثقات.

---

(١) النسائي، الضعفاء والمتروكون / ٢٣٤ برقم ٥٨٧. وقال: «نعمان بن راشد كثير الغلط».

(٢) العقيلي، الضعفاء الكبير ٤/ ٢٨٦ برقم ١٨٧٥. وقال: «ليس بقوي في الحديث، يعرف فيه الضعف».

(٣) أبو الوليد الباجي، التعديل والتجريح ٢/ ٧٧٦ برقم ٧٣٤. انظر: البخاري، الجامع الصحيح، باب: من سأل الناس تكثرًا ٢/ ١٥٣ برقم ١٤٧٥. وقال البخاري: «وقال معلىٰ: حدثنا وهيب، عن النعمان بن راشد، عن عبد الله بن مسلم أخي الزهري، عن حمزة، سمع ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ في المسألة».

وأما رتبة حديثه فقد بينها لنا الذهبي فقال: «روىٰ له مسلم[١] تبعًا علىٰ حسن الحديث»[٢].

٣٢- يزيد بن أبي زياد.

هو: يزيد بن أبي زياد الهاشمي، مولاهم، الكوفي، وكان شيعيًّا، من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين ومائة[٣].

* قال الترمذي: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الرحمن، حدثنا سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن مجاهد، عن أبي معمر قال: قام رجل فأثنىٰ علىٰ أمير من الأمراء، فجعل المقداد يحثو في وجهه التراب، وقال: أمرنا رسول الله ﷺ أن

---

(١) مسلم بن الحجاج، الصحيح، باب جواز جماعه امرأته في قبلها من قدامها ومن ورائها من غير تعرض للدبر، ٤/ ١٥٦ برقم ٣٦١٠. وقال: «وحدثناه قتيبة بن سعيد، حدثنا أبو عوانة ح وحدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد، حدثني أبي، عن جدي، عن أيوب ح وحدثنا محمد بن المثنىٰ، حدثني وهب بن جرير، حدثنا شعبة ح وحدثنا محمد بن المثنىٰ، حدثنا عبد الرحمن، حدثنا سفيان ح وحدثني عبيد الله بن سعيد، وهارون بن عبد الله، وأبو معن الرقاشي، قالوا: حدثنا وهب بن جرير، حدثنا أبي، **قال: سمعت النعمان بن راشد يحدث** عن الزهري ح وحدثني سليمان بن معبد، حدثنا معلىٰ بن أسد، حدثنا عبد العزيز - وهو ابن المختار - عن سهيل بن أبىٰ صالح، كل هؤلاء عن محمد بن المنكدر، عن جابر بهذا الحديث، وزاد في حديث النعمان عن الزهري: إن شاء مُجَبِّية وإن شاء غير مجبية غير أن ذلك في صمام واحد».

(٢) ذكر من تكلم فيه وهو موثق / ١٨٤ برقم ٣٥٠.

(٣) ابن حجر، تقريب التهذيب / ٦٠١ برقم ٧٧١٧. وقال: «ضعيف، كبِر فتغير وصار يتلقن، وكان شيعيًّا».

نحثو في وجوه المداحين التراب[(١)].

وقال يزيد بن أبي زياد: عن مجاهد، عن ابن عباس، عن المقداد من حديث أبي أسامة عن زائدة عن يزيد.

سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: رواه جرير عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، أن المقداد مرسل. ويروىٰ عن يزيد عن مجاهد عن ابن عباس. وروىٰ حبيب بن أبي ثابت عن مجاهد عن أبي معمر عن المقداد. قال محمد: وحديث يزيد عن مجاهد مرسلًا أصح. **ويزيد بن أبي زياد صدوق، ولكنه يغلط.**

---

(١) **قلت: وهذا الحديث أخرجه**: مسلم، الصحيح، باب النهي عن المدح، إذا كان فيه إفراط، وخيف منه فتنة علىٰ الممدوح ٨/ ٢٢٨ برقم ٦٧٩٧، وابن أبي شيبة: المصنف، في الرجل يمدح الرجل ٩/ ٥ برقم ٢٦٧٨٤، والترمذي: الجامع، باب: ما جاء في كراهية المدحة والمداحين ٤/ ٥٩٩ برقم ٢٣٩٣، وابن ماجه: السنن، باب المدح ٤/ ٦٧٩ برقم ٣٧٤٢، والبزار: المسند ٦/ ٤٨ برقم ٢١١٣، والطبراني: المعجم الكبير ١٥/ ١٨١ برقم ١٦٩٦٩، والبيهقي: السنن الكبرىٰ ١٠/ ٢٤٢ برقم ٢١٦٦٧، كلهم من طريق حبيب بن أبي ثابت عن مجاهد عن أبي معمر، قال: قام رجل فأثنىٰ علىٰ أمير من الأمراء، فجعل المقداد.... الحديث. **قال الترمذي**: «وقال يزيد بن أبي زياد: عن مجاهد، عن ابن عباس، عن المقداد، من حديث أبي أسامة، عن زائدة، عن يزيد. وسألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: رواه جرير، عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، أن المقداد مرسل. ويُروىٰ عن يزيد، عن مجاهد، عن ابن عباس. وروىٰ حبيب بن أبي ثابت، عن مجاهد، عن أبي معمر، عن المقداد. **قال محمد: وحديث يزيد عن مجاهد مرسلًا أصح**. ويزيد بن أبي زياد صدوق، ولكنه يغلط. قال أبو عيسىٰ: وحديث حبيب بن أبي ثابت عن مجاهد عن أبي معمر عن المقداد هو عندي أصح من حديث يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن ابن عباس».

قال أبو عيسىٰ: وحديث حبيب بن أبي ثابت عن مجاهد عن أبي معمر عن المقداد هو عندي أصح من حديث يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن ابن عباس[١].

*وقال الترمذي: «**قال محمد: صدوق، إلا أنه تغير بأَخَرة**»[٢].

أقوال أهل النقد في يزيد بن أبي زياد:

* ذكره البخاري في التاريخ الكبير وقال: «وقال عثمان بن أبي شيبة عن جرير: كان يزيد بن أبي زياد أحسن حفظًا من عطاء بن السائب»[٣].

من وثقه: ابن سعد[٤]، والعجلي[٥]، وأحمد بن صالح[٦]، وأثنىٰ عليه يعقوب بن سفيان[٧]، .....

---

(١) علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ٣٣١ برقم ٦١٣.

(٢) علل الترمذي الكبير بترتيب القاضي / ٣٩١ برقم ٩٠.

(٣) البخاري، التاريخ الكبير ٨/ ٣٣٤ برقم ٣٢٢٠.

(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرىٰ ٦/ ٣٤٠. وقال: «وكان ثقة في نفسه، إلا أنه اختلط في آخر عمره، فجاء بالعجائب»

(٥) العجلي، معرفة الثقات ٢/ ٣٦٤ برقم ٢٠١٩. وقال: «كوفي، ثقة، جائز الحديث، وكان بأَخَرة يلقَّن».

(٦) انظر قوله: ابن شاهين، تاريخ أسماء الثقات / ٢٥٦ برقم ١٥٦١. وقال ابن شاهين: «وقال أحمد بن صالح: يزيد ابن أبي زياد ثقة، لا يعجبني قول من يتكلم فيه».

(٧) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٢٨٩ برقم ٥٣١. وقال ابن حجر: «وقال يعقوب بن سفيان: ويزيد وإن كانوا يتكلمون فيه لتغيره؛ فهو علىٰ العدالة والثقة، وإن لم يكن مثل الحكم ومنصور».

وصحح ابن حبان حديثه قبل الاختلاط[(١)]، وأثنىٰ عليه الذهبي[(٢)].

من ضعفه: يحيىٰ بن معين[(٣)]، وأحمد[(٤)]، وأبو زرعة الرازي، وأبو حاتم الرازي[(٥)]، والنسائي[(٦)]، وابن عدي[(٧)]، وآخرون[(٨)]. **وقال ابن حجر:** «ضعيف،

---

(١) ابن حبان، المجروحين ٣/ ١٣. وقال: «وكان يزيد صدوقًا، إلا أنه لما كبِر ساء حفظه وتغير، فكان يتلقن ما لُقن، فوقع المناكير في حديثه من تلقين غيره إياه، وإجابته فيما ليس من حديثه، لسوء حفظه، فسماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة في أول عمره سماع صحيح، وسماع من سمع منه في آخر قدومه الكوفة بعد تغير حفظه وتلقنه ما يُلقَّن سماع ليس بشيء».

(٢) الذهبي، الكاشف ٢/ ٣٨٢ برقم ٦٣٠٥. وقال: «صدوق، رديء الحفظ، لم يُترك».

(٣) تاريخ ابن معين برواية الدارمي / ٩٣ برقم ٢٥٠. وانظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ٢٦٥ برقم ١١١٤. وقال عبد الرحمن: «قرئ علىٰ العباس بن محمد الدوري عن يحيىٰ بن معين، قال: يزيد بن أبي زياد لا يحتج بحديثه».

(٤) العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٤٨٤ برقم ٣١٨٠. وانظر قوله: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ٢٦٥ برقم ١١١٤. وقال عبد الرحمن: «قال عبد الله: قال أبي: لم يكن يزيد بن أبي زياد بالحافظ، ليس بذاك».

(٥) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ٢٦٥ برقم ١١١٤. وقال عبد الرحمن: «سألت أبي عن يزيد بن أبي زياد، فقال: ليس بالقوي. وقال: سألت أبا زرعة عن يزيد بن أبي زياد، قال: لين، يُكتب حديثه، ولا يُحتج به».

(٦) النسائي، الضعفاء والمتروكين / ٢٥٦ برقم ٦٥١. وقال: «كوفي، ليس بالقوي».

(٧) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٩/ ١٦٦ برقم ٢١٦٨. وقال: «ويزيدُ من شِيعة أهل الكوفة، ومع ضعفه يُكتب حديثه».

(٨) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٨٩ برقم ٥٣١. وقال ابن حجر: «وقال البرديجي: روىٰ عن مجاهد، وفي سماعه منه نظر، وليس هو بالقوي. وقال ابن خزيمة: في القلب منه. وقال الدارقطني: لا يخرج عنه في الصحيح، ضعيف، يخطئ كثيرًا، ويلقن إذا لُقن. وقال

كبِر فتغير وصار يتلقن».

خلاصة أقوال أهل النقد في يزيد بن أبي زياد:

مما سبق تبين لي أن يزيد بن أبي زياد صدوق، ويكاد النقاد يتفقون علىٰ توثيقه ديانة وصدقًا، ولكنهم أشاروا إلىٰ أنه اختلط في آخر عمره، وأصبح يتلقن، مما أثر في روايته وأدائه. وبيّن ابن حبان هذه المسألة فقال: «وكان يزيد صدوقًا، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وتغير، فكان يتلقن ما لُقن، فوقع المناكير في حديثه من تلقين غيره إياه، وإجابته فيما ليس من حديثه، لسوء حفظه، **فسماع من سمع منه قبل دخوله الكوفة في أول عمره سماعٌ صحيح**، وسماع من سمع منه في آخر قدومه الكوفة بعد تغير حفظه وتلقنه ما يلقن سماع ليس بشيء».

فيُحمل كلام كل من تكلم فيه هو بعد اختلاطه، وقد وثقه بعض أهل العلم كما مرّ، وقد قال البخاري: صدوق، إلا أنه تغير بأَخَرة. مما يفيد أنه قبل الاختلاط صدوق حسن الحديث، ويُحتج به كما ذكر النقاد.

٣٣- يزيد بن عبد الرحمن، أبو خالد الدَّالانيُّ.

هو: يزيد بن عبد الرحمن بن هند، أبو خالد الدَّالانيُّ الأسدي الكوفيّ، من السابعة[(١)].

=

مسلم في مقدمة كتابه: فإن اسم الستر، والصدق، وتعاطي العلم، يشملهم كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، ونظرائهم من حمال الآثار».

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب / ٦٣٦ برقم ٨٠٧٢. وقال ابن حجر: «صدوق، يخطئ كثيرًا، وكان يدلس».

* قال الترمذي: «حدثنا هناد، حدثنا عبد السلام بن حرب، عن أبي خالد الدالاني، عن قتادة، عن أبي العالية، عن ابن عباس، أنه رأىٰ النبي ﷺ نام وهو ساجد حتىٰ غط أو نفخ، ثم قام يصلي، قلت: يا رسول الله، إنك قد نمت، قال: إن الوضوء لا يجب إلا علىٰ من نام مضطجعًا؛ فإنه إذا نام استرختْ مفاصله»[(١)].

سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: هذا لا شيء. رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس قوله، ولم يذكر فيه أبا العالية، ولا أعرف لأبي خالد الدالاني سماعًا من قتادة. قلت: أبو خالد كيف هو؟ قال: صدوق، وإنما يهم في الشيء».

أقوال أهل النقد في يزيد بن عبد الرحمن أبي خالد الدالاني:

* ذكره البخاري في التاريخ الكبير وقال: «وحدثت عن شريك أنه قال يومًا: حدثني ذاك الأصلع، المصفر، المرجئ، نعوذ بالله منه، يزيد بن عبد الرحمن الدالاني..»[(٢)].

من وثقه: يحيىٰ بن معين[(٣)]، .....

---

(١) قلت: تقدم تخريجه: ترجمة عبد السلام بن حرب برقم (١٥) ص (١٠٥) من هذا البحث.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير ٨/ ٣٤٧ برقم ٣٢٧٠.

(٣) انظر قوله: تاريخ ابن معين برواية الدارمي / ٢٢٨ برقم ٨٨٠. وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ٢٧٧ برقم ١١٦٧. وقال عبد الرحمن: «أنا يعقوب بن إسحاق فيما كتب إلي، قال: نا عثمان بن سعيد، قال: سألت يحيىٰ بن معين عن يزيد الدالاني، فقال: ليس به بأس».

وأبو حاتم الرازي[١]، وأحمد[٢]، والنسائي[٣]، والذهبي[٤].

من ضعفه: ابن سعد[٥]، وابن حبان[٦]، ولينه ابن عدي[٧]، وابن عبد البر[٨].

خلاصة أقوال أهل النقد في أبي خالد الدالاني:

الذي يظهر لي أن يزيد بن عبد الرحمن الدالاني قد اختلف النقاد فيه بين موثِّق ومضعف! ولكن الذين وثقوه هم من المتشددين في الجرح والتعديل، كأبي حاتم، وأحمد، ويحيىٰ بن معين، والنسائي، مما يشد من أزره ويقوي أمره. وقد

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٩/ ٢٧٧ برقم ١١٦٧. قال عبد الرحمن: «سألت أبي عنه، فقال: صدوق، ثقة».

(٢) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٢/ ٧٣ برقم ٨٤٠٨. قال الحافظ: «وقال أحمد بن حنبل: لا بأس به».

(٣) انظر قوله: ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٢/ ٧٣ برقم ٨٤٠٨. قال الحافظ: «وقال النسائي: ليس به بأس».

(٤) الذهبي، المغني في الضعفاء ٢/ ٧٥١ برقم ٧١٢٢ وقال: «محدث مشهور، حسن الحديث».

(٥) ابن سعد، الطبقات الكبرىٰ ٧/ ٣١٠. وقال: «وكان منكر الحديث».

(٦) ابن حبان، المجروحين ٣/ ١٠٥. وقال: «كان كثير الخطأ، فاحش الوهم، يخالف الثقات في الروايات، حتىٰ إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة، علم أنها معلولة، أو مقلوبة، لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق الثقات، فكيف إذا انفرد عنهم بالمعضلات».

(٧) ابن عدي، الكامل في الضعفاء ٩/ ١٦٨ برقم ٢١٦٩. وقال: «وأبو خالد له أحاديث صالحة، وأروىٰ الناس عنه عبد السلام بن حرب، وفي حديثه لين، إلا أنه مع لينه يُكتب حديثه».

(٨) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١٨/ ٢٤٣. وقال: «ليس بحجة فيما نقل».

يقوي أمره أيضًا ما نقله الحافظ ابن حجر عن الحاكم أنه قال: «إن الأئمة المتقدمين شهدوا له بالصدق والإتقان»[(١)]. ثم لخص الحافظ الذهبيّ حاله ورتبته فقال: «محدث مشهور، حسن الحديث»[(٢)]. ثم قال البخاري: «وأبو خالد الدالاني صدوق، وإنما يهم في الشيء»، والوهم اليسير لا يسلم منه أحد، لا سيما أن له أحاديث صالحة قد يُحتج بها. فيكون توثيقهم له توثيق ديانة، وتوثيق ضبط، ولكنه ليس ضبطًا تامًّا، وهذا يخبرنا برتبته بأن حديثه دائر بين الحسن والصحة.

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٢/ ٧٣.

(٢) المغني في الضعفاء ٢/ ٧٥١ برقم ٧١٢٢.

المطلب الثاني:
بيان المراد من لفظة (الصدوق)
ومدى صلاحيتها للاحتجاج عند الإمام البخاري

من خلال المطلب السابق ودراسة أحوال الرواة الذين أطلق عليهم الإمام البخاري لفظ (صدوق)، كان لا بد من الوقوف علىٰ مراد الإمام البخاري من هذا اللفظ. وعليه فإنني سأقوم بتحرير أقواله، وأوفق بينها وبين أقوال أهل النقد، وخاصة مَن استخدم مثل هذا اللفظ؛ كأبي حاتم الرازي، والحافظ الذهبي، والحافظ ابن حجر، للوصول إلىٰ أقرب مراد لهذا اللفظ عند الإمام البخاري.

فبعد البحث والاستقراء والتتبع وجدتُ أن الإمام البخاري قد استخدم هذا اللفظ (الصدوق)، وقسمه إلىٰ قسمين:

الأول: من أطلق عليه لفظ (صدوق) مجردًا. وعددهم أربعة وعشرون راويًا.

والثاني: من أطلق عليه لفظ (الصدوق) مقترنًا بوصف آخر. وعددهم تسعة رواة.

ومن خلال دراسة هذين القسمين وقفت على ما يأتي:

أن البخاري حينما أطلق هذا الوصف بقسميه، أراد به أمورًا؛ فقد:

١- **أطلقه علىٰ جماعة وأراد به أنهم ثقات، ويكاد النقاد يجمعون علىٰ توثيقهم. مثل** (إدريس بن يزيد الأودي، وإسماعيل بن أبان، وأبان بن عبد الله،

وجنيد الحجام، وخليل بن عمر، وزيد أبي أسامة الحجام، وسعيد بن زكريا، وعاصم بن محمد بن زيد، وعبد السلام بن حرب، وعبد الله بن جعفر المخرمي، وعبد الوهاب الثقفي، ومحمد ابن زيد بن المهاجر، ويزيد بن إبراهيم بن قسيط، وخلف بن خليفة، ويزيد بن إبراهيم التستري، وعمرو بن أبي عمرو، ويزيد بن أبي زياد). وهؤلاء يُحتج بهم.

٢- **وأطلقه علىٰ جماعة وأراد به العدالة والصدق، وهو (توثيق الديانة) بمعنىٰ أنه لا يتعمد الكذب فقط. فبعضهم يكاد النقاد يجمعون علىٰ تضعيفهم؛** مثل (إسماعيل بن عبد الملك، وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، وأشعث بن سوار، وعاصم بن عبيد الله، وعبد الحميد بن سليمان، وليث بن أبي سليم، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، ونعمان بن راشد، ويزيد بن سنان، ويزيد بن عبد الرحمن أبي خالد الدالاني، وغيرهم)، **وبعضهم مختلف فيهم بين التوثيق والتضعيف؛** (كالربيع بن صبيح، وعباد بن منصور، وغيرهما)، وكل هؤلاء يُتوقَّف في حديثهم للنظر فيه؛ إن كان لهم متابع أو قرائن تبين ضبطهم لما رووه، وقد يُنتقَىٰ من صالح حديثهم.

ويلاحظ: أن بعضهم (من القسمين) احتج بهم البخاري في جامعه الصحيح، وبعضهم استشهد بهم، وبعضهم ذكرهم في المتابعات[(١)].

وفي سؤالات الترمذي له عن هؤلاء الرواة، نرىٰ أنه صحّح وحسّن وأعلّ

---

(١) قلت: وقد ذكرت هذا في ترجمة كل واحد منهم.

أحاديثهم الواردة في الأسئلة[١].

وقد ذكرت فيما سبق[٢] أن النقاد كان لهم اتجاهان في استخدام لفظ (الصدوق):

الاتجاه الأول: من كان لا يفرق بين لفظ (الصدوق) وبين لفظ (الثقة).

الاتجاه الثاني: من النقاد من كان يفرق بين لفظ (صدوق) ولفظ (ثقة).

والذي ظهر لي من استخدام الإمام البخاري لهذا اللفظ أنه كان من أصحاب الاتجاه الأول، بدليل استخدامه لفظ (صدوق ثقة) في عبد الله بن جعفر المخرمي، و(صدوق ثبت) في إدريس بن يزيد الأودي.

وقال عن حديث رواه عبد الله بن جعفر المخرمي: (هو حديث حسن، **وعبد الله بن جعفر المخرمي صدوق ثقة**)، ومن المعلوم أن استخدام المتقدمين للفظ (الحسن) علىٰ أحد الأحاديث هو بمعنىٰ الصحيح؛ لأنهم كانوا يقسمون الحديث إلىٰ صحيح وضعيف فقط، وكان الحسن عندهم قَسيم الصحيح. قال الذهبي: «ويَلزَم علىٰ ذلك أن يكون كل صحيحٍ حسنًا، وعليه عبارات المتقدمين؛ فإنهم قد يقولون فيما صح: هذا حديث حسن»[٣].

---

(١) انظر: تخريج الأحاديث الواردة في حواشي هذا البحث مما سئل عنه البخاري وأجاب عنه.

(٢) انظر: المبحث الأول / المطلب الثاني: (استعمال الأئمة للفظ الصدوق ودلالته عندهم).

(٣) الذهبي، الموقظة / ٤.

قلت: ويَلزم من صحة الخبر ثقة رواته، ويُستفاد من هذا أن لفظ (الصدوق) عند البخاري هو قسيم لفظ (الثقة).

وقد يسأل سائل ويعترض فيقول: إن كان لفظ الصدوق يُراد به التوثيق! فكيف ضعف النقاد صاحب هذا الوصف؟ وما مراد البخاري من لفظ (الصدوق) الذي أطلقه علىٰ أحد الرواة، وقد ضعفه مجموعة كبيرة من النقاد؟

قلت: إن مدلول الصحيح لم يكن خاصًّا بالحديث الذي تداوله الثقات، بل قد يطلق علىٰ الحديث الذي رواه الضعيف أيضًا إذا تأكد لديهم سلامته من الخطأ والوهم. فالصدوق قد يوصَف بوصف يُلَيّنه؛ كأن يقول البخاري: (صدوق، سيئ الحفظ، أو كثير الغلط، أو يهم) ولكنه قد يصيب في أحد أخباره (في حديث بعينه) فيكون قد ضبطه، وعليه فإننا نستطيع أن نصفه بأنه صدوق ضابط لحديثه؛ فتكون النتيجة هي أننا نحتج بحديثه الذي ضبطه.

فالرواة الذين مرّ ذكرهم وتمت دراستهم، ووصفهم البخاري بوصف (صدوق)، وقرن معهم وصفًا آخر، فكأنه يشير إلىٰ ضعف فيهم - ليس مطلقًا - كأن يقول: (صدوق يهم، أو صدوق سيئ الحفظ.... وغير ذلك مما مرّ معنا)، فهؤلاء الرواة لا بد من النظر في روايتهم؛ هل لهم متابع لهم عليها، أم أنهم انفردوا بها، فإن وجدنا متابعًا، فنقول: قد ضبطوا روايتهم ونحتج بها، وإن لم نجد لهم متابعًا فإن وصفهم السابق (صدوق سيئ الحفظ وغير ذلك) لا يُحتمل معه تفردهم، فيُضعَّفون.

وهؤلاء لا يُهمل ولا يُترك حديثهم بالكلية، بل قد يكون حديثهم من رتبة

الحديث الحسن لذاته، أو الحسن لغيره.

وعليه فإن رتبة الصدوق عند البخاري من خلال الرواة السابق تقسيمهم علىٰ النحو الآتي:

١- الصدوق قد يطلقه علىٰ مَن يحتج به هو وغيره من الأئمة. ويكون حديثه من باب الصحيح.

٢- الصدوق قد يطلقه علىٰ من يستشهد بحديثه، وقد يكون حديثه من باب الحسن لذاته.

٣- الصدوق قد يطلقه علىٰ من يوثق ديانةً ولا يوثق ضبطًا، وهذا يُنظر في حديثه ويتوقف فيه. وقد يكون من باب الحسن لغيره إذا اعتضد بغيره أو تُوبع علىٰ حديثه.

وعليه فإنني أستطيع وضع الراوي الذي أطلق عليه الإمام البخاري لفظ (الصدوق) في مرتبة الثقة الذي يُحتج بحديثه.

وبعضهم الآخر يمكن وضعه في مرتبة الحديث الحسن لذاته، والحسن لغيره. وكما قال الذهبي: «إن رتبة الصدوق هي رتبة من كان حديثه حسنًا أو جيدًا».

الخاتمة

أهم النتائج والتوصيات

وفي نهاية هذا البحث، سأقوم باستعراض أهم ما توصلت إليه من نتائج، وأذكر أهم التوصيات:

١. عدد الرواة الذين أطلق عليهم الإمام البخاري وصف (الصدوق) بلغ ثلاثة وثلاثين راويًا؛ من خلال كتاب (علل الترمذي الكبير) وكتاب (التاريخ الكبير للبخاري).

٢. بلغ عدد الرواة الذين أطلق عليهم البخاري وصف (صدوق) مجردًا؛ أربعة وعشرين راويًا. وبلغ عدد الرواة الذين أطلق عليهم البخاري وصف (صدوق) مقرونًا بوصف آخر؛ تسعة رواة.

٣. أن البخاري لم يفرق بين لفظ (صدوق) وبين لفظ (ثقة)، بل قد جمع بينهما معًا.

٤. من الرواة مَن أطلق عليهم وصف (الصدوق) واحتج بهم في الأصول، وأخرج عنهم في جامعه الصحيح.

٥. من الرواة مَن أطلق عليهم وصف (الصدوق) واستشهد بهم في

المتابَعات والمعلَّقات. وعليه فالراوي الصدوق عند الإمام البخاري قد يُحتج به، أو يعتبر به، أو يُستشهد به.

٦. الراوي (الصدوق) قد يكون عند البخاري بمعنىٰ: أنه لا يتعمد الكذب فقط، أي أن هذا توثيق ديانة لا توثيق ضبط. فينظر في حديثه.

٧. وقد يكون لفظ (الصدوق) عند البخاري بمعنىٰ أنه توثيق ضبط وديانة معًا، فيحتج به. وعليه فإن رتبة الراوي (الصدوق) عند البخاري دائرة بين الصحيح، والحسن، والضعيف.

٨. لم يكن البخاري منفردًا بالجمع بين (الثقة والصدوق) بل وافق أغلب الأئمة علىٰ هذا الصنيع - كما مرّ - كأحمد وابن المبارك وغيرهم من المتأخرين والمعاصرين.

٩. من خلال إطلاق البخاري لهذا اللفظ (الصدوق) علىٰ بعض الرواة، ومن خلال النظر في أقوال النقاد الآخرين، وجدت أن الإمام البخاري من المعتدلين في الجرح والتعديل؛ حيث كان عفيف اللسان عن إطلاق الألفاظ الجارحة الشديدة التي كان يستعملها غيره من النقاد، وإنما كان يستخدم الألفاظ لطيفة العبارة.

١٠. ويوصي الباحث بدراسة مصطلح (الصدوق) عند المتقدمين وعند المتأخرين دراسة مقارنة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أهم المصادر والمراجع

ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي، (١٤٣٢هـ)، **إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان**، ط١، تحقيق: محمد عزير شمس، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد.

ابن المبرد، يوسف بن حسن بن عبد الهادي الصالحي، (١٤١٣هـ)، **بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم**، ط١، تحقيق وتعليق: الدكتورة روحية عبد الرحمن السويفي، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد المصري، (١٤٢٥هـ)، **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، ط١، المحقق: مصطفىٰ أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، السعودية، دار الهجرة للنشر والتوزيع.

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد المصري، (١٤١٣هـ)، **المقنع في علوم الحديث**، ط١، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، السعودية، دار فواز للنشر.

ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري، (١٣٩٠هـ)، **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق: د. محمد مصطفىٰ الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان البرمكي، (١٩٩٤م)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (١٣٩٩ه)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.

ابن قانع، عبد الباقي بن قانع أبو الحسين، (١٤١٨ه)، **معجم الصحابة**، ط١، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية.

ابن ماكولا، علي بن هبة الله بن أبي نصر بن ماكولا، (١٤١١ه)، **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنىٰ**، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيىٰ بن مَنْدَه العبدي، (١٤٢٦ه)، **معرفة الصحابة**، ط١، تحقيق: أ.د عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة.

الأصبحي، مالك بن أنس أبو عبد الله، **موطأ الإمام مالك رواية يحيىٰ الليثي**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مصر، دار إحياء التراث العربي.

الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد أبو نعيم، (١٤٠٥ه)، **معرفة الصحابة**، ط١، تحقيق: فاروق حمادة، الدار البيضاء، دار الثقافة.

الأصفهاني، الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني

أبو القاسم، (١٤١٢هـ)، **المفردات في غريب القرآن**، (د. ط)، تحقيق: صفوان عدنان داودي، دمشق، بيروت، دار العلم، الدار الشامية.

الألباني، محمد ناصر الدين، (١٤٢٠هـ)، **ضعيف أبي داود/ الأم**، ط١، الكويت، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع.

الأندلسي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، (١٣٨٧هـ)، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، (د. ط)، تحقيق: مصطفىٰ بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

الأندلسي، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، (١٤٢١هـ)، **الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار**، ط١، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية.

الأندلسي، أبو الوليد سليمان بن خلف القرطبي الباجي، (١٤٠٦هـ)، **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**، ط١، تحقيق: د. أبو لبابة حسين، الرياض، دار اللواء للنشر والتوزيع.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، (١٤٠٧هـ)، **الجامع الصحيح حسب ترقيم فتح الباري**، ط١، القاهرة، دار الشعب.

البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (د. ت)، التاريخ الكبير، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، الهند، حيدر آباد/

الدكن، دائرة المعارف العثمانية.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، (١٤٢٦ه)، **الضعفاء الصغير**، مكتبة ابن عباس.

البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي، (١٩٨٨/ ٢٠٠٩م)، **مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار**، ط١، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرين، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم.

البستي، محمد بن حبان التميمي، أبو حاتم، الدارمي، (١٣٩٣ه)، **الثقات**، ط١، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الهند، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.

البستي، محمد بن حبان التميمي، أبو حاتم، الدارمي، (١٤٢٢ه)، **المجروحين**، ط١، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي.

البستي، محمد بن حبان التميمي، أبو حاتم، الدارمي، (١٤١١ه)، ط١، **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار**، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق علي إبراهيم، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

البستي، محمد بن حبان التميمي، أبو حاتم، الدارمي، (١٤٠٨ه)، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ط١، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة.

البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب

البغدادي، (١٤٢٢ه)، **تاريخ بغداد**، ط١، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، (١٤١٧ه)، **المتفق والمفترق**، ط١، تحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، دمشق، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع.

البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، المحقق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المدينة المنورة، المكتبة العلمية.

البغدادي، أبو زكريا يحيىٰ بن معين المري بالولاء، (د.ت)، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، (د. ط)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دمشق، دار المأمون للتراث.

البغدادي، أبو زكريا يحيىٰ بن معين المري بالولاء ،(د.ت)، **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**، ط١، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

البغدادي، أبو زكريا يحيىٰ بن معين المري بالولاء، (١٤٠٥ه)، **معرفة الرجال عن يحيىٰ بن معين رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز**، ط١، تحقيق: محمد كامل القصار، دمشق، مجمع اللغة العربية.

البغدادي، أبو زكريا يحيىٰ بن معين المري بالولاء، (١٤٠٨ه)، **سؤالات ابن**

الجنيد لأبي زكريا يحيىٰ بن معين، ط١، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، المدينة المنورة، مكتبة الدار.

البغدادي، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان، المعروف بابن شاهين، (١٤٠٤هـ)، **تاريخ أسماء الثقات**، ط١، تحقيق: صبحي السامرائي، الكويت، الدار السلفية.

البغدادي، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين، (١٤٠٩هـ)، **تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين**، ط١، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري.

البغدادي، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين، (١٤٢٠هـ)، **المختلف فيهم**، ط١، تحقيق: عبد الرحيم بن محمد القشقري، الرياض، مكتبة الرشد.

البغدادي، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي المعروف بابن سعد، **الطبقات الكبرىٰ**، ط١، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية.

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي الشافعي، (١٤٠٣هـ)، **شرح السنة**، ط٢، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، بيروت، دمشق، المكتب الإسلامي.

البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي الخراساني، أبو بكر البيهقي، (١٤٢٤هـ)،

السنن الكبرىٰ، ط٣، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية.

الترمذي، محمد بن عيسىٰ أبو عيسىٰ السلمي، (د. ت)، **جامع الترمذي (السنن)**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

الترمذي، محمد بن عيسىٰ أبو عيسىٰ السلمي، (١٤٠٩ه)، **علل الترمذي الكبير**، ط١، رتبه علىٰ كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي وآخرين، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.

الجديع، أبو محمد عبدُ الله بن يوسُف، **تحرير علوم الحديث**.

الجرجاني، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، (١٤١٨ه)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية.

الجوزجاني، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي، (د. ت)، **أحوال الرجال**، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، باكستان، حديث أكادمي/ فيصل آباد.

الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، البغدادي، الدمشقي، (١٤٠٧ه)، **شرح علل الترمذي**، ط١، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الأردن، مكتبة المنار.

الحنبلي، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع ابن نقطة، البغدادي، (١٤٠٨ه)، **التقييد لمعرفة رواة السنن والأسانيد**، ط١، تحقيق: كمال يوسف الحوت، بيروت، دار الكتب العلمية.

الخزرجي، أحمد بن عبد الله بن أبي الخير الخزرجي الأنصاري اليمني، (١٤١٦هـ)، **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط٥، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، مكتب المطبوعات الإسلامية/ دار البشائر.

الخليلي، أبو يعلىٰ خليل بن عبد الله بن الخليل القزويني، (١٤٠٩هـ)، **الإرشاد**، ط١، **تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس**، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، الرياض، مكتبة الرشد.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي، (١٤٠٥هـ)، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ط١، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الرياض، دار طيبة.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي، (١٤٠٣ -١٤٠٤هـ)، **الضعفاء والمتروكون**، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، السعودية، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي، (١٤٢٤هـ)، **سنن الدارقطني**، ط١، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط وآخرون، بيروت، مؤسسة الرسالة.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي، **سؤالات أبي عبد الله بن بكير للدارقطني**.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي، (١٤٠٤هـ)، **سؤالات حمزة بن**

يوسف السهمي، ط١، الرياض، مكتبة المعارف.

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي، (١٤٠٤هـ)، **سؤالات البرقاني للدارقطني**، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، ط١، باكستان، كتب خانه جميلي.

الدمشقي، طاهر بن صالح بن موهب، السمعوني الجزائري، (١٤١٦هـ)، **توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر**، ط١، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية.

الدمشقي، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، (١٤٠٨هـ)، **البداية والنهاية**، ط١، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي.

الدولابي، أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري، (١٤٢١هـ)، **الكنىٰ والأسماء**، ط١، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، بيروت، دار ابن حزم.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (١٤٠٥هـ)، **سير أعلام النبلاء**، ط٣، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، دمشق، مؤسسة الرسالة.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **المغني في الضعفاء**، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (١٣٨٢هـ)، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، ط١، تحقيق: علي محمد البجاوي،

بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (١٤٠٦هـ)، **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق**، تحقيق محمد شكور أمرير الميادِيني، الأردن، مكتبة المنار.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (٢٠٠٣م)، **تاريخ الإسلام**، ط١، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (١٤١٠هـ)، **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل** (مطبوع ضمن كتاب أربع رسائل في علوم الحديث)، ط٤، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت، دار البشائر.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (١٤١٣هـ)، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، ط١، تحقيق: محمد عوامة وأحمد الخطيب، السعودية، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (١٤١٢هـ)، **الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم**، ط١، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، بيروت، دار البشائر الإسلامية.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز،

(١٤١٢هـ)، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، ط٢، عناية: الشيخ عبد الفتاح أبو غُدّة، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية.

الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، (١٢٧١هـ)، **الجرح والتعديل**، ط١، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم التميمي الحنظلي، (١٤٢٧هـ)، **علل الحديث**، ط١، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، السعودية، مطابع الحميضي.

الرازي، أبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد، (١٤٠٢هـ)، **الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي علىٰ سؤالات البرذعي**، ط١، تحقق: د. سعدي الهاشمي، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية.

سبط ابن العجمي، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي،(١٩٨٨م)، **الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط**، ط١، تحقيق: علاء الدين علي رضا، وسمىٰ تحقيقه (نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط) وهو دارسة وتحقيق وزيادات في التراجم علىٰ الكتاب، القاهرة، دار الحديث.

سبط ابن العجمي، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي، (١٤٠٧هـ)، **الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث**، ط١، تحقيق: صبحي السامرائي، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.

سبط ابن العجمي، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي، (١٤٠٦ هـ)، **التبيين لأسماء المدلسين**، ط١، تحقيق: يحيىٰ شفيق حسن، بيروت، دار الكتب العلمية.

السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي، **سنن أبي داود**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية.

السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي، (١٤٠٣ه)، **سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود**، ط١، المحقق: محمد علي قاسم العمري، السعودية، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، (١٤٢٤ه)، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**، ط١، تحقيق: علي حسين علي، مصر، مكتبة السنة.

السعد، د. عبد الله السعد، **مقدمة في الجرح والتعديل**.

السمعاني، أبو سعيد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي، (د.ت)، **الأنساب**، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي – مؤسسة الكتب الثقافية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، السعودية، دار طيبة.

شاكر، أحمد محمد، **الباعث الحثيث شرح (اختصار علوم الحديث/ لأبي** الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير)، ط٢، بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت.

الشهرزوري، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، (١٤-٦٥)، **معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف (بمقدمة ابن الصلاح)**، تحقيق: نور الدين عتر، بيروت، دار الفكر المعاصر.

الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، (١٤٢١ه)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، ط١ تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، بإشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، دمشق، مؤسسة الرسالة.

الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، (١٤٢٢ ه)، **العلل ومعرفة الرجال**، ط٢، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الرياض، دار الخاني.

الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، (١٤٠٨ه)، **العلل ومعرفة الرجال عن أحمد بن حنبل رواية المروذي**، ط١، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الهند، الدار السلفية.

الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، (١٤١٤ه)، **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**، ط١، تحقيق: د. زياد محمد منصور، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم.

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد الشامي، (د. ت)، **المعجم الكبير**، ط٢، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية. ويشمل القطعة التي نشرها لاحقًا المحقق الشيخ حمدي السلفي من المجلد ١٣ (دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤١٥ه).

الطحان، الشيخ محمود الطحان، **أصول التخريج ودراسة الأسانيد**.

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري، (٥١٤١٥)، **شرح مشكل الآثار**، ط١، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، دمشق، مؤسسة الرسالة.

العاني، الدكتور وليد حسن، **منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها**، (٥١٤١٨)، دار النفائس، الأردن.

العبسي، أبو بكر ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان، (٥١٤٠٩)، **المصنف في الأحاديث والآثار**، ط١، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الرياض، مكتبة الرشد.

العتر، نور الدين عتر، (٥١٤١٨)، **منهج النقد في علوم الحديث**، ط٣، دمشق، دار الفكر.

العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الكوفي، (٥١٤٠٥)، **معرفة الثقات**. ط١، المدينة المنورة، مكتبة الدار.

العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، (٥١٣٨٩)، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، ط١، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي، المدينة المنورة، المكتبة السلفية.

العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، (١٤٢٣ هـ)، **التبصرة والتذكرة شرح الألفية**، ط١، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل، بيروت،

دار الكتب العلمية.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، (١٤١٧ه)، **هدي الساري مقدمة الفتح الباري**، ط١، راجعه: قصي محب الدين الخطيب، القاهرة، دار الريان.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، (١٤٠٤ه)، **النكت علىٰ ابن الصلاح**، ط١، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، السعودية، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، (١٣٢٦هـ)، **تهذيب التهذيب**، ط١، الهند، دائرة المعارف النظامية.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، (١٤٠٦ه)، **تقريب التهذيب، ط١، تحقيق: محمد عوامة، سوريا، دار الرشيد.**

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، (١٤٢١ هـ)، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ط٣، تحقيق: د. نور الدين عتر، دمشق، مطبعة الصباح.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، (١٤١٦ه)، **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، ط١، حققه: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مصر، مؤسسة قرطبة.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، (١٣٩٠ه)، **لسان الميزان**، ط٢، الهند، دائرة المعارف النظامية، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

الفاسي، علي بن محمد الكتامي الحميري أبو الحسن ابن القطان، (١٤١٨ه)،

بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ط١، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، الرياض، دار طيبة.

القزويني، أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه، وماجه اسم أبيه يزيد، (١٩٥٢م)، **سنن ابن ماجه**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مصر، دار إحياء الكتب العربية/ فيصل عيسىٰ البابي الحلبي.

المديني، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، (١٤٠٤ه)، **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني**، ط١، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، الرياض، مكتبة المعارف.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج، جمال الدين، (١٤٠٠ه)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط١، تحقيق: د. بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة.

مصطفىٰ إبراهيم وآخرون، **المعجم الوسيط**، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.

مغلطاي، أبو عبد الله مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري، (١٤٢٢ه)، **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ط١، حققه: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

الموصلي، أبو يعلىٰ أحمد بن علي بن المُثَنىٰ بن يحيىٰ بن عيسىٰ بن هلال التميمي، (١٤٠٤ه)، **مسند أبي يعلىٰ**، ط١، تحقيق: حسين سليم أسد، دمشق، دار

المأمون للتراث.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني، (٥١٣٩٦)، **الضعفاء والمتروكون**، ط١، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني، (٥١٤٠٦)، السنن الصغرىٰ، ط٢، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني، (١٤٢١ ه)، **السنن الكبرىٰ**، ط١، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة.

النووي، أبو زكريا يحيىٰ بن شرف بن مري، (٥١٣٩٢)، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ط٢، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

النووي، أبو زكريا يحيىٰ بن شرف بن مري، **تهذيب الأسماء واللغات**، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، بيروت، دار الكتب العلمية.

النووي، أبو زكريا يحيىٰ بن شرف بن مري، (٥١٤٠٥)، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، ط١، تحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، بيروت، دار الكتاب العربي.

النووي، أبو زكريا يحيىٰ بن شرف بن مري، **المجموع شرح المهذب**.

النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه

المعروف بابن البيع، (١٤١١ه)، **المستدرك علىٰ الصحيحين**، ط١، تحقيق: مصطفىٰ عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية.

النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه المعروف بابن البيع، (١٤٠٨ه)، **سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم**، ط١، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

النيسابوري، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود، (١٤٠٨ه)، **المنتقىٰ**، ط١، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، بيروت، مؤسسة الرسالة.

النيسابوري، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر، (١٤٠٥ه)، **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**، ط١، حققه: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، الرياض، دار طيبة.

اليماني، عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي العتمي، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، تحقيق وتعليق: محمد ناصر الألباني.

البحوث العلمية المحكمة:

الحتاملة، د. ثامر الأستاذ المساعد في كلية الإلهيات في جامعة بينكول التركية، لمجلة الحديث، من منشورات معهد دراسات الحديث النبوي (إنهاد)، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور (ماليزيا). السنة الخامسة، العدد العاشر، ربيع أول، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٥م، ص (٧٥ – ٩٨).

الصفدي، د. نعيم، **بحث (الرواة الموصوفون بـ(صدوق يهم) عند الحافظ ابن حجر ممن اتفق الشيخان علىٰ الرواية عنهما في صحيحيهما)** الجامعة الإسلامية، غزة، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، يونيو ٢٠١١، (٤٥٥ – ٥١٣).

منير فريح قطيقان، **بحث (مرتبة الصدوق عند الحافظ ابن حجر، دراسة تطبيقية علىٰ صحيح البخاري)** ـكلية أصول الدين، قسم الحديث الشريف وعلومه، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين. ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٩م.

د. محمد إبراهيم خليل، **بحث (الصدوق عند المحدثين، مفهومه ومرتبته ودرجة حديثه)**، لمجلة سامراء، جامعة تكريت، كلية التربية، قسم علوم القرآن، المجلد الرابع، عدد ١١، السنة الرابعة، آب ٢٠٠٨م.

الفهرس

المقدمة..... ٥
سبب اختيار هذا الموضوع:..... ٦
أهمية هذا البحث: ٧
مشكلة الدراسة :..... ٧
أهداف البحث: ٨
الدراسات السابقة:..... ٨
حدود الدراسة: ١٠
مصطلحات البحث: ١٠
منهج البحث:..... ١١
إجراءات البحث: ١١
خطة البحث: ١٤
شكر وتقدير..... ١٩
التمهيد ٢١
وفيه ثلاثة مطالب:..... ٢١
المطلب الأول: التعريف بالإمامين البخاري والترمذي، وكتابيهما (التاريخ الكبير)، و(علل الترمذي الكبير)..... ٢٣
التعريف بالإمام البخاري ٢٣
نسبه ومولده: ٢٣

طلبه للعلم ورحلاته:..... ٢٥
شيوخه:..... ٢٥
تلاميذه :..... ٢٧
منزلته العلمية:..... ٢٨
ثناء الأئمة عليه:..... ٢٩
عبادته وورعه وصلاحه: ٣٠
أخلاقه:..... ٣١
محنته وصبره: ٣٢
وفاته:..... ٣٦
الآثار العلمية للإمام البخاري ٣٦
وأما بالنسبة لكتابه (التاريخ الكبير):..... ٣٨
ومن منهجه في التاريخ الكبير: ٤١
التعريف بالإمام الترمذي:..... ٤٣
طلبه للعلم ورحلاته:..... ٤٤
شيوخه:..... ٤٤
تلاميذه:..... ٤٦
ثناء العلماء عليه:..... ٤٧
أهم مصنفاته: ٤٨
أولًا: المؤلفات المطبوعة:..... ٤٨
ثانيًا: المؤلفات المفقودة:..... ٤٩
وفاته:..... ٤٩

وأما كتابه العلل الكبير: ٤٩
المطلب الثاني: أهمية علم الجرح والتعديل وحكمه وأدلة مشروعيته ٥٢
المطلب الثالث: مراتب التعديل وألفاظها عند الأئمة ٥٩
أما ألفاظ التعديل فعلىٰ مراتب: ٦٠
مراتب التعديل عند عبد الرحمن بن أبي حاتم: ٦١
مراتب التعديل عند الحافظ الذهبي: ٦٢
مراتب التعديل عند الحافظ العراقي: ٦٣
مراتب تعديل الرواة عند الحافظ ابن حجر: ٦٣
مراتب التعديل عند السخاوي: ٦٤
المبحث الأول: (الصدوق) عند المحدثين ومرتبته وحكمه ٧١
المبحث الأول: (الصدوق) عند المحدثين ومرتبته وحكمه ٧٣
المطلب الأول: معنىٰ لفظ (صدوق) لغةً واصطلاحًا ٧٣
المطلب الثاني: استعمال الأئمة للفظ الصدوق ودلالته عندهم ٧٧
الاتجاه الأول: من كان لا يفرق بين لفظ (الصدوق) وبين لفظ (الثقة). ٧٨
الاتجاه الثاني: من النقاد من كان يفرق بين لفظ (صدوق) ولفظ (ثقة). ٨١
المطلب الثالث: أقوال أهل النقد في الاحتجاج بحديث (الصدوق) ٨٥
الفريق الأول: وهم القائلون بعدم الاحتجاج بخبر (الصدوق) إلا بعد النظر فيه: ٨٥
الفريق الثاني: وهم القائلون بالاحتجاج بخبر الصدوق: ٨٧
المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لأحوال الرواة ٩١

المطلب الأول: دراسة أحوال الرواة الذين أطلق عليهم البخاري لفظة (الصدوق)، وبلغ عددهم ثلاثة وثلاثين راويًا ٩٣
١- أبان بن عبد الله: ٩٣
أقوال أهل النقد في أبان بن عبد الله: ٩٤
خلاصة القول في أبان بن عبد الله البجلي: ٩٥
٢- إدريس بن يزيد الأودي. ٩٦
أقوال أهل النقد في إدريس بن يزيد الأودي: ٩٨
خلاصة القول في إدريس بن عبد الله الأودي: ١٠٠
أجابه بجوابين مهمين: ١٠٠
٣- إسماعيل بن عبد الملك ١٠١
أقوال أهل النقد في إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفيراء: ١٠١
خلاصة القول في إسماعيل بن عبد الملك بن أبي الصفيراء: ١٠٣
٤- إسماعيل بن أبان أبو إسحاق الوراق الأزدي الكوفي ١٠٤
أقوال أهل النقد في إسماعيل بن أبان الكوفي: ١٠٤
خلاصة القول في إسماعيل بن أبان الكوفي: ١٠٦
٥- الجراح بن مَليح الرُّؤاسِي. ١٠٦
أقوال أهل النقد في الجراح بن مليح الرؤاسي: ١٠٧
خلاصة أقوال أهل النقد في الجراح بن مليح أبي وكيع: ١٠٩
٦- جنيد أبو عبد الله. ١٠٩
أقوال أهل النقد في جنيد أبي عبد الله الحجام: ١١٠
خلاصة القول في جنيد الحجام: ١١١

٧- الخليل بن عمر. ١١٢
أقوال أهل النقد في الخليل بن عمر: ١١٣
خلاصة القول في الخليل بن عمر العبدي: ١١٤
٨- الربيع بن صَبيح. ١١٥
أقوال أهل النقد في الربيع بن صبيح: ١١٥
خلاصة أقوال أهل النقد في الربيع بن صبيح: ١١٧
٩- زياد بن عبد الله البكائي. ١١٨
أقوال أهل النقد في زياد البكائي: ١١٨
خلاصة أقوال أهل النقد في زياد بن عبد الله البكائي: ١٢١
١٠- زيد أبو أسامة ١٢٢
أقوال أهل النقد في زيد الحجام: ١٢٣
خلاصة أقوال أهل النقد في زيد الحجام: ١٢٤
١١- سعيد بن زكريا المدائني القرشي أبو عمر ١٢٥
أقوال أهل النقد في سعيد بن زكريا المدائني: ١٢٥
خلاصة أقوال أهل النقد في سعيد بن زكريا المدائني: ١٢٦
١٢- عاصم بن عبيد الله ١٢٧
أقوال أهل النقد في عاصم بن عبيد الله: ١٢٨
خلاصة أقوال أهل النقد في عاصم بن عبيد الله: ١٣١
١٣- عاصم بن محمد بن زيد. ١٣١
أقوال أهل النقد في عاصم بن محمد بن زيد: ١٣٢
خلاصة القول في عاصم بن محمد بن زيد: ١٣٣

١٤- عباد بن منصور. ١٣٣
أقوال أهل النقد في عباد بن منصور: ١٣٥
خلاصة أقوال النقاد في عباد بن منصور: ١٣٧
١٥- عبد السلام بن حرب..... ١٣٩
أقوال أهل النقد في عبد السلام بن حرب:..... ١٤١
خلاصة القول في عبد السلام بن حرب: ١٤٣
١٦- عبد الله بن جعفر المخرمي..... ١٤٤
أقوال أهل النقد في عبد الله بن جعفر المخرمي:..... ١٤٥
خلاصة أقوال أهل النقد في عبد الله المخرمي:..... ١٤٦
١٧- عبد الوهاب الثقفي. ١٤٦
أقوال أهل النقد في عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي:..... ١٤٨
خلاصة أقوال النقاد في عبد الوهاب الثقفي: ١٥٠
١٨- عمر بن إبراهيم..... ١٥١
أقوال أهل النقد في عمر بن إبراهيم: ١٥٣
خلاصة أقوال أهل النقد في عمر بن إبراهيم العبدي:..... ١٥٥
٢٩- ليث بن أبي سليم. ١٥٥
أقوال أهل النقد في الليث بن أبي سليم:..... ١٥٧
خلاصة أقوال النقاد في ليث بن أبي سليم: ١٥٩
٢٠- محمد بن زيد بن مهاجر..... ١٦١
أقوال أهل النقد في محمد بن زيد بن المهاجر:..... ١٦٢
خلاصة أقوال أهل النقد في محمد بن زيد بن المهاجر: ١٦٣

٢١- يحيىٰ بن أيوب..... ١٦٣
أقوال أهل النقد في يحيىٰ بن أيوب الغافقي المصري:..... ١٦٥
خلاصة أقوال أهل النقد في يحيىٰ بن أيوب الغافقي المصري: ١٦٩
٢٢- يزيد بن إبراهيم التُّسْتَرِيّ. ١٧٠
أقوال أهل النقد في يزيد بن إبراهيم التستري: ١٧٠
خلاصة أقوال أهل النقد في يزيد بن إبراهيم التستري:..... ١٧٣
٢٣- يزيد بن سنان، أبو فروة الرُّهاوي..... ١٧٤
أقوال أهل النقد في يزيد بن سنان الرهاوي: ١٧٥
خلاصة أقوال أهل النقد في يزيد بن سنان الرهاوي:..... ١٧٦
٢٤- يزيد بن عبد الله بن قسيط. ١٧٧
أقوال أهل النقد في يزيد بن عبد الله بن قسيط:..... ١٧٧
خلاصة أقوال أهل النقد في يزيد بن عبد الله بن قسيط: ١٧٩
ثانيًا: الرواة الذين أطلق عليهم البخاري لفظ (صدوق) مقرونًا بوصف آخر: ١٨٠
٢٥- إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع بن جارية. ١٨٠
أقوال أهل النقد في إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع بن جارية: ١٨١
خلاصة أقوال أهل النقد في إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع:..... ١٨٢
٢٦- أشعث بن سوار. ١٨٣
أقوال أهل النقد في أشعث بن سوار:..... ١٨٤
خلاصة أقوال أهل النقد في أشعث بن سوار: ١٨٦
٢٧- خلف بن خليفة..... ١٨٧
أقوال أهل النقد في خلف بن خليفة:..... ١٨٧

خلاصة أقوال أهل النقد في خلف بن خليفة:..... ١٨٩
٢٨- عبد الحميد بن سليمان..... ١٩٠
أقوال أهل النقد في عبد الحميد بن سليمان: ١٩١
خلاصة أقوال أهل النقد في عبد الحميد بن سليمان: ١٩٣
٢٩- عمرو بن أبي عمرو..... ١٩٣
أقوال أهل النقد في عمرو بن أبي عمرو: ١٩٤
خلاصة أقوال أهل النقد في عمرو بن أبي عمرو:..... ١٩٥
٣٠- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ. ١٩٦
أقوال أهل النقد في محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ:..... ١٩٧
خلاصة أقوال أهل النقد في محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ: ٢٠٠
٣١- نعمان بن راشد..... ٢٠١
أقوال أهل النقد في النعمان بن راشد:..... ٢٠١
خلاصة أقوال أهل النقد في النعمان بن راشد:..... ٢٠٣
٣٢- يزيد بن أبي زياد..... ٢٠٤
أقوال أهل النقد في يزيد بن أبي زياد: ٢٠٦
خلاصة أقوال أهل النقد في يزيد بن أبي زياد:..... ٢٠٨
٣٣- يزيد بن عبد الرحمن، أبو خالد الدَّالانيُّ. ٢٠٨
أقوال أهل النقد في يزيد بن عبد الرحمن أبي خالد الدالاني:..... ٢٠٩
خلاصة أقوال أهل النقد في أبي خالد الدالاني:..... ٢١٠
المطلب الثاني: بيان المراد من لفظة (الصدوق) ومدىٰ صلاحيتها للاحتجاج عند الإمام البخاري..... ٢١٢

ومن خلال دراسة هذين القسمين وقفت علىٰ ما يأتي: ٢١٢
الخاتمة..... ٢١٧
أهم النتائج والتوصيات..... ٢١٧
أهم المصادر والمراجع..... ٢١٩
البحوث العلمية المحكمة:.....٢٣٦
الفهرس ٢٣٨